وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر-2- أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

إشكالية النخبة في الجزائر

جذور وأفاق

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماعي السياسي

إعداد الطالبة:

علوي سامية

إشراف الأستاذ :

الدكتور: خليفة بوزبرة

السنة الجامعية:2014-2015

شكر و تقدير

بداية اشكر الله عز و جل الذي قدر لي ووفقني لانجاز هذا البحث، كما اشكره على نعمه كافة وبعد:

لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والامتنان الكبير لأستاذي القدير المشرف الدكتور خليفة بوزيرة لإشرافه و رعايته لهذا البحث، و لما بذله من جهد فقد كانت أفكاره و توجيهاته بمثابة مرجعية أساسية لتشكيل الوعي السوسيولوجي للباحث ، فجزاه الله عني خير جزاء و نفعه بعلمه.

و لا يفوتني تقديم الشكر لكل الأساتذة و الباحثين الذين استفدت من معطيات أبحاثهم الميدانية.

كما أتقدم بالشكر والامتنان لكل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل المثقفين أبناء هذا الوطن الحر، العاملين على بناء مشروع حضاري يكفل العيش الكريم لأفراد مجتمعهم.

إلى من علمني حب العلم و الحياة

إليك والدي الحبيب أطال الله في عمرك

إلى منبع المحبة و الحنان المتدفق في عالم الروح

إلى اعز إنسانة في الوجود أمي الغالية حفظك الله

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل الأصدقاء و الزملاء

" كلنا نعلم في مجال العلم أن عملنا سيصبح متجاوزا بعد عشر سنوات، أو عشرين أو خمسين سنة، و كل عمل علمي مكتمل لا يعني في الحقيقة سوى الشروع في طرح أسئلة جديدة و يقتضي بالتاي تجاوزه، و على كل راغب في خدمة العلم أن يرضى بهذا المصير." ماكس فيبر

لكن، قال على ابن أبي طالب(كرم الله وجهه)

ما الفخر إلا لأهل العلم إنهم على الهدى لمن استهدى أدلاء.

وقدر كل امرئ ما كان يحسنه و الجاهلون لأهل العلم أعداء.

ففز بعلم تعش حيا به أبدا الناس موتى و أهل العلم أحياء.

الفهرس

المقدمة.....أ

الفصل الأول: الفصل المنهجي

الاشكالية.....01

الفرضيات.....02

تحديد المفاهيم.....03

الإطار النظري للدراسة.....05

منهج الدراسة والتقنيات المستعملة.....07

الفصل الثاني: الجانب النظري

المبحث الأول: الاتجاهات العامة لدراسة النخبة.....11

الاتجاه الأول: هو الاتجاه التنظيمي الذي يمثله "موسكا" روبيرت ميشلز 11

الاتجاه الثاني: هو الاتجاه السيكولوجي وتمثله كتابات باريتو 12

الاتجاه الثالث: هو الاتجاه الاقتصادي ويمثله بيرنهام 13

الاتجاه الرابع: وهو الاتجاه النظامي ويمثله ش رايت ميلز.....14

المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية لدراسة النخبة 15

فيلفريدو باريتو (1848– 1923).....15

جيتانو موسكا (1858– 1941).....21

روبرت ميشلز (1877 – 1936).....26

المبحث الثالث: النظريات الحديثة لدراسة النخبة.....35

نظرية نخبة السلطة ش. ر. ميلز 36

نظرية روبرت دال R.A.Dahl 41

نظرية الفئة المسيرة ريمون ارون.....46

الفصل الثالث: لمحة تاريخية حول النخبة الجزائرية

المبحث الأول: النخبة ما قبل الاستعمار 51
جذور النخبة 51
السياسة التعليمية قبل الاحتلال الفرنسي.....64
المؤسسات الثقافية.....69
أ- المساجد 70
ب- الزوايا والرباطات 71
جـ- المدارس والمعاهد العليا 73
د- المكتبات 76
نخب ذات مرجعية اجتماعية.....77
أ- نخبة الجواد.....78
ب- نخبة الحضر.....80
جـ - نخبة المرابطين 80
هجرة النخب عشية الاحتلال.....83
أ- الهجرة إلى الحجاز و المغرب.....85
ب- الهجرة إلى تونس و ليبيا و مصر 86
جـ- الهجرة إلى اسطنبول 87
المبحث الثاني: النخبة في فترة الاستعمار 91
العلم والدين في الجزائر المستعمرة.....91
رصد الملاحظ التعليمية في الجزائر قبيل الاحتلال.....94
المنظومة التعليمية في ظل الاحتلال الفرنسي.....95
المتخرجون من المدرسة الفرنسية.....98
المجال الوظيفي للنخبة المتعلمة في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي.....99

التمايز والتماثل الاجتماعي بين أفراد النخبة المثقفة في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي...101
التمايز والتماثل الفكري بين أفراد النخبة المثقفة في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي.....103
الفصل الرابع: الملامح العامة للجزائر بعد الاستقلال
المبحث الأول: الملامح الاقتصادية والاجتماعية.....114
السياسة الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية في جزائر الاستقلال.....114
طبيعة المجتمع الجديد.....117
نخب ريفية في وسط حضاري.....120
المبحث الثاني: الملامح الثقافية والسياسية.....123
دواعي و آفاق التعريب في جزائر الاستقلال.....123
انقسامية النخبة وقطاعية الدولة.....127
المعارضة والتوزيع الاجتماعي للسلطة.....130
الفصل التطبيقي: الفصل الخامس
المبحث الأول: تحليل الفرضية الأولى.....133
استنتاج الفرضية الأولى.....143
المبحث الثاني: تحليل الفرضية الثانية.....145
استنتاج الفرضية الثانية.....155
الاستنتاج العام.....158
الخاتمة.....161
الملاحق.....162
قائمة المراجع.....164

المقدمة

المقدمة:

تحضى مسألة النخبة اليوم باهتمام كبير من طرف العديد من الدارسين نظرا لما تلعبه هذه الفئة مندور في تاريخ ومستقبل بل ومصير مجتمعاتها، فنجد انطونيو غراشمي يقول "أن تشاؤم العقل لا يقاومه الى تفاؤل الإرادة "ليعبر عن قوة وجود تصنعه إرادة إنسان وتحركه نماذج قدرته الذهنية والجسدية المكتسبة المتوارثة في سيره نحو بلوغ أهدافه منتهجا أفضل السبر وأيسرها، ولعل هذه الخصائص هي التي تعطي صفة التميز لبعض الأشخاص دون آخرين فتمنحهم شرعية اخذ المبادرة لتمثيل الأغلبية، أو الحقبة الانتساب إلى النخبة.

هذا ما دفعني اليوم لكوني باحثة مبتدأ في هذا الميدان، وقبله كوني فرد منتمي إلى مجتمع واقع جزائري له خصوصية إلى البحث فيما يخص هذه الفئة التي سميت من عدة أطراف بنخبة وبعد القيام بعدة قراءات في هذا الميدان انطلاقا من الكتابات الكلاسيكية وكذا الحديثة ومقالات عديدة واحتكاكي بباحثين مهتمين بهذا الميدان ومن واقع معاكس قد سجلنا عدة ملاحظات لإثراء محاولتي العلمية هته.

حيث اذا كان وجود نخبة او نخب في المجتمع امرأ ضروريا وتاريخيا، فان عملية تحديد طبيعتها، يطرح قضية جوهرية هامة وهي مسألة الشرعية، وعليه فالبحث في خصائص ومميزات نخبتنا اليوم هو البحث في البنى والآليات التي يوظفها أفراد هذه الفئة أثناء عملية الالتحاق بهذه الأخيرة، والوصول اليها يضع كل مكونات النسق السياسي موضوع اختبار والدراسة، ويشكل مدخلا مهما لفهم سيرورة تأسس السياسي في المجتمع وداخل أنساقه.

وبتناولنا لدراسة فئة النخبة، وطبيعتها في الجزائر نجد أنفسنا إمام عقبة، تواجه جميع الدول حديثة العهد بالاستقلال، نظرا لهيمنة السياسي على كل أبعاد الحياة الاجتماعية، وارتباط كل السلوكات، والممارسات بهذا الأخير.

حيث أصبح من الصعب جدا على اي باحث او مفكر الوم ان يفكك او يفصل بين ما هو سياسي وثقافي واقتصادي واجتماعي وعلى اعتبار ان كل هذه المفاهيم تمثل نسق مستقل نسبيا في المجتمعات المتطورة التي تتميز بالانقسام والتمايز على حد تعبير عالم

الاجتماع، تا لكونت بارسوتر، ومن اجل الاقتراب ومعالجته موضوع دراستنا، ومحاولتنا العلمية اتبعنا الخطة مقسمتا الى بابين الاول يشتمل الفصول النظرية وهي أربعة :

– يحتوي الفصل الأول على الجانب المنهجي للدراسة، والذي تعرضنا فيه الإشكالية والفرضيات إضافة إلى بناء نموذج تحليل (تحديد المفاهيم) وكذا المناهج المتبعة والأدوات المستعملة في الدراسة والإطار النظري النظري للبحث.

– أما الفصل الثاني، فقد تناولنا فيه أهم النظريات حول النخبة بما فيها الكلاسيكية والحديثة وفيما يخص الفصل الثالث، فقد حاولنا تقديم لمحة تاريخية عن نخبنا الجزائرية في فترة ما قبل الاستعمار وفي فترة الاستعمار اي من 1830–1962.

أما الفصل الرابع فكان عبارة عن رصد الأوضاع وملامح لجزائر ما بعد الاستقلال ونخبها.

أما الباب الثاني فقد شمل على الدراسة التطبيقية من خلال الفصل الخامس الذي يشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: واقع تصنيف نخبتنا في إطار أهم نظريات النخبة.

المبحث الثاني: فكان عبارة عن فتح نقاش حول موضوع دراستنا فيما يخص النخبة.

الفصل الأول:

الفصل المنهجي

الاشكالية:

طالما اثبت تاريخ المجتمعات الإنسانية واقعية نظرية النخبة عبر العصور ففي الفكر القديم نجد أفلاطون دافع عن ضرورة أن نقود المجتمع ثلة من النابهين حددها في فئة الفلاسفة وبعده بقرون جاء سان سيمون كأول من وضع الخطوط العامة لتحليل النخبة حيث نظر إلى المجتمع كهرم في قمته توجد صفوة سياسية ورأى أن النخبة واقع لا مهرب منه لآي مجتمع وإن إصلاح أي نظام حكم لا يتم إلا بهذه النخبة لذا يجب أن نستند مهمة الحكم إلى العلماء والفنانين وكبار رجال الصناعة وهو على قناعة بضرورة ارتكاز النخبة على مؤهلات وليس الانتماء ونجد غي روشيGUY ROCHER يقول "أن الرجال هم الذين يصنعون تاريخ مجتمعاتهم، فنشاطاتهم وقراراتهم هي التي تحدد قدر مجتمعاتهم..."ذلك حينما يتحدث عن الفاعلين الاجتماعيين القادرين على قلب مجرى التاريخ، لا احد ينكر هذه الحقيقة وعلى مر العصور كانت قوة الأمم ترتكز على رجاحة العقل التي تسيرها[1]، قوة الرجال التي تحميها، لما لتلك الأقلية من قدرات نوعية وبراعة متميزة في تسيير الأمور التي تمنحها الرفاهية وتبني وجودها كنخبة في المجتمع .

فحسب باريتو Vifredo Pareto "يشكل النخبة هؤلاء الذين يملكون المميزات الأكثر رقيا في التخصص الذين يمارسون فيه نشاطهم"[2]

وإذا كانت النخبة هي الفئات التي تتميز عن بقية أفراد المجتمع من خلال قدرتها على الفعل والإنتاج في مجالها المحدد، فإنها هي أيضا، تحضى بنوع من التميز داخل حقل اجتماعي ما ومنه تمارس نوع من التميز داخل المجتمع ككل .

وعليه فاذا كان الأمر كذلك فان طرحنا لطبيعة فئة النخبة في الجزائر وخصائصها يعد طرحا، بعيدا نوعا ما عن الطرح الغربي لمفهوم النخبة الذي انتج داخل مجتمعات مختلفة كل الاختلاف عن مجتمعات العالم الثالث ومنها مجتمعنا .

[1]- ROCHER GUY. introduction à la sociologie générale3-le changement social-éd ; HMH- paris.1968.p128.
[2]- pareto (vilfredo).traite de sociologie génerale.éd ;librairie diaz, paris, 1968,1295.

فمن الطبيعي أن لكل مجتمع من المجتمعات ملامح فريدة ومشكلات تنبعت عن وموقعة وثقافته وعلاقته المتميزة بالمجتمعات الأخرى تلك التي يكون له تأثير كبير على نموه وبناءه الاجتماعي وإنشاء نخبه.[1]

ومنه نحن بصدد محاولة اختبار نظريات النخبة العامة على واقعنا، من اجل إنتاج، معرفة سوسيولوجية تفيدنا في فهم ديناميكيات المجتمع الجزائري وإحداثه ووقائعه الاجتماعية المرتبطة به، وذلك باستكشاف ميدان علمي، من خلال الكشف عن آليات إنتاج النخبة، وما يرافقها من تفاعل على مستوى التصور والفعل، نظرا للمخاض الذي يعيشه المجتمع الجزائري ولاسيما حين تشهد ولادته نخب وجماعات تحركه وتقرر مصيره.وبناءا على ذلك نطرح الأسئلة التالية :

- إلى أي مدى يمكن تطبيق نظريات النخبة العامة على واقع نخبتنا في الجزائر؟
- ما هي طبيعة النخبة في الجزائر وما هي حدوده؟
- ما الذي يمكن أن يحدد إمكانيات الانخراط في النخبة أو الخروج منها؟

الفرضيات:

الفرضية الأولى: النخبة الجزائرية بمختلف أشكالها يصعب تصنيفها في إطار أهم نظريات النخبة.

شرح الفرضية الأولى:

في الواقع من الصعب، إن لم نقل من الخطأ تطبيق نظرية النخب الغربية على مجتمعنا، بحيث لكل مجتمع آلياته الخاصة به في نشأة نخبه وتطورها أو فشلها أو تعويضها.

فالمجتمع الجزائري يملك ميكانيزمات خاصة به تلعب دور مهم في التأثير على شكل ونوع نخبه، إضافة إلى ثقافته الخاصة نابعة من تراث وموروث تقليدي ملتصق به، كل هذه

[1]– توم بوتوموز .الصفوة والمجتمع (ترجمة محمد الجوهري واخرون)، ط2، دار المعرف، مصر، 1978، ص 108.

الظروف وغيرها تجعل نخبنا تختلف عن النخب في الغرب، حيث أن شروط وآليات نشأتها تمتاز بترويض كبير مقارنة بواقعنا. حيث أن هذه الفئة عادة ما تظهر من خلال المواجهات والصراعات بين دعاة الأصالة ودعاة الحداثة، وتواجه مشاكل وعراقيل تمنعها من القيام بالأدوار المخولة لها.

الفرضية الثانية: كيان النخبة الجزائرية وطبيعتها يتطلب فتح نقاش موسع حول هذا الموضوع.

شرح الفرضية الثانية:

وباعتبار النخبة هي مسالة محورية في مسار أي مجتمع على اعتبار أنها تمثل رهانا معنويا وماديا يترجم بشكل وبآخر حركية المجتمع من جهة ومعيارا تأطيريا للحظة تواجده من جهة أخرى في ظل هذه الظروف يظهر ضرورة فتح نقاش موسع حول الفئة التي تعتبر مؤشرا قويا يترجم مدى حيوية المجتمع ومدى قابليته لبلورة مشروع حداثي لكونها مشتلا يبلور منظومة من القيم ومشاريع الأفكار التي تطبع هوية ذلك المجتمع، فالنخبة في نهاية المطاف تبقى مصنعا لإنتاج أفكار ومشاريع مجتمع.

النخبة من الناحية اللغوية واشتقاقاته

إن كلمة النخبة والصفوة في اللغة العربية والفرنسية والانجليزية لها نفس المعنى والمدلول.

نجد في القاموس العربي نخب ينخب فهو ناخب – الشيء أخذ أحسنه[1] ونخبة جمع نخب، مختار من كل نخبة القوم[2].

ونجد نفس المعنى في كلمة صفوة، صفوة كل شيء ما صفي منه وخلص صفوة القول صفوة البضاعة صفوة الناس[3] ويقول توم "بوتومور" أن كلمة صفوة "élite" تستخدم لأول مرة في القرن السابع عشر لوصف السلع ذات النوعية الممتازة .

[1]– المعجم العربي الأساسي. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1988، ص 1179.

[2]– نفس المرجع ص 741.

[3]– نفس المرجع ص 1180.

وما لبث هذا الاستخدام أن اتسع للإشارة الى الجماعات الاجتماعية العليا كبعض الوحدات أو المراتب العليا من النبالة[1].

النخبة اصطلاحا

يعود أصل كلمة نخبة "élite" الى القرن الثاني عشر، أين كانت تستخدم في معنى "élire" أي "اختيار" حاكم أو شخص لمنصب ما، وسرعان ما أخذت معنى آخر وهو "élu" أي "أنتخب" و"أختير" لأنه بارع ومميز عن الآخرين لذا يمكن أن نتحدث عن نخبة الجيش، نخبة الفرسان، نخبة حرفة أو مهنة ما[2].

و ينتظم أفراد النخبة في شكل بنية تضم خيرة أبناء المجتمع ويمثلون الطبقة العليا منه، وهم من ذوي الكفاءات العليا والقدرات المميزة، لديهم خصائص ترتبط بدرجة عالية من النفوذ كما صنفها غي روشي Guy Rocher [3] تشكل الى جانب الحركات الاجتماعية والجماعات الضاغطة والفاعلين الاجتماعيين القادرين بمفردهم على إحداث التغير الاجتماعي، وضع التاريخ، لذا يعرف كل مجتمع ظاهرة الأقلية الحاكمة والأكثرية المحكومة، لكن تختلف ملامحها باختلاف الثقافات المجتمعية.

و نجد كلمة النخبة تعبر حسب المعجم العلوم الإنسانية عن مجموع الأشخاص الذين يعتبرون الأكثر كفاءة في مجال معين. بذلك يمكننا الحديث عن النخب العلمية أو الفنية ولكن بشكل عام تحيلنا النخبة الى علاقات السلطة، فالنظريات النخبوية في السلطة وحسب فليغريدو باريتو تطرح بالطبع مسألة المشروعية، فهي تعيد طرح حقيقة الديمقراطية، إذ تحاول البرهنة أن النخبة تمسك فعليا بكلية السلطة، ويعتبر عالم الاجتماع شارل. ف. ميلز L'Elite du pouvoir أن السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على يد مجموعة اجتماعية محدودة، أنها نخبة مكونة من كبار قادة المؤسسات الاقتصادية والسياسية

[1]– توم بوتومور. الصفوة والمجتمع (ترجمة محمد الجوهري وآخرون)، دار الجيل للطباعة، مصر، الطبعة الأولى 1972 ص 01.

[2]- Rocher (Guy). Introduction à la Sociologie générale le changement sociale, Ed : HMH, Paris, 1968 P 135.

[3]- Bousino (Grovani), Elites et Elitismes. Ed: Casbah, Alger, 1998 P 3.

والعسكرية وتشكل هذه النخبة مجموعة متجانسة جدا على الصعيد الاجتماعي وهي تدافع عن مصالح مشتركة[1].

و يناقض مفهوم النخبة كليا المفهوم المركسي الذي يؤسس السلطة على الملكية وعلى النظريات الديمقراطية، وبذلك يلاحظ شارل ميلز وجود تواطئ بين السلطات السياسية، الاقتصادية والعسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية خلافا لذلك يميل بعض المفكرين مثل جوزيف مبيتر الى تبني رؤية أكثر تعددية عن النخب، إن انبثاق نخبة سياسية في الأحزاب الكبرى عمل محتوم من دون شك، إلا أن ذلك لا يجب خلطه مع النخب الاقتصادية.

و يرى الكاتب أن مفهوم النخبة يعاني من التباسات كبيرة فيما يتعلق بالتصنيف سواء على المستوى القطاعي أو الموضعي أو الموضوعي إلا أن التصنيف المتواتر هو التصنيف القطاعي المتداول حيث يتسم بالبساطة والوضوح النسبي.

المفهوم الإجرائي

النخبة وهم جماعة أو جماعات من الأفراد الذين لهم خصائص مميزة تجعلهم يقومون بأدوار أكثر تميزا في حياة مجتمعاتهم ومؤشر هذا التميز في الأدوار يجعل لهم تأثير بالغ على مجريات الأمور وتوجيهها كما ينعكس في تأثيرهم على عمليات صنع القرارات المهمة في مختلف مجالات الحياة.

الإطار النظري للدراسة

إن أي بحث علمي وليكن في علم الاجتماع لا بد ان يقوم على طرق منهجية وتقنيات مناسبة تعكس الإطار النظري والمنهجي الذي على الباحث قولبة موضوعه قصد الوصول إلى نتائج علمية وموضوعية.

إذا كان العمل السوسيولوجي هو عبارة عن ذهاب وإياب بين النظرية والواقع من اجل تحويل المعرفة الاجتماعية إلى المعرفة السوسيولوجية فان الإدارة النموذجية بالنسبة للباحث

[1]– جان فرانسوا دورتيه، معجم العلوم الإنسانية، (ترجمة د جورج كتورة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2009 ط1، ص 1048.

تتمثل في بناء نموذج تحليل الذي يسمح بتوجيه عملية جمع المعطيات وتحليلها، وهو يمثل نقطة الاتصال بين الإشكالية وبين عملية التفسير والإدراك[1] وهذا راجع الى كوننا تتعامل مع معطيات لا متناهية تتطلب الانتقاء حسب وجهة نظر معينة [2].

وهو ما يتوافق تماما مع الطرح الذي ينطلق من أن المفهوم وكأداة وكأداة للفهم السوسيولوجي هو في جوهره انتقائي' [3]

ان بناء نموذج التحليل الذي يستوحي من خلال تحديد المفاهيم لا يعني مجرد تعريفات مستخرجة من قواميس او معاجم وإنما هو عملية بناء نظري وامبريقي للمفاهيم المركزية للدراسة، باعتبارها أساس بناء الموضوع من جهة وأداة لتفسير نتائج البحث من جهة أخرى، وعليه فقد تم قولبة موضوعنا في ايطار نظري تمثل أساسا في :

نظرية النخبة:

في الواقع من الصعب ان لم نقل من الخطأ تطبيق نظرية النخب الغربية على مجتمعات العالم الثالث، فلكل عالم آليات الخاصة بها في نشأة النخب وتطورها او فشلها او تعويضها، فالعالم الثالث له تاريخه وميكانزمات تطوره، وتغيراته وثقافة الخاصة، فإذا كانت النخب في المجتمع الغربي متواجدة، حيث شروط نشأتها تمتاز بترويض كبير، فانها في العالم الأخر، عادة ما تظهر من خلال المواجهات والصراعات بين دعاة الأصالة ودعاة الحداثة أي بين نخب متناقضة، وهي بهذا لم تكن عاملا لتحقيق التغير الاجتماعي، وغالبا ما يشكل الجيش والحزب الواحد أو الحكم الدكتاتوري، حيث عملهم الأساسي وهو القضاء على المتنافسين والتخلص من النخب المعرضة، فالنخب في العالم الثالث تواجه مشاكل ن وعراقيل عدة تمنعها من القيام بالأدوار المخولة لها، وهي التسيير، وحتى الحكم، وصنع القرار[4].

– ولقد تم الاستعانة بهذه الأفكار في تحليل الإحداث الجزائر خاصة بعد الاستقلال فلمعرفة طبيعة نخبتنا، كان لا بد من معرفة تلك المسائل، وربطها بالتغير الاجتماعي الذي شهدته الجزائر وعلاقة هذا التغير بالوقائع التاريخية التي حدثت أثناء الفترة الاستعمارية لمعرفة نوع النخب المتواجدة آنذاك ومدى حراكها وكذا تتبع مسارها.[5]

[1] −quivy (R)-.cqnpenhoudt (L.v).Op.Cit p101

[2]- Durand(j).p.we.lrobert.sociologie contempotaine.paris.france.ed.vigot. coll.1993p296

[3]- Grawitz madeline.methodes des sciences sociales. Dallz 5 eme paris.1981.p98.

[4]- Bousino giovani, Elites et elitisme. Algerier , editions .casbah.1998.p108.

[5]- Ibid,p109.

منهج الدراسة والتقنيات المستعملة

عادة يعرف المنهج على أنه مجموعة من القواعد التي يتم وضعها قصد الوصول إلى الحقيقة في العلم[1]، وفي حين يقصد بالمنهج تلك الطرق والأساليب التي تستعين بها فروع العلم المختلفة في عملية جمع البيانات واكتساب المعرفة من الميدان[2]، غير أن لكل ظاهرة أو مشكلة بعض الخصائص التي تفرض على الباحث منهج معين لدراسة ويمكن للباحث أن يستخدم عدة مناهج وطرق متكاملة تعينه في تحقيق هدفه العلمي[3].

و في هذه الدراسة نستعين بالمنهج الوصفي التحليلي "تعالج البحوث الوصفية موضوعا أو ظاهرة معينة أو وصف العلاقات الموجودة بين متغير وآخر، وبين مجموعة من المتغيرات وتركز الدراسات الوصفية على فهم ودراسة حالة تتمثل في الفرد والعائلة أو المؤسسة الاقتصادية أو التربوية، كما تعالج الدراسات الوصفية أكثر من حالة لمجموعة من الأفراد"[4]

و يعتبر هذا المنهج مظلة واسعة ومرنة قد تتضمن عددا من المناهج والأساليب الفرعية والمنهج الفرعي يقوم أساسا على تحديد خصائص الظاهرة والوصف طبيعتها ونوعية العلاقات بين متغيراتها وأسبابها وإتجاهاتها إلى ذالك من جوانب تدور حول سبر أعوار مشكلة أو ظاهرة معينة والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع ويعتبر بعض الباحثين بأن المنهج الوصفي يشمل كافة المناهج الخرى بإستثناء المنهج التاريخي والمنهج التجريبي وعلى هذا الأساس سوف نستعمل ضمنه منهج تحليل الوثائق التي تتكلم عليه مادلين

[1]-عمارة بوحوش وآخرون، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص89.

[2]– عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الإجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1979، ص255.

[3]– عبد الهادي الجوهري، معجم علم الإجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1982، ص 182.

[4]– مزيان محمد، مبادئ في البحث النفسي والتربوي، ط1، دار الغرب للنشر، الجزائر، 1999، ص 17.

عراويتز وهي التي لا تعتبره ممكنا بل ضروريا بشرط توخي الإحتياطات العلمية[1] هذه الوثائق التي تم إعدادها من طرف باحثين أخرين لهم صلة وثيقة بمجتمع البحث في إطار بحوث أخرى من جهة او سير ذاتية لأفراد مجتمع البحث بعينهم تمى تحريرها ونشرها من طرفهم .

و عليه فقد استخدمنا هذا المنهج الوصفي لوصف ظاهرة النخبة بهدف لفت النظر إلى أبعادها ونخصوصياتها بمساعدة منهج تحليل الوثائق الذي أضاف إلى دراستنا هذه الكثير باستخراج كل ما توفره الوثائق من إمكانيات بهدف إثراء مشكلة البحث، [2] حيث كانت دراستنا هذه عبارة عن محاولة علمية، تأخذ بعين الإعتبار معا العوامل الموضوعية واتصرفات الذاتية لمجتمع التي كانت تؤثر في الحياة الإجتماعية.

تقنية البحث

تتقوى دعائم البجث بفضل التقنيات التي يستند إليها الباحث والتي تعتبر الجسر الرابط بين ما لديه وما يود الوصول إليه، إذ يتمكن بفضلها دون سواها بجمع المعطيات اللازمة للوصول إلى الإجابات الشافية على التساءلات المطروحة، وفي سيرنا نحوى تحقيق الهدف المتوخى من البحث مزجنا بين عدة عدة تقنيات، تصب مجملها في إطار المنهج الكيفي الذي إعتمدناه في البحث، وتتمثل هذه التقنيات في:

الملاحظة:

للملاحظة أهمية لا تقل عن التقنيات الأخرى لأنها تعد المرآة العاكسة لتمضهر الظاهرة، وللكيفية التي يتفاعل بها أعضاء مجتمع البحث، ويتم استخدام هذه التقنية طيلة مراحل البحث باعتبارها وسيلة أساسية يعتمد عليها من الوصف الأولي إلى التحليل النهائي،

[1]- مادلين عراوتيز، مناهج العلوم الإجتماعية (ترجمة د سام عما)، المركز العربي لتعريب بدمشق ط1، سوريا، 1993، ص15

[2]- موريس أنجلس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، (ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون)، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص 356.

وبالنسبة لنوع الملاحظة فهي الملاحظة بدون مشاركة.« والملاحظة جانب من الاستكشاف يمكن إدراجها، ضمن إطار المواضيع الاستكشافية، وتستلزم الاتصال بالميدان الواقعي، ... فالملاحظة هي معايشة الحدث عن قرب ورؤيته عن كثب، وهي لأيضا بمثابة عرض، وتدعم بمخطط عام للملاحظة[1].

وتضيف المختصة في المنهجية مادلين غراوتيز أنه إذا كانت الملاحظة تجد قليلا من إمكانيات التطويل بالإعتماد على الأدات، فإنها تفيد في العلوم الإنسانية من مصدر مواد لا تمتلكها العلوم الطبيعية ."اللغة"[2]

إن الطبيعة لا تستطيع أن تكذب ولكنها أيضا لا تستطيع ان تتكلم، والناس يتكلمون ويكتبون ويضحكون ويرفعون الأكتاف، إلخ، وهذا كله يخلق تعقيد العلوم الإنسانية وصعوبتها ولكنه يخلق أيضا غنى الوقعات الملاحظة وغنى تفسيرها لهذا تطورت التقنيات الملاحظة تبعا لهذه المادة الشفوية او الكتابية وللتأملات التي كانت تحي للعالم بطبيعة المعطيات وحدودها وطريقة جمعها وملاحظتها وخاصة تفسيرها[3].

[1] - Combessie (jean, claude), La methode en sociologie éd, casbah, Alger, 1998,pp(14-15).

[2]– مادلين غراويتس، مناهج العلوم الاجتماعية، (ترجمة الدكتور سام عما)، ط1، المركز العربي للتعريب، دمشق، سوريا، 1993، ص 66.

[3]– مادلين غراويتس، المرجع السابق، ص 67.

الفصل الثاني:

الجانب النظري

المبحث الأول: الاتجاهات العامة لدراسة النخبة

وحسب بوتو مور أنه بإستطاعتنا أن نميز بين أربعة اتجاهات أساسية في دراسة النخبة.

الاتجاه الأول: هو الاتجاه التنظيمي الذي يمثله "موسكا" روبيرت ميشلز

الاتجاه الثاني: هو الاتجاه السيكولوجي وتمثله كتابات باريتو

الاتجاه الثالث: هو الاتجاه الاقتصادي ويمثله بيرنهام

الاتجاه الرابع: وهو الاتجاه النظامي ويمثله ش رايت ميلز[1]

ومع ما في هذه التفرقة من تعسف، ألا أنها قد تنطوي على بعض الفوائد، خاصة إذا ما كان هدفنا هو إلقاء الضوء على وجهات النظر المختلفة في دراسة النخبة.

الاتجاه التنظيمي: والذي يمثله قوستانو موسكا وروبرت ميشلز. وينطلق من قدية أساسية، هي أن النخبة تملك مقاليد القوة بفضل قوتها التنظيمية وتقديرها الدقيق لمصادر القوة في المجتمع.

ويذهب موسكا إلى أن الضغط الذي تمارسه النخبة يعتمد على كونها قلة متماسكة تشكل جبهة قوية قادرة على تحدي القوة المعارضة.

ومن ذلك يبدو أن النخبة – عند موسكا– تشكل جماعة صغيرة تتصف بقدرات تنظيمية لا تتوافر لدى الجماعة الكبيرة. فخطوط الاتصال داخلها بسيطة كل البساطة، كما أن فرض اتصال أعضائها ببعضهم البعض أفضل بكثير من الفرص التي لدى أعضاء الجماعة الكبيرة ويترتب بوصفها أنها جماعة صغيرة تستطيع صياغة سياستها بشكل أسرع، كما أنها قادرة على إحداث تماسك داخلي إذا ما نشأ تهديد خارجي، وفضلا عن ذلك، فالنخبة قادرة على الاستجابة لا تتاح على هذا النحو للجماهير غير المنظمة[2].

---

[1]– توم بو تومورو: الصفوة والمجتمع (ترجم الجوهري وآخرون)، دار المعرفة، مصر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1978، ص 08.

[2]– نفس المرجع، ص 07.

أما روبرت ميشلز فقد حاول في مؤلفه الشهير –الأحزاب السياسية– تدعيم وبلورة ما ذهب إليه موسكا: فالسيطرة التي تمارسها النخبة تتوقف –إلى حد كبير– على طابعها التنظيمي، ولكي يدعم ميشلز وجهة نظره درس عددا من الأحزاب الاشتراكية ونقابات العمال في أوروبا في ما قبل الحرب العالمية الأولى. ثم صاغ قانونا شهيرا أطلق عليه «القانون الحديدي الأوليجاركية » وقد اهتم ميشلز –بصفة خاصة– الحزب الاشتراكي الألماني الذي كان من أكثر الأحزاب قربا إلى المبادئ الديمقراطية وقتئذ

ويتضمن مؤلف "ميشلز" تحليلا لديناميات العلاقة بين النخبة والجماهير؟

الاتجاه السيكولوجي: يعتبر عالم الاجتماع الإيطالي فلفريدو باريتو رائد الاتجاه السيكولوجي في سوسيولوجية النخبة، إن النخبة عند بارينو ليست نتاجا لقوة اقتصادية كما يقول ماركس، كما أنها لا تستند في قوتها إلى قدراتها التنظيمية على نحو ما رأينا عند موسكا وميشلز، ولكنها نتاج لما أطلق عليه الخصائص الإنسانية الثابتة عبر التاريخ.

ولقد ميز باريتو بين شكلية لنخبة، فئة النخبة الحاكمة تضم الذين يلعبون دورا بارزا ومباشرا في تشكيل سياسة المجتمع، ونخبة غير حاكمة تتألف من الذين لديهم قدرات ومواهب خاصة، ولكنهم ليسوا في مراكز القوة ويقابل بارينو بعد ذلك النخبة بنوعها واللا نخبة أو اللاجماهير[1].

إن باريتو يحلل المجتمع في ضوء الصراع بين النخبة فضلا عن البناءالسيكولوجي للنخبة ذاتها، فهو يفسر بناء النخبة وذيناميياتها تفسيرا سيكولوجيا إلى حد بعيد ولكي يوضح وجهة نظره هذه يستعين بمفهومين:

الأول: المشتقات Dérivationsوهو يقترب من مصطلح الايدولوجية عند ماركس.

الثاني: الرواسب Résidues وهو الانعكاس المباشر للغرائز والعواطف أي الحالة العقلية للإنسان

[1]– توم بوتومور ، مرجع سابق ، ص09.

_ يؤكد "باريتو" على أن الغرائز الإنسانية وما تعكسه من مشتقات تضل ثابتة عبر التاريخ

الاتجاه الاقتصادي: يمثل هذا الاتجاة المفكر بير نهام حيث نجد هذا الأخير يتخذ موقفا مخالفا كل الاختلاف عن سابقيه حيث نجد "بير نهام" يحاول المزاوجة بين النظرية الماركسية من جهة، ونظرية النخبة من جهة أخرى.

ولقد بسط بير نهام آراءه في مؤلف شهير له نشر في سنة 1941 بعنوان: الثورة الإدارية Managerial Revolution والقضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الكتاب هي أن النظام الرأسمالي في تدهور مستمر وأنه سيتحول –تدريجيا– إلى مجتمع تسيطر عليه نخبة إدارية تتولى شؤونه الاقتصادية والسياسية

ولعل من أهم الفروض التي تبناها هذا الأخير، أن السياسة ما هي إلا كفاح ونضال وصراع بين الجماعات من أجل الحصول على القوة [1].

أما بالنسبة للتغيير الاجتماعي فمصدره بالنسبة لبير نهام يكمن في بناء النخبة ذاتها واستبدالها بنخبة أخرى [2].

الاتجاه النظامي: يتزعم هذا النظام عالم الاجتماع الأمريكي ش. ر. ميلز. ويتفق هذا الأخير مع بير نهام على أن مكانة النخبة وبناءها لا يتوقف على مواهب الأفراد أو خصائصهم السيكولوجية، ولكنها تتحدد في ضوء البناء الاجتماعي _ الاقتصادي لمجتمع معين.

النخبة عند "ميلز" هي نتاج للطابع النظامي الذي يسيطر سيطرة كاملة على المجتمع الحديث.

وأن القوة بالتالي تميل إلى اتخاذ طابع نظامي عام، ويؤدي هذا الموقف إلى ظهور منظمات تحتل أهمية محورية في المجتمع. وأن هذه المنظمات تشكل في مجموعها

[1]– توم بوتومور ، مرجع سابق ، ص 10.

[2]- Bousino (GLOVANNI) Elites et elitism. Casbah. Alger. 1998. P 90.

الأوضاع القيادية في بنائها الاجتماعي، ويشكل قادة المنظمات المختلفة صفوة قوة على المستوى القومي، بحيث تنشأ بينهم صلات وروابط وثيقة، ويذهب ميلز إلى أن مثل هذه الروابط تكون في أوج قوتها حينما يتبادل الأفراد فيما بينهم الوظائف العليا الممثلة لقطاعات المجتمع المختلفة [1].

[1]– توم بوتومور، مرجع سابق، ص 11.

المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية لدراسة النخبة

فيلفريدو باريتو (1848– 1923)

يعتبر باريتو أول من أدخل مفهوم الصفوة في الدراسات السوسيولوجية [1]. فالأصول الأولى لدراسات النخبة تتمثل في وكتابات أبحاث باريتو وعلى وجه الخصوص في كتابه General Treatise on Sociology والذي ترجم إلى الإنجليزية بعنوان Mind and Society[2]. ومن الصعب فهم وجهة نظر باريتو حول هذا المفهوم دون الإشارة إلى نسقه الفكري العام، ذلك الذي يمثل في خطوطه العريضة نقدا وهدما للنظرية الماركسية.

فلقد ذهب باريتو إلى أن الإنسان عموما يتصف باللا نمطية لكنه لم يوضح تماما الظروف التي تسهم في ذلك، ويكاد بارينو يقصر السلوك المنطقي الرشيد على المجالات الاقتصادية والعلمية، لم يستبعد أية صفة منطقية على أي سلوك آخر. واستنادا إلى ذلك نجده يستخدم مفهومين هامين هما: العواطف Sentimentsوالرواسب Resid التي تشير إلى "الثوابت" في مجال السلوك الإنساني

ويؤكد باريتو بعد ذلك أن الأفعال الاجتماعية برغم تنوعها واختلافها تصدر من دوافع ثابتة. وأن الإنسان يميل باستمرار إلى منح الأفعال تفسيرات وتبريرات معينة، تلك التي أطلق عليها المشتقات Derivation(بمعنى أنها مشتقة من العواطف) [3].

غير أن باريتو لم يوضح لنا تماما كيف تحدد، وإن كان قد حدد ست فئات أساسية من الرواسب كل منها تضم عددا من الفئات الفرعية وهذه الفئات هي:

أولا: غريزة التكامل: تعني القدرة على الربط بين الأشياء

---

[1]– د. محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 62.

[2]– د. إسماعيل علي سعد: مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1989، ص 145.

[3]– د. السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي (المفاهيم والقضايا)، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1994، ص 153.

ثانيا: رواسب استمرار التجمعات ودوامها ويشير إلى المحافظة على بناء العلاقات الاجتماعية القائمة

ثالثا: راسب ظهور العواطف أو تجليها في أفعال خارجية ويدخل في نطاقها صياغة التبريرات العقلية أو التعبير عن الذات

رابعا: راسب الألفة الاجتماعية أو الدافع نحو تكوين مجتمعات وفرض سلوك محدد

خامسا: راسب التكامل الشخصي وهو يعمل على إتيان أفعال تعمل على استعادة التكامل إذا ما طرأ عليه تغيير مثل الأفعال التي تعتبر مصدرا للقانون الجنائي

سادسا: راسب الجنسي

ومن الملاحظ أن هذه الرواسب تتداخل مع بعضها في الحياة الاجتماعية بصورة مختلفة، فتحقيق التكامل بين راسبي التوازن واستمرار الجماعات –مثلا– يعمل على إيجاد قوة مركبة ذات أهمية اجتماعية كبيرة تربط بعواطف واضحة وقوية من النوع الذي يمكن أن نطلق عليه مصطلحا غامضا هو مثال العدالة [1].

أما تحليل باريتو للمشتقات فكان أقل تفصيلا ووضوحا من معالجته للرواسب، فالمشتقات هي تجليات أو مظاهر سطحية، أو بعبارة أخرى هي تفسيرات لقوى كامنة في الحياة الاجتماعية، وبعد أن نظر باريتو في البداية للمشتقات من منظور يعكس الطابع الذاتي لهذه التفسيرات لخص أربعة فئات أساسية من المشتقات هي:

أولا: مشتقات التأكيد: التي تؤكد الدوافع والعواطف

ثانيا: مشتقات السلطة: سواء تعلقت بالأفراد أو الجماعات أو العادات أو القوة الإلهية

ثالثا: المشتقات المتصلة بالعواطف والمبادئ العامة: (والتي تعمل كذلك على المحافظة عليها).

[1]– توم بوتومور ، مرجع سابق ، ص 154.

رابعا: المشتقات الخاصة بالبراهين اللفظية والمماثلة: مثل الاستعانة الأدبية، وفي ضوء هذه المفاهيم التحليلية يمكننا تناول مفهوم النخبة عند باريتو، وأول ما يمكن أن يقال أن باريتو قد استخدم تعبير التباين الاجتماعي للإشارة إلى حقيقة اختلاف الناس فيما يتعلق بخصائصهم الفيزيقية والأخلاقية الفكرية، بحيث نجد بعضا منهم يتفوق على الآخرين فيما يتعلق بهذه الخصائص.

ولقد استخدم باريتو مفهوم النخبة للإشارة إلى «التفوق» في مجالات الذكاء والطابع والمهارة والقدرة والقوة... إلخ [1].فكما يرى تتكون الصفوة من جميع الأشخاص الذين يظهرون نوعا من الاستعدادات العالية في ميدانهم أو في أنشطة أخرى أي أن لهم صفات خاصة، ويدخل في نطاق الصفوة كل من بواسطة عمله أو مواهبه الطبيعية يحقق نجاحا بارزا بالنسبة لبقية [2] الناس.

– وعلى الرغم من أنه قد اعترف بإمكانية حصول بعض الأفراد على لقب "النخبة" دون امتلاكهم للصفات التي تؤهلهم لذلك. إلا أنه قد أكد ـ في نفس الوقت ـ القضية الذاهبة إلى أن الذين يتميزون بخصائص النخبة سوف يشكلون ـ بالضرورة ـ "نخبة مقبلة". هذه الفكرة التي يشير إليها باريتو مرارا وتكرارا [3].

ويذهب باريتو إلى أن بالإمكان قياس درجات التفوق والامتياز في كل مجالات النشاط الإنساني: «ففي مجال البغاء والسرقة، وفي مجالي الطب والقانون، ويمكن تحديد درجات الأفراد ابتداء من صفر حتى عشر درجات فالذي يحصل على الدرجة العاشرة يكون قد وصل إلى أقصى درجات التفوق في مجاله، أما الذي لا يحصل على درجة عالية فيكون إما ضعيف العقل أو أن لديه صفات يمكن أن تتجلى في نشاط إنساني آخر.

---

[1]– السيد الحسيني: مرجع سابق، ص 154.

[2]– د. محمد السويدي: علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 63.

[3]– توم بوتو مور: الصفوة والمجتمع (ترجمة الجوهري وآخرون)، دار المعرفة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1978، ص 65.

ويؤكد "باريتو" وجهة نظره قائلا: لم يكن نابليون مجنونا أو شخصا عاديا كملايين البشر، لقد كان يتمتع بخصائص نادرة [1].

النخبة تتألف من أولائك الذين يحصلون على أعلى الدرجات في مجالات نشاطهم، ولقد ميز "باريتو" بين نوعين من النخب: نخبة حاكمة وهي التي تمارس الحكم بشكل مباشر أو غير مباشر. ونخبة غير حاكمة وهي تتمتع بالصفات المميزة للنخبة الأولى ولكنها لا تمارس الحكم، وتشكل هاتان النخبتان الطبقة العليا في المجتمع. أما بقية أفراد المجتمع فيشكلون ـ في نظر باريتو ـ اللا صفوة. وهم لا يمثلون وزنا سياسيا كبيرا.

وفي كتاباته المستفيضة نجده يستخدم هاتين الفئتين للإشارة إلى وجود قلة حاكمة بحكم خصائصها وصفاتها، وغالبية محكومة بحكم افتقادها للمؤهلات الشخصية التي تمكنها من ممارسة السلطة [2].

ويعتقد "باريتو" أن الراسب الأول (التكامل والقدرة على الرابطة بينالأشياء) يسيطر على الطبقة العليا، بينما يحكم الراسب الثاني (استمرار التجمعات ودوامها) الطبقة الدنيا في المجتمع، بعبارة أخرى فإن الراسب الثاني يفقد قدرته تدريجيا لدى الطبقة العليا بحكم سيطرته على الطبقة الدنيا.

ومن جهة أخرى نجد أن "باريتو" بهذه العبارة الأدبية «التاريخ هو مقبرة الارستقراطيات يصوغ واحد من أهم أفكاره السياسية وهي "دورة النخبة" »

على أن المتأمل لتحليل "باريتو" لهذه الظاهرة يطرح مشكلتين أساسيتين يتعين مواجهتهما:

الأولى: هل تشير (دورة الصفوة) إلى العملية التي بمقتضاها يدور الأفراد بين الصفوة أم أنها تشير إلى العملية التي بمقتضاها تحتل صفوة معينة مكان صفوة معينة والتصوران

[1]– د. السيد الحسيني: مرجع سابق، ص 154.

[2]– د. السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي (المفاهيم والقضايا)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1994، ص 155.

موجودان ـ في حقيقة الأمر ـ في أعمال "باريتو" [1]. وإن كان الأول أكثر وضوحا وتبلورا فحينما يناقش "باريتو" ـ مثلا ـ انهيار وتجدد الأرستقراطيات نجده يذهب إلى أن «الطبقة الحاكمة لا تنحصر فقط في عدد أفرادها ـ وهذا هو الشيء الهام ـ بل في نوعيتهم أيضا. ويحدث ذلك نتيجة لولوج أسر «الطبقات الدنياإلى مستوى الطبقة الحاكمة ... » والملاحظ أن باريتو يشير مرارا وتكرارا إلى هذه الظاهرة ـ مستخدما عبارات مماثلة ـ المتمثلة في دورة الأفراد بين المستويين (النخبة واللا نخبة) [2].

– ويقول "باريتو" في هذا الصدد يفقد المستوى الأعلى في المجتمع قوة الراسب الثاني إلى أن يتدعم هذا الراسب مرة أخرى عن طريق صعود المستوى الأدنى من المجتمع إلى مرتبة المستوى الأعلى. وفي نفس الوقت نجد باريتو يشير إلى نوع آخر من الحركة الاجتماعية ينطوي على أهمية حيوية بالنسبة لتوازن المجتمع.

ويتمثل في ظهور صفوات جديدة وما يترتب على ذلك من امتلاك للقوة.

ومن الواضح أن باريتو هنا يبدو وكأنه يحاول الربط بين هذه الحركة وفشل الدورة (طبقا للمعنى الذي أشرنا إليه قبل قليل). وإن كان ذلك لا يعفيه من أنه قد نظر إلى هذه الحركة بوصفها تمثل جانبا هاما من جوانب دورة النخبة بوجه عام. ففي مؤلفه "الأنظمة الاشتراكية" نجده يقول:« قد يؤدي الهبوط التدريجي للدورة أي الأفراد إلى تفشي عناصر الانحلال في الطبقات الحاكمة كما قد يؤدي إلى بروز عناصر تفوق لدى الطبقات الخاضعة. وفي مثل هذه الحالة يصبح التوازن الاجتماعي غير مستقر بل إن أبسط حركة كفيلة يتحطيمه.

– وقد تؤدي الهزيمة أو الثورة إلى انقلابات، معززة بذلك صفوات جديدة. ومؤسسة أيضا نوعا آخر من التوازن جديد.

[1]– تمو بوتو مور: مرجع سابق، ص 65.

[2]– نفس المرجع: ص 65.

_ وفي كتابات "باريتو" أيضا نجد معالجة مستفيضة لقضية لجوء الصفوة إلى القوة في حالة تعرضها للخطر [1].

النخبة الحاكمة التي تفشل في مواجهة القوة بالقوة قد تجد نفسها بعيدة عن السلطة حينما تتمكن النخبة غير الحاكمة من الإطاحة بها وعندما تتردد النخبة الحاكمة في استخدام القوة والقهر وتلجأ إلى المناورة والخداع للمحافظة على وضعها فإنها بذلك تكون قد حولت السلطة من أيدي "الأسود" إلى أيدي "الثعالب" مما يعني ظهور أفراد داخل النخبة الحاكمة يتمتعون بالقدرة على الإيهام والتضليل واستغلال الفرص المتاحة ـ وحينما يظهر تباين بين الأفراد فيما يتعلق بالرواسب فإن ذلك يمثل ـ من وجهة نظر "باريتو"ـ ظرفا ملائما للثورة. وهذا يعني أن نظرية الثورة عنده تستند إلى الرواسب والعواطف مؤكدا ذلك بقوله: «سوف يتمكن الذين لم يتخلوا عن استخدام القوة من الانتصار على أولائك الذين تخلو عن هذه العادة» والواقع أن "باريتو" قد كرر مرارا فكرته الرامية إلى أن [2] النخبة الحاكمة تستطيع تحقيق أهدافها بفعالية حينما تجهل الجماهير الديناميات التي تحكمها، وهذا يعني أن الجماهير يجب أن تكون بعيدة تماما عن كيفية وصول النخب إلى الحكم والصراع الداخلي الذي قد نشأ بينها.

_ كما أن هناك فكرة أخرى عبر عنها باريتو في كتاباته المبكرة، ففي مؤلفه "محاضرات في الاقتصاد السياسي Cours d'économie Politique"نجده يطرح فكرة المنحى الاعتدالي لتوزيع الثورة في المجتمع. وفي مؤلفه "النظم الاشتراكية Les Systemes Socialistes نجده يواصل ذاهبا إلى أنه إذا كان الأفراد قد اتخذوا طابعا تدريجيا طبقا لمحاكات أخرى كمستوى الذكاء واستعداداتهم لتعلم الرياضيات، ومواهبهم الموسيقية وطابعهم الأخلاقي... إلخ.

---

[1]– السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي المفاهيم والقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994، ص 157.

[2]– نفس المرجع، ص 158.

فإن هناك حينئذ احتمال بأن نجد منحنيات توزيعية مماثلة للمنحى التوزيعي للثورة [1]. وبنفس الكيفية، فإنه كان الأفراد قد اتخذوا طابعا تدريجيا مستندا إلى درجة قوتهم السياسية والاجتماعية أو تأثيرهم، فإن المجتمعات لابد أن تشهد أن هؤلاء الأفراد سيشغلون أيضا أوضاعهم هذه داخل التسلسل القائم على الثورة. وإذن ما يطلق عليه الطبقات العليا هي عادة الطبقات الأغنى. وتمثل هذه الطبقات بعد ذلك نخبة أو أرستقراطية.

ومع ذلك كله فباستطاعتنا أن نلاحظ اختلافا هاما في صياغة هذه المشكلة في مؤلف "باريتو" الشهير العقل والمجتمع The Mind and Society فـ "باريتو" لا يهتم بمنحى توزيع خواص أو سمات معينة(بما في ذلك القوة والتأثير) بل يهتم بالتعارض القائم بين أولئك الذين يملكون والذين لا يملكون. أي بين النخبة الحاكمة والجمهور.

جيتانو موسكا (1858- 1941)

يرى علماء الاجتماع أن الفضل في تعميق مفهوم النخبة يعود إلى عالم الاجتماع الإيطالي (ج. موسكا) الذي يرى أن النخبة تتكون من « أقلية من الأشخاص الذين يمسكون بالسلطة في المجتمع» هذه الأقلية تتمثل في طبقة اجتماعية حاكمة أو مسيطرة تسمح لها قوتها باعتلاء السلطة، وهنا يفضل تنظيمها وطبيعة بناءها، فأعضاء نخبة السلطة تربط بينهم علاقات قرابة أو مصلحة أو ثقافة ...إلخ، مما يضمن للنخبة وحدة التفكير والانسجام في جماعات كطبقة مميزة [2].

نجد موسكا يعبر عن فكرته الأساسية في العبارات التالية «من بين الحقائق الثابتة التي يمكن أن نلاحظها في الكائنات العضوية السياسية، هناك دائما حقيقة واضحة إلى أبعد حد حتى بالنسبة للعين العارضة، ففي كل المجتمعات ـ ابتداء من تلك التي حققت بالفعل شوطا كبيرا من التقدم ثم شهدت أفولا بعد ذلك حتى تلك التي لا تزال في قمة

[1]– توم بوتومور: الصفوة والمجتمع (ترجمة الجوهري وآخرون)، الطبعة الثانية دار المعارف، القاهرة، مصر، 1978، ص 27.

[2]– د. محمد السويدي: علم الاجتماع السياسي (ميادينه وقضاياه)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 64.

تقدمها وقوتها ـ طبقتان مميزتان من الناس طبقة تحكم وأخرى تحكم والطبقة الأولى عادة ما تكون أقل عددا، وأقوى سيطرة على الوظائف السياسية، وأشد احتكارا للقوة، فضلا عن تمتعها بالمزايا المصاحبة للقوة، أما الطبقة الثانية فهي الأكثر عددا والخاضعة لتوجيه وتحكم الطبقة الأولى ومثل هذا التوجيه والتحكم يتخذ طابعا قانونيا بشكل أو بآخر.كما نجد طابعا تعسفيا أو عنيفا على نحو معين...[1].

إن سيطرة الطبقة الحاكمة ـ النخبة ـ عند موسكا تكمن في قدرتها على التنظيم[2]. حيث يعتقد أن قوة الطبقة الحاكمة تنبع من أنها تشكل "أقلية منظمة" في مواجهة "أغلبية منظمة"، كما أن افتقار الأغلبية للتنظيم يجعل كل فرد فيها ضعيفا في مواجهة الأقلية المنظم.

إن الأقلية بحكم قلة عددها تستطيع أن تحقق ما لا تستطيع الأغلبية تحقيقه خاصة إذا ما كان الأمر يتعلق بالتفاهم المتبادل والعمل المشترك [3]. وبتوصل موسكا من ذلك إلى نتيجة هامة هي: « أنه كلما كبر المجتمع قلت نسبة الأقلية الحاكمة بالنسبة للأغلبية المحكومة وبالتالي ضعف فرص الأخيرة في القيام بنشاط معادي للأولى ».

ليضيف أن الأقلية الحاكمة لا تكتسب قوتها من طبيعة تنظيمها فقط، بل أيضا من خصائصها المادية والفكرية والأخلاقية التي تميزها عن الأغلبية المحكومة.

ويذهب موسكا بعد ذلك إلى أن القانون السيكولوجي الأساسي الذي يجبر الناس على النضال من أجل التفوق يؤدي في النهاية إلى ظهور الفئة الحاكمة، تلك التي تتحكم ـ بفضل قدرتها التنظيمية وخصائصها الفردية ـ في القوة الاجتماعية المختلفة إذ أن التحكم في أي قوة اجتماعية (الجيش الاقتصاد السياسية الإدارة الدين الأخلاق) يؤدي إلى تداعي التحكم في القوى الأخرى. وعلى الرغم من أن الطبقة الحاكمة تستطيع ممارسة

[1]– توم بوتو مور: مرجع سابق، ص 67.

[2]– إسماعيل علي سعيد، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، دار ال

[3]– د.السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي (المفاهيم والقضايا)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1994، ص 159.

القوة لتدعيم أوضاعها إلا أنها لا تلجأ لذلك إلا في حالة الضرورة القصوى. وفي كل الأحوال فإن الطبقة الحاكمة تحاول ضمان استقرار الحكم في طريق تأييد الجماهير لها [1]، ويتم ذلك بمقتضى صيغة سياسية معينة تحاول من خلالها الطبقة الحاكمة تبرير ممارستها الفعلية للسلطة إلى أية مبادئ أخلاقية عامة، ويذهب موسكا إلى أن الصيغة السياسية ليست مجرد اختراع يمكن بواسطته خداع الجماهير وإجبارها على الطاعة، إنما تمثل أساسا اجتماعيا هاما، بدونه لا يمكن للمجتمعات من الاستمرار في الوجود ومعنى ذلك أن للصيغة السياسية مفهوم واسع يشمل القيم والمعتقدات والعادات التي تتشكل خلال تاريخ المجتمع، بحيث تحتل أهمية خاصة في نظر الأفراد، مما يدفع الطبقة الحاكمة إلى تبنيها والاعتماد عليها في اكتساب حكمها طابعا شرعيا.

ويؤكد موسكا وجهة نظره هذه بقوله:«إن القومية تمثل صيغة سياسية ملائمة في العصر الحديث، فالإنسان يشعر ويعتقد ويحب ويكره في ضوء البيئة التي يعيش فيها، وخلال فترات زمنية سابقة. كان الحق الإلهي للملوك هو الصيغة السياسية الملائمة». ومعنى ذلك أن الصيغة السياسية تتغير بتغير الظروف الاجتماعية والتاريخية [2].

في حين أننا لا نكرر أن موسكا هو الذي درس بدقة بناء الصفوة ذاتها، خاصة تلك التي تسود المجتمعات الديمقراطية الحديثة. وبذلك نجده يشير إلى التنظيمات الحزبية العديدة التي من خلالها انقسمت الطبقة السياسية على نفسها، والتي اضطرت إلى الدخول في منافسة من أجل الحصول على أصوات الطبقة الأكثر عددا [3]. وفي وقت لاحق نجد موسكا يسجل الحقيقة التي مؤداها:«ننا لا نستطيع إنكارنا أن النظام التمثيلي الذي تقوم عليه الحكومةيمكنه أن يشكل بذاته وسيلة من خلالها تتاح للقوى الاجتماعية المختلفة أن

---

[1]– د. السيد الحسيني: علم الاجتماعالسياسي (المفاهيم والقضايا)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1994، ص 170.

[2]– د. السيد الحسيني: نفس المرجع السابق، ص 170– 171.

[3]– توم بوتو مور: الصفوة والمجتمع (ترجمة الجوهري وآخرون)، دار المعرفة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1978، ص 28.

تشارك في النظام السياسي وأن تحقق نوعا من التوازن في ممارسة السلطة والتأثير على الأجهزة البيروقراطية على وجه خاص».

ومن خلال هذه الفقرة، يظهر لنا موسكا يقرر ويرسم ـ وبشكل أكثر قابلية للتحقيق ـ بسمات الديمقراطية الحديثة، ففي مؤلفه الأول نجده يسجل وبحق أنه في إطار الديمقراطية البرلمانية «لا ينتخب الممثل عن طريق المصوتين أنفسهم ولكنه ينتخب بواسطتهم أنفسهم[1]. أي أن أصدقاءه ومريدوه هم مصدر قوته ونجاحه. ويبدو أن موسكا وفي مؤلفاته اللاحق، ـ أوضح أن الغالبيةـ من خلال ممثليه ـ لديها قدرا معينا من السيطرة والتحكم في سياسة الحكومة وكما أوضح ميزل Meiselفإن موسكا قد أوضح ـ من خلال نقده لماركس ـ التفرقة القاطعة بين الجماهير والقلة، ذلك أي أنه موسكا قد قدم نظريو مكتملة ومعقدة فيها تخضع الطبقة السياسية ذاتها لتأثير «القوى الاجتماعية» المختلفة الممثلة لمصالح مختلفة عديدة في المجتمع

النخبة إذن ـ طبقا لنظرية كوسكا ـ لا تحكم بالقوة ولكنها تعبر بشكل ما عن مصالح وأهداف لجماعات الهامة ذات التأثير في المجتمع [2].

ومن الصعب فهم وجهة نظر موسكا دون توضيح منطلقاته الفكرية والمؤثرات المختلفة التي خضع لها. وأول ما يمكن أن يقال هنا أن موسكا قد تبنى تصورات الليبرالية في تحليلاته السياسية، ذاهبا إلى أن المبدأ الليبرالي أكثر رائدة من المبدأ الأوتوقراطي، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن المبادئ الليبرالية تعتمد أساسا على الاتفاق بين غالبية المواطنين ولم يخفي موسكا إعجابه بنموذج «دولة المدنية» الذي تناوله أرسطو، كما

[1]– توم بوتومور ، مرجع سابق، ص 29.

[2]– نفس المرجع: ص 29.

أبدى حماسه الشديد للنظام الإنجليزي قبل إدخال الاختراع العام، هو النظام الذي دافع عنه مونتسكيو دفاعا حارا [1].

وتتخذ الليبرالية موقفا وسطا بيت نظامين أساسيين ها الارستقراطية والديمقراطية، فهي أي (الليبرالية) تسمح لهذين النظامين بالتعايش والوجود في حالة توازن. والواقع أن دفاع موسكا عن الليبرالية إنما ينشأ من قدرتها على تحقيق التوازن الاجتماعي وتمكين المجتمعات الإنسانية من التقدم.

وقد استطاع جوستانو موسكا وضع نسق نظري يمكن من وضع فرضيات حول العلاقة الموجودة بين مختلف المتغيرات أرستقراطية/ديمقراطية، مبدأ تسليطي/مبدأ ليبرالي، المركزية/اللا مركزية، الخصوصية/العمومية... إلخ. فتسمح لنا نظريته عن الطبقة السياسية بأن نقول عندما يعلو مبدأ الأرستقراطي: الطبقة المسيرة وهي مستقر لكن محرومة من التمثيل.

بالمقابل عندما يكون المبدأ الديمقراطي هو المسيطر: الطبقة المسيرة هي تمثيلية للقوى الاجتماعية الموجودة وأنها مستعدة لتحقيق المشاريع الجماعية، لكنها غير مستقرة وجد متصلة بمصالحها الخاصة. ومن ثم أن موسكا يرى أن الوصول إلى عضوية الطبقة الحاكمة والمحافظة على هذه العضوية، إنما تكمن في المهارة والموازنة بين الجماعات الحاكمة واستخدام مطالب الجماهير الناخبين والمناورة بها [2]. وللحفاظ على مكانتهم داخل الطبقة الحاكمة. كل طبقة حاكمة ـ كما يقول موسكا تنزع إلى تبرير ممارستها الفعلية للقوة عن طريق إرساءها على مبدأ أخلاقي عام. ولا تخلق الصيغة السياسية لكن تجبر الجماهير بالخديعة إلى الطاعة، وإنما هي خرافة كبرى أو وهم يشكل في الوقت نفسه قوى اجتماعية كبرى.

---

[1]– د. السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي (المفاهيم والقضايا)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1994، ص 168.

[2]– د. إسماعيل علي سعيد: المدخل إلى علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1989، ص 158.

روبرت ميشلز (1877 – 1936)

باستطاعتنا أن نلمس المعالجة المختلفة لفكرة النخبة وعلاقتها بالجماهير في كتابات "ميشلز" Michels وخاصة كتابه الشهير الأحزاب السياسية Political Parties حيث نجد أنه يلف نظرنا إلى ظاهرة هامة وهي: أن الديمقراطية تؤدي إلى الأوليجاركية، ذلك أن التنظيمات قد تنشأ نشأة ديمقراطية قائمة على المساواة ثم تتحول بمرور الوقت إلى تنظيمات خاضعة لحكم قلة من الأفراد يتحكمون في مواردها لخدمة أغراضهم الخاصة [1]. ولكي يدلل كيشلز على هذه القضية، نجده يقدم وصفا تفصيليا للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا حيث أوضح أنه ليس من الغريب أن نكون الأحزاب المحافظة دات طابع أرستقراطي وأوليجاركي طالما أنها لا تلزم التزاما واضحا لمصالح الجماهير، أما إذا كانت الأحزاب الاشتراكية الثورية قائمة على نفس مبادئ الأحزاب المحافظة فإن ذلك يعني أن ثمة اتجاهات أوليجاركية تنتشر في أي تنظيم سياسي يسعى إلى تحقيق أهداف محددة فهنا يقدم لنا قانونه الخاص المدعى بالقانون الحديدي وينص على Who says organization says digarchy[2]. فإنه يرى أنه هناك نخبات معينة تميل إلى التحكم في التنظيمات السياسية مبتعدة بذلك عن تحقيق الديمقراطية الحقيقية.

ويحاول ميشلز تفسير ظهور الاتجاهات الأوليجاركية في التنظيمات السياسية ذاهبا إلى أن هناك ميولا إنسانية فطرية تدفع أيضا إلى نقل السلطة السياسية التي يتمتع إلى أبنائه من بعده، وعلى الرغم من أن ميشلز قد عزا هذه الظاهرة إلى غرائز كامنة في الجنس البشري، إلا أنه قد أكد أن هذه الغرائز تنمو وتتدعم من خلال النظام الاقتصادي المستند إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج [3].

---

[1]– د. السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي (المفاهيم والقضايا)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994، ص 165.

[2]– د. إسماعيل على سعيد: مرجع سابق، ص 159.

[3]– د. السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 166.

والواقع أن "ميشلز" لم يوضح لنا ما إذا كانت الامتيازات المادية والسياسية تعتبر نتاجا للنظام الاجتماعي، الاقتصادي أم أنها نتيجة للاتجاهات السيكولوجية الثابتة عند الإنسان. خاصة وأنه أقر بصعوبة تحقيق الديمقراطية المثالية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة. فهو أي "ميشلز" يؤكد أن لدى الإنسان ميلا طبيعيا للقبض على مقاليد السلطة وما إن يحصل عليها حتى يسعى إلى تدعيمها ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

واستنادا إلى هذا الافتراض توصل "ميشلز" إلى استنتاج هام هو أن الديمقراطية تتطلب وجود التنظيم ذلك الذي بدوره يؤدي إلى الاليجاكية، مؤكدا أن هذا الاستنتاج يرقى إلى مرحلة القانون السوسيولوجي. ولا شك أن "ميشلز" قد عرض من الشواهد التاريخية القدر الكافي للبرهنة على (صدق القانون الحديدي للأوليجاركية) مما مكنه من تقديم تحليل سوسيولوجي رائع لمشكلة الديمقراطية والقلة الحاكمة بخاصة [1]. وبرغم ذلك فأن دراسة "ميشلز" تستند إلى مفاهيم سيكولوجية واضحة فهو يسلم بأن الناس لا يستطيعون حكم أنفسهم وأن السيطرة على حشد كبير أبسط بكثير من السيطرة على عدد قليل من المستمعين. إذ أن سلوك الحشد يخضع للانفعالات والعواطف.

كذلك هنا مشكلة هامة تتعلق بديمقراطية اتخاذ القرارات في التنظيمات الكبيرة الحجم فإذا كانت الديمقراطية تعني الاشتراك المباشر لكل الناس في حل المشكلات واتخاذ القرارات، فإنها تكون مستحيلة بهذا المعنى [2].

ولو طبقنا ذلك على الأحزاب السياسية الكبرى سنجد من الصعب علينا إشراك كل الأعضاء في اتخاذ كثير من القرارات وعندما ينشأ التنظيم وينمو في حجم معين ففي بداية الأمر يبدو الطابع الديمقراطي للتنظيم واضحا من خلال سيطرة روح الزمالة والمساواة، ويبدو أن هذه الروح تنتشر فقط في التنظيمات صغيرة الحجم نسبيا فينمو

[1]– د. السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 166.

[2]– نفس المرجع، ص 167.

التنظيم يصبح هذه الشكل من الديمقراطية عسير التحقيق. وبالإضافة إلى قضية الحجم هناك متغيرات أخرى تعوق تطبيق الديمقراطية، ففي إطار تقسيم العمل تزداد المهام وأدوار تعقيدا، كما تتطلب تدريبا ومعرفة فنية متخصصة ذلك أن تباين الوظائف يعني التخصص، كما أن التخصص يعني بدوره الخبرة الفنية، ومن النتائج المترتبة على هذا كله أن نجد الذين انتخبوا لخدمة مصالح الجماهير يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة[1].

هكذا تتحول الديمقراطية داخل التنظيم البيروقراطي إلى أوليجاركية ويعتقد ميشلز أن كل تنظيم يشهد بالضرورة اتجاهات بيروقراطية وأوليجاركية بسبب نمو حجمه وتعدد وظائفه وتخصص أعماله، ويبدأ قادة التنظيم في تكيد أهمية الخبرة الفنية ثم يستخدمونها كوسيلة بطبع سلطتهم بطابع شرعي، ثم يتكون في نهاية الأمر انطباع عام لدى العاملين بأن القادة هو الأكفأ. العناصر القادرة على إدارة التنظيم.

ويحاول ميشلز الدفاع عن نظريته بإبراز سلبية الجماهير خلال النشاطات السياسية، وتبدو هذه السلبية واضحة في عدم المواظبة على حضور الاجتماعات السياسية العادية. وترك إدارتها للموظفين المتفرغين. ذلك أن العامل ـ بطبيعته ـ مستغرق في عمله بحيث يجد المشركة السياسية عبأ ثقيلا عليه [2]

ومن النتائج المترتبة على ذلك ظهور القادة بمظهر الأبطال القادرين على صنع أشياء يعجز الأشخاص العاديين عن أدائها.

ولقد أرجع ميشلز عدم المبالاة لدى الغالبية إلى حاجة البعض إلى التوجيه والإرشاد بل وإلى أن البعض يسعدهم أن يتحمل الآخرون المسؤوليات السياسية [3].

---

[1]– د. السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 168.

[2]– نفس المرجع، ص 168.

[3]– د. إسماعيل علي سعيد:المدخل إلى علم الاجتماع السياسي ، دار النهضة ، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1989، ص 164.

والواقع أن الجماهير ـ في نظر ميشلز ـ لا تتصف فقط بالسلبية السياسية بل أيضا بعدم الكفاءة السياسية، حتى أنها تميل باستمرار إلى تفويض من يتولى نيابة عنها المهام السياسية المختلفة حتى ولو كانت مؤهلاته وقدراته محدودة للغاية. ومن الشواهد التي يستخدمها "ميشلز" للتدليل على ذلك أن بيرنشتاين Bernstein وهو مفكر اشتراكي بارز قد ظل شخصية مجهولة بين العمال والموظفين بسبب اقتصاده لمواجهة الخطابة والتوجيه السياسي المباشر. وهناك عوامل أخرى تسهم في زيادة سلبية الجماهير وتفوق القادة، من من ذلك البناء العمري للأحزاب والنقابات. وفضلا هن ذلك يبرز ميشلز عالا أخر يسهم في تعميق الهوة بين الجماهير والقادة، ذلك أن زعماء الأحزاب السياسية في كثير من الدول يأتون من الطبقة الوسطى وبالتالي فهم يتمتعون بتفوق ثقافي أو فكري منذ البداية [1]. وهكذا نجد "ميشلز" يبذل جهدا جبارا للبرهنة على صحة افتراضه القائل بأن الجماهير العاجزة عن ممارسة النشاطات السياسية الفعالة، وأن هذا الموقف يشكل أساسا قويا لاكتساب القادة للقوة التي يتمتعون بها، وبالإضافة إلى ذلك فإن المعرفة الفنية التي يمتلكها القادة تؤدي إلى ظهور الأوليجاركية طالما أن الجماهير سلم أمورها لهؤلاء القادة مما يؤدي في نهاية الأمر إلى إخفاء مبادئ الديمقراطية. كما أن هناك فكرة أخرى عبر عنها "ميشلز" حيث ذهب إلى أن الأقليات الحاكمة تسعى باستمرار إلى إيهام الجماهير بضرورة تحقيق الوحدة الداخلية والاستقرار حتى يمكن مواجهة ما يهدد المجتمع من أخطار خارجية وطبقا لهذه الإيديولوجية تنظر الأقلية الحاكمة إلى أية معارضة تنشأ بوصفها عنصرا تخريبيا يستفيد منه الأعداء، وقد تبني هذه الأقلية أسطورة الديمقراطية التي تجعل من القائد المنتخب انتخابا ديمقراطيا تعبيرا دائما عن إرادتها الجماعية [2]. ولقد

[1]– د. السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي (المفاهيم والقضايا)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر 1994، ص 169.

[2]– توم بوتو مور: الصفوة والمجتمع، (ترجمة الجوهري وآخرون) درا المعرفة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1978، ص 8.

انعكس هذا الطابع التشاؤمي أيضا على معالجة "ميشلز" لمشكلة الديمقراطية في المجتمع ككل فقد تنبأ قبل حدوث الثورة الروسية بسقوط الديمقراطية الاشتراكية.

وأوضح أن الثورة ستتحول بعد ذلك لتصبح «ديكتاتورية يمارسها أولئك القادة المهرة الذين يلغون من المهارة درجة انتزعوا بها صولجان القوة والسيطرة في ظل كلمة براقة هي الاشتراكية»[1]. بل لقد ذهب ميشلز إلى أبعد من ذلك حين قال:« التاريخ يخبرنا أن الحركات الديمقراطية ما هي إلا موجات متعاقبة تتحطم على نفس الصخرة ... ولكنها ـ مع ذلك ـ ما تلبث أن تعود إلى الظهور من جديد. وأن «... المثاليات الديمقراطية نفقد نفوذها وقدسيتها وطهارتها حينما تنتشر وتسود».

_وفضلا سبق نجد "ميشلز" يؤكد أن الجماهير لا تثور بطريقة تلقائية، أي بدون قيادة مواجهة، وفي حالة الثورة تظهر عناصر قيادية من داخل الجماهير تحاول القبض على مقاليد الحكم باسم الشعب، ثم ما تلبث أن تتحول إلى طبقة مقفلة مبتعدة بذلك عن الجماهير التي مكنتها من الحصول على السلطة، وفي المواقف غير الثورية تتعرض القيادات الموهوبة إلى إغراءات عديدة من بينها الحصول على وظائف قيادية داخل الحركة العمالية [2].

ويبدو أن تحليل ميشلز أن العمال والموظفين لا يستطيعون بمفردهم تشكيل قوة جديدة قادرة على التعبير عن المعارضة التي قد تبديها الجماهير. إذ أن الصراع الحقيقي لا يحتدم بين الجماهير والقادة بل بين القادة الرسمية والقادة الغير رسمية التي تحاول الحصول على السلطة، وأيا كانت نتيجة هذا الصراع فإن القيادة الأولى لا تفتقد تماما سيطرتها وقوتها مما يعني تعارضا صريحا مع نظرية "باريتو" في دورة الصفوة. يضاف إلى ذلك أن ميشلز قد أوضح أن اللا مركزية ليست عاملا معوقا للأوليجاركية، فهي (أي

[1]– توم بوتو مور، مرجع سابق، ص 9.

[2]– د. السيد الحسيني: مرجع سابق، ص 170.

اللا مركزية) لا تؤدي إلى مزيد من الحرية، وحصول العمال والموظفين على سلطة إصدار القرارات [1].

وفي كل مجال من مجالات النشاط الإنساني يحاول القائد الضعيف الحصول على مزيد من السلطة، مما يعني التحول نحو الأوليجاركية ومن الطبيعي أن لا تتعارض السلطة التي يتمتع بها القادة المحليون مع السلطة التي تتمتع بها القيادة المركزية لأن الأخيرة مطلقة ولا تقبل التحدي.وأسباب ذلك ـ في نظر ميشلز ـ ليست اجتماعية فقط(الحاجة إلى التنظيم وسلبية الجماهير). ولكنها نفسية أيضا سعى القادة للحصول على السلطة فضلا عن خصائص الطبيعة البشرية).

إن "ميشلز" قد أوضح أن الحركة الاشتراكية قد أفرزت (بورجوازيات صغيرة) وأن قيادات جديدة قد بدأت تظهر ثم ظهرت عوامل وظروف (اجتماعية ونفسية) أدت إلى استعادتها عن الجماهير وتحولها إلى أوليجاركيات متحكمة مما يمثل في نظر ميشلز ـ إنهاكا للكرامة الاشتراكية والواقع أن الميل نحو الأوليجاركية هو خاصة أساسية من خصائص التنظيمات السياسية حتى ولو كانت القيادة منتخبة ومعبرة تعبيرا أصيلا عن الجماهير. يبدو ذلك واضحا في عبارته الشهيرة: «إذا قلنا تنظيما، قلنا أوليجاركية»[2].

ولقد اهتم "ميشلز" بمسألة هامة جدا وهي مسألة التمثيل السياسي فهو يعتبر أنه انطلاقا من أننا نفوض سيادتنا إلى النواب فإننا لا نصبح أحرارا ويؤكد هذا بقوله المنظمة هي منبع ولادة ونشوء الهيمنة، هيمنة المنتخبين على الناخبين. عندما نقول منظمة نعني أوليجاركية، كل منظمة تمثل قوة أوليجاركية، تعتمد على قاعدة ديمقراطية إننا نجد في كل مكان ناخبين أو منتخبين، ولكن نجد أيضا في كل مكان سلطة غير محدودة للمنتخبين على الجماهير المنتخبة. إن البنية الأوليجاركية للصرح تخلق مبدأ الديمقراطية الأساسي، هذا ما يمنع ما يجب أن يكون.

[1]– د. السيد الحسيني: مرجع سابق، ص 171.

[2]– نفس المرجع، ص 172.

في الأخير أن "ميشلز" يصف الأوليجاركية بأنها انحراف في غيابات المنظمة.

تكمن أهمية تفسيرات "ميشلز" في نقطتين أساسيتين

أولهما: الاتجاه الايديولوجي للديمقراطية

ثانيا: الاتجاه المعاكس العملي للديمقراطية لإنشاء أحزاب معقدة جدا ومختلفة بمعنى أحزاب مبنية على كفاءات الأقلية.

هل هذا يعني أن الديمقراطية هي صراع بين الأوليجاركيات؟

بالتأكيد أن "ميشلز" يجيب بنعم إن الحركات الديمقراطية التي يمكن أن نلاحظها في التاريخ تشبه الأمواج المتتابعة وأنها تتحطم كلها أمام نفس الصخرة [1]. وتنتج من جديد في كل لحظة، إنه استعراض مفرح ومحزن في نفس الوقت بمجرد أنهم يصلون إلى مستوى معين من التطور والقوة. الديمقراطيات تبدأ في التحول شيئا فشيئا بتبني روح وشكل الأرسطقراطيات التي كانت تحاربها من قبل. ومن خلال هذا كله لعلنا قد لاحظنا أن علماء النخبة الكلاسيكيين (و على الأخص موسكا و باريتو و ميشلز) قد سعوا إلى صياغة نظريات سياسية ذات طابع خالص و في سعيهم هذا نجدهم يحاولون إقامة علم سياسي جديد يقوم على الموضوعية و التحرر من الاعتبارات الأخلاقية[2]

و لقد بدا ذلك أوضح ما يكون عند "موسكا", فحينما تناول مفهوم «الطبقة الحاكمة», حرص حرصا شديدا على إبراز النجاح الذي أحرزته العلوم الطبيعية في تفسير ظواهرها و إخفاق العلوم الاجتماعية في أداء هذه المهمة في مجال ظواهرها.

ولقد أدى حماس العلماء الشديد للموضوعية في العلوم السياسية إلى المطالبة بصياغة قوانين تشبه قوانين الفيزياء التي لا تكاد تسمح بالاستثناء, لقد لاحظنا أن ميشلز في صياغته لقانون الاوليجاركية قد ذهب إلى أن قانونه لا يكاد يعرف الاستثناء, و أن

[1]– د. السيد الحسيني: مرجع سابق، ص 170.

[2]– توم بوتومور: الصفوة والمجتمع (ترجمة الجوهري وآخرون)، دار المعرفة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1978، ص 12.

العلم لابد أن يتحرر من أي أحكام قيمية, و لقد بدا ذلك واضحا في كتابات باريتو حين قال:« لا يعنينا على الإطلاق صدق دين أو عقيدة معينة كما أننا نرفض مناقشة ما إذا كانت حقيقة معينة عادلة أم ظالمة, أخلاقية أم غير أخلاقية»[1]

و من ذلك يبدو واضحا أن أقصى ما يهم علماء الصفوة الكلاسيكيون هو تفسير الدعاوى العامة التي تقوم على المذاهب الدينية و الأخلاقية.

على أن ذلك لا يعني أن هؤلاء العلماء قد رفضوا الفكر السياسي القديم رفضا كليا ذلك أن موسكا على وجه الخصوص

– قد عد نفسه المسؤول عن استمرار العلم السياسي الإمبريقي الذي استهله أرسطو و ميكافيلي و من بعده مونتسكيو و سان سيمون و ماركس و كل العلماء التطورين الذين ظهروا خلال القرن 19[2]

وكنتيجة لكل ما سبق فإن علماء النخبة ينفرون من أي التزام خلقي, حتى و إن كان هذا الالتزام جزءا من بحث علمي, مما دفعهم إلى شن هجوم عنيف على "الأوهام" التي اعتقدوا أنها تعوق اكتشاف الواقع السياسي.

–و إذا ما حاولنا تفسير كتابات النخبة الكلاسيكية تفسيرا أكثر شمولا, علينا أن نعود إلى ظروف المجتمعات الغربية خلال القرن 19 و أوائل القرن 20، فمعظم والآراء التي دافع عنها هؤلاء العلماء تعبر في مجموعها عن إيديولوجية تحمي المصالح السياسية للطبقة الوسطى بوجه عام [3]. فموسكا ـ مثلا ـ لم يذهب فقط إلى أن سيطرة النخبة ضرورية أو حتمية في أي مجتمع من المجتمعات . بل ذهب أيضا إلى أن النخبة يجب أن تتألف ـ أساسا ـ من أفراد الطبقة الوسطى، وأن المذاهب والمزايا التي تتمتع بها هذه الطبقة تضمن لها السيطرة الدائمةوتتضمن كتابات "موسكا" في مجموعها دافعا حارا عن

[1]– توم بوتومور، مرجع سابق، ص 12.

[2] – نفس المرجع، ص 13.

[3]– نفس المرجع، ص 14.

الحكم النيابي الذي كان سائدا في أوروبا خلال القرن 19 ولقد اقتفى "ميشلز" أثر أستاذه موسكا فتنبأ بأن قادة الأحزاب الاشتراكية الجديدة. الذين لا ينتمون إلى البروليتاريا بحكم نشأتهم ـ سيتحولون إلى البرجوازية حالما يحتلون أوضاع النخبة، وحينما يتمكنون ـ بحق ـ من التعبير عن سياسة الطبقة الوسطى في البرلمان.

والواقع أن كتابات علماء النخبة الكلاسيكيين ـ بوجه عام ـ وقد شكلت سندا قويا للطبقة الوسطى في أوروبا بعامة وإيطاليا بشكل خاص [1].

وفي موضع آخر إننا لا نستطيع أن نفهم طابع تفكير علماء النخبة الكلاسيكيين، إلا إذا أخدنا في اعتبارنا التأثير الذي أحدثته الماركسية عليهم، فالملاحظة أن هؤلاء العلماء ـ وفي الأخص " باريتو" و "موسكا" ـ قد وجهوا جل اهتمامهم لتفنيد آراء ماركس، ثم إقامة علم سياسي متحرر من القيمة ولقد حاول علماء النخبة اللاحقون ـ أمثال بيرنهام وإلى حد ما ش. رايت ميلز التوفيق بين بعض الأفكار الماركسية وبعض الأفكار التي ذهب إليها علماء النخبة الكلاسيكيين. والنقد الأساسي الذي وجهه علماء النخبة للماركسية هو أنها لا تصلح أن تكون علما، لأنها لا تعدو أن تكون إيديولوجية. ولقد بذل "باريتو" جهودا مستميتةلكي يكشف عن زيف التحليل الماركسي ولعل ذلك هو السبب الذي دفع "باريتو" إلى إقامة نسق فكري يواجه الماركسية في كل جوانبها وعلى الأخص (الاقتصادية والسياسية منها) وبذلك يتمكن من إضعاف مكانة الماركسية كعلم لتصبح مجرد.

[1]– توم بوتومور، مرجع سابق، ص14.

المبحث الثالث: النظريات الحديثة لدراسة النخبة

لقد اتبعت البحوث السوسيولوجية الحديثة حسب Giozannie Bousino مسلكين متوازيين: [1]

1)**المسلك الأول:** التحديد المسبق لمقاييس الانتماء المتجانسة لتعيين الأعضاء المكونة للنخبة والتي تمثل بعد ذلك جماعات مختلفة الأوساط أو القطاعات المجموعات التي تشكل موضوع الدراسة

2)**المسلك الثاني:** الأخذ في الحسبان كل من الخصوصيات المتشابهة والعلاقات بين مختلف الأوساط وقطاعات النخب

إن البحوث التي سلكت المسلك الأول، أعطت تعدد الدراسات حول الصناعيين ورجال الأعمال المثقفين والعسكريين ومحترفي السياسة. وأما البحوث التي سلكت المسلك الثاني ارتبطت قبل كل شيء بمقارنة نسق أو نظام العلاقات المنتظمة التي تحكم في كل قطاع النجاح المهني والاجتماعي (الإخفاق) ثم تحليل البنى الهرمية بين مختلف الأوساط المعتبرة كأقسام الطبقات المهيمنة.

إن كلا من الإقترابين قد سمح بإنشاء نموذجين للترجمة أو التحليل الأول يعتمد أساسا على وظائف النخب والمضمون الخاص لنشاطاتها الخاصة حول الحاجات التي يجب إرضاؤها وأيضا حوا الاستعدادات والخصائص الفردية.

_ وأما الأخر فهي مبنية أساسا على افتراض الوجود الكلي للهيمنة في كل نسق أو نظام اجتماعي، أي وجود طبقة مهيمنة متكونة من مختلف الأقسام الاجتماعية المتسابقة لكنها دائما مغلقة في البنى الهرمية

إن من أهم وأبرز النظريات الحديثة التي عالجت إشكالية النخبة هي نظرية نخبة القوى ل ش. ر. ميلز، ونظرية تعدد السلطة ل روبيرت دال، ونظرية الفئة المسيرة ل ريمون آرون.

[1] - Bousino (Giovani) Elites et elitism Casbah edition, Alger, 1998, p 99.

نظرية نخبة السلطة ش. ر. ميلز

لقي كتاب ميلز الذي نشره عام 1956 عن النخبة القوة في المجتمع الأمريكي رواجا كبيرا وتأييدا لدى المثقفين الراديكاليين على وجه الخصوص فقد كان واضحا وواقعيا في عرضه لوجهة نظره عن «نخبة القوة »ولذلك فإن تحليله لبناء القوة القومية ـ بالرغم من تعقده ـ يدل على نفاذ البصيرة إذ أن تحليله لا يعتبر مجرد عرض وتفسير لبناء القوة القومية فحسب، إنما يعد بمثابة الاتهام. فضلا عن هجومه الشديد على مقدرة صفوة القوة[1].

فإن ممارسة مسؤولياتها المخفية، لقد ذهب "ميلز" أن هناك قوة قومية رئيسة داخل المجتمع الأمريكي، تكمن في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وتبرز عند قمة هذه الميادين من الرجال تسيطر عليها وتشغل المواقع الرئيسة النظامية فيها.

والنخبة عند "ميلز" هي نتاج الطابع التنظيمي الذي يسيطر سيطرة كاملة على المجتمع الحديث، وبالتالي فإن القوة تميل إلى اتخاذ طابع نظامي عام. ويؤدي هذا الموقف إلى ظهور منظمات تحتل أهمية محورية في المجتمع وأن هذه المنظمات تشكل في مجموعها الأوضاع القيادية في البناء الاجتماعي [2]. ويشكل قادة المنظمات والمؤسسات المختلفة صفوة قوة على مستوى قومي.

ويقدم لنا "ميلز" (نخبة القوة) على هيئة هرم تتكون قمته من المنفذين ذوي المناصب العليا، والمسؤولين العسكريين ومديري الشركات الكبرى، ويلي ذلك المستويات الوسطى للقوة، والتي تتمثل في جماعات النفوذ المختلفة والمتعددة التوازن الذي يبدو على حد قوله: في دهاليز الكونجرس [3]دائما من الأعلى، ويأتي في قاعدة الهرم المجتمع الجماهيري

---

[1]– إسماعيل علي سعد، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي ، الطبعة الأولى دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ، 1989، ص 255.

[2]– د. السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي (المفاهيم والقضايا)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994، ص 176.

[3]– د. إسماعيل علي: مرجع سابق، ص 255.

حيث يكون غير منظم في العادة ومفكك ويضبط كما أن "ميلز" يتناول الأسس التي يقوم عليها بناء القوة فهو يذكر أن القوة تتجه لأن تأخذ نمطا وفقا لبناء المصالح في المجتمع.

فالقوة متناسقة بين هؤلاء الذين تتقارب مصالحهم ـ فنخبة القوة ـ عند "ميلز" تعكس توحد وتطابق المصالح بين المؤسسات النظامية الصاعدة، فهي تقوم على كثير من الارتباطات المتبادلة في الشؤون والمصالح المتزامنة، والنظم السياسية والخدمات العسكرية، ولا تقوم (نخبة القوة) على تزامن المصالح بين النظم الرئيسية، وإنما تقوم أيضا على التشابه السيكولوجي Psychological Similarityوالتمازج الاجتماعي Social Intermingling لدوائر نخبة القوة [1].

هذا فضلا عن التعارف والتعليم والقيم والمصالح المادية، وهذا بدوره يؤدي إلى سهولة الاتصال، خاصة عندما يعرف كثيرا من هؤلاء كل منهم الآخر. أو على الأقل يعرف كثيرا من الناس بصفة عامة ومن ثمة فإنهم يتقاسمون طريق الحياة، وبالتالي يمتلكون الإرادة والفرصة لاستكمال خطوط فعلهم كممثلين لنظم.

أما عند المستويات الوسطى والدنيا للقوة فيؤكد "ميلز" فقدان الاستقلال والافتقار إلى تحديد الهدف المتفق عليه بين هؤلاء الذين يشغلون مواقع اجتماعية متشابهة [2].

بل أنه يذكر أنه يذكر أن الشعب مكون من أفراد مبعوثين ومشتتين وخاضعين وكثيرا ـ إن لم يكن دائما ـ ما يكونون عاجزين عن خلق أية وسائل مؤثرة للاتصال والفعل السياسي والنفور أو اللا مبالاة السياسية Polirical Apathy تعد ـ عند "ميلز" ـ سمة للشريحة الاجتماعية الدنيا وترجع هذه اللا مبالاة إلى نقص وافتقار الفرد إلى المعنى السياسي Political Meaning والفشل بإيمان بالمصالح الشخصية المصاغة على هيئة

[1]– د. إسماعيل علي: مرجع سابق، ص 258.

[2]– نفس المرجع: ص 159.

مصطلحات سياسية، ومن ثم فإن ما يحدث في السياسة لا يبدو مرتبطا بالاضطرابات الشخصية، وعلى هذا فإن "ميلز" يربط النفور أو اللا مبالاة السياسية بعملية تركز القوة [1].

ولقد اختار "ميلز" عدد من حالات الرؤساء ومديري أعمال الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الذين يحتلون غالبية المواقع الرئيسة في الحكومة، وبالتالي فإنه رجع إلى الأعمال أو المؤسسات الكبرى وتشير سهولة تبادل الأدوار عند "ميلز" إلى درجة تماسك الصفوة بالإضافة إلى درجة التبادل الكبرى أو الاتصال النظامي الذي يزيد من وحدة الصفوة. ف "رايت ميلز" هي نتاج للطابع النظامي الذي يسيطر سيطرة كاملة على المجتمع الحديث وأن القوة تميل إلى اتخاذ طابع نظامي عام.

ويؤدي هذا الموقف إلى ظهور منظمات تحتل أهمية محورية في المجتمع وأن هذه المنظمات تشكل في مجموعها الأوضاع القيادية في البناء الاجتماعي.

وبالرغم من أن هذه الوحدة هي في المقام الأول نتاج للبناء النظامي Institutional Structureوالطبيعة التراكمية للقوة، فهي واضحة في تلك الارتباطات النخبوية التي تؤدي إلى تقاسم أسلوب الحياة ومفهوم الوحدة، فضلا عن الوعي والشعور يزيد التماسك ويميل هذا الأسلوب في الحياة إلى الاستمرار ذلك نتيجة لأن الصفوة في الولايات المتحدة، مع أنها لا تتكون من عدد قليل من العائلات الكبرى، إلا أنها بالرغم من ذلك تجدد من الطبقات الموسرة [2].

ومن ثم فالقوة في المجتمع الأمريكي الحديث ـ م وجهة نظر ميلز ـ لا تنتسب إلى أية طبقة أو طبقات أو أشخاص، وإنما تنتسب إلى نظم Institutions فنخبة القوة تتكون من هؤلاء الآمرون في معظم التدرجات والتنظيمات في المجتمع الحديث.

---

[1]– إسماعيل علي: مرجع سابق، ص 159.

[2]– إسماعيل علي سعد: مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، دار النهضة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1989، ص 159.

فميلز يؤكد على أنه داخل النظم السائدة في المجتمع الأمريكي الحديث تتكون وسائل ممارسة القوة أكثر تركيزا وضيقا داخل قلة من الأيادي، منها خلال أي وقت في التاريخ الماضي. وبنظر "ميلز" إلى مثل هذه القوة على أنها قادرة على صنع التاريخ [1].

ومن القضايا الهامة التي يرتكز عليما ميلز في تحليله قوله بأن القلب الداخلي Inner Core للصفوة قادرة على تقرير الأدوار التي سوف يلعبها الآخرين في المجتمع، سواء كانت هذه الأدوار تنفيذية أو عسكرية أو اقتصادية.

وتتركز فعالية القرارات السياسية للحكومة الأمريكية في القيمة النهائية.

واختار "ميلز" (هيروشيما) والحرب الكورية كنمطين يوضحان التركيز الضخم لوسائل اتخاذ القرارات في أيدي قلة قليلة من هؤلاء الذين بأيديهم مقاليد المناصب العليا النظامية.

فنجده يذهب إلى أن هذا المجتمع قد تحول إلى جماعات صغيرة مستقلة تمارس تأثيرا كبيرا في عملية اتخاذ القرارات السياسية، ومعنى ذلك أن الصفوة هي التي تتخذ القرارات المصيرية مبقية الجماهير في حالة سكون وهدوء مستعينة لتحقيق ذلك بمنح الجماهير وخداعها والتفنن في الترويج عنها [2].

ومن هذا نستطيع أن نصوغ أربعة نتائج لدراسةبناء القوة القومية عند ـ ميلز ـ في المجتمع الأمريكي. فلما كان الهدف الأساسي عند ـ ميلز ـ هو اكتشاف رد الفعل لبناء القوة على مصالح جماعات أو طبقات معينة في المجتمع الأمريكي فهو يؤكد أن ترتيبات القوة القائمة تعزز مصالح النظم الرئيسية التي تؤلف قادتها نخبة القوة [3].وتكمن النتيجة الثانية في تأكيد "ميلز" على أن تركيز القوة في دائرة صغيرة فضلا عن استخدام المناورة Manipulationكأسلوب مفضل للقوة القائمة، يؤدي إلى انحطاط السياسة إن لم يكن

[1]– إسماعيل علي سعد: مرجع سابق، ص 260.

[2]– د. السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي (المفاهيم والقضايا)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994، ص 178.

[3]– نفس المرجع: ص 261.

سقوطها في المناقشات العامة. وذلك بسبب عجز الناس عن فهم المسائل السياسية وربطها بالمصالح الشخصية [1].

أما النتيجة الثالثة، فهي التي ترتبط برد فعل بناء القوة على نوعية علاقات القوة ذاتها. وهنا يرى "ميلز" أن تركيز القوة قد اتخذ مكانا لم يتغير، بل يتطابق مع أسس شرعية القوة، الذي يفترض كمون القوة في الشعب وفي ممثليهم المختارين أو المنتخبين بينما مكمون القوة في الواقع في أيدي هؤلاء البيروقراطيين.

وتدر النتيجة الرابعة حول رد فعل بناء القوة على القيادة الديمقراطية وقد وصل "ميلز" إلى أن القوة في أمريكا قد وصلت إلى درجة من التركيز والنمو تشبه تلك التي توجد في النسق السوفيتي.

وأخيرا نستطيع أن نوجز ما وصل إليه "ميلز" في دراسته التاريخية لبناء القوة في المجتمع الأمريكي خلال مراحلها الأربعة التي حددها كما يأتي:

تتمثل مستويات بناء القوة في ثلاثة مستويات على رأسها صفوة قوة متحدة ويليها جماعات مصلحة متعددة ومتوازنة، ثم المستوى الثالث والأخير، وهو يتكون من جماهير غير منظمة ليس لديها قوة تمارسها على النخبة [2].

ولقد أكد ميلز تزايد تركيز القوة في المجتمع الأمريكي،حيث تقوم جماعة واحدة بتقرير كل السياسات مستخدمة المناورة بهؤلاء الذين في القاعدة (الجماهير)، بوساطة من بيدهم القوة. وعلى هذا فالنتائج التي وصل إليها "ميلز" تدور حول تعزيز مصالح الشركات والقوى المسلحة وهؤلاء الذين يمثلون الفرع التنفيذي للحكومة. هذا إلى جانب انهيار السياسية كموضوع للمناقشة العامة، وانهيار مسؤولية القوة واستجابتها وفقدان الديمقراطية.

[1]– السيد الحسيني: مرجع سابق، ص 261.

[2]– نفس المرجع: ص 262.

نظرية روبرت دال R.A.Dahl

لقد جاءت نظرية روبرت دال المعروفة بالتعددية في السلطة La polyarchie كرد فعل على نظرية نخبة السلطة د. ش.ر ميلز [1].

هذه النظرية التي نجده قد عرضها في كتابه: من يحكم؟ qui gouverne? هذا الكتاب الذي كان عبارة عن بحث ميداني قام به Dahl في مدينة New Haven[2]. وكان "دال" يهدف إلى اختيار عدد من الفروض التي صاغها لاكتشاف من يحكم؟ وكان طابع التفسير الذي انصب عليه اهتمام "دال" يؤيد وجهة النظر القائلة بأن: القوة تركز في أيدي قلة بسبب وجود تفاوت في توزيع «مصادر النفوذ» في المجتمع...

فالقوة عنده يمتلكها أولائك الذين يستحوذون على أكبر قدر من الثروة وذوي أعلى مكانة اجتماعية Social Status ومن يكونوا في مراكز الأعمال ذات الأهمية الفائقة.

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام منذ البداية ـ أن دال ـ يرى أن السياسيين يلعبون دورا صغيرا في اتخاذ القرارات.بمقتضى هذه التفسيرات أي التي أوردها، واختبار هذه الآراء أو الفروض ـ من وجهة نظر "دال".

يتطلب بحث بعض القرارات السياسية في مجتمع ما بالتفصيل على أساس أن تكون القرارات المختارة متنوعة في مضمونها حتى يتسنى التأكد من أن «جماعة واحدة» اتخذت قرارات في مجالات كثيرة من شؤون المجتمع وليس في مجال واحد فقط [3]. ويجب أن يكشف بحث مجموعة من القرارات عن الكيفية التي يعمل بها متخذو هذه القرارات، كجماعة تعني كيانها. فضلا عن طابع التماسك الذي يجمعها. كذلك يجب أن يكشف بحث مجموعة القرارات هذه عن مدى تجمع قوة متخذيها، وعن أن قوتهم السياسية تنبع من ثروتهم ومكانتهم. وقد أعطى "دال" بعدا تاريخيا لبحثه ـ مم يعطي للبحث أصالة

[1]- Bousino (Giovanni): Elites et etitisne, Casbah edition, Alger, 1998, p63.

[2]– د. إسماعيل علي سعد: مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، دار النهضة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1989، ص 247.

[3]– نفس المرجع السابق: ص 248.

وعمقا ـ وذلك من خلال ومحاولته عمل مسح لسياسة مجتمع New Havenوابتداء من القرن 18 وحتي العقد السادس من القرن الحالي سعيا لتبيان أن "بناء القوة" قد يصير كرد فعل للتعبير عن المجتمع محل الدراسة. والذي اعتبره دال نموذجا للمجتمعات المحلية الأمريكية في توزيعها المتنوع للمصادر السياسية [1]. ولقد قامت دراسة دال على أساس انتقاء ثلاثة مناطق محددة لإجراء البحث والتحليل الذي يكشف عن مدى النفوذ الافتراضي, ثم درس عدد من القرارات في نطاق كل منطقة من مناطق البحث وكانت القرارات متصلة بالتنمية البشرية Urban Development والترشحات الأساسية ومنصب العمدة.

وفرق "دال" بين ثلاثة أقسام من هؤلاء الذين قد يكونون ساسة أو مبرزين اجتماعيا أو اقتصاديا، وذلك بقصد دراسة ما إذا كان كل قسم من هذه الأقسام قد شارك في اتخاذ القرارات في كل مجالات البحث [2].

ذلك لأن من علامات النفوذ والقوة عند "دال" تعدد المرات التي يسيطر فيها شخص على سياسة هامة، رغم المعارضة. أو أن يكون الشخص قادرا على الاعتراض على سياسة الآخرين. وقد يكون الشخص ذا قوة ونفوذ أذا استطاع أن يسير سياسية دون أن يلقى معارضة [3].

ولكن الكثيرين لا يستطيعون ممارسة النفوذ الحقيقي أو الواقعي بواسطة رفض أو تقديم السياسات. فمن النادر أن يكون البارزين اجتماعيا هم في الوقت ذاته البارزين اقتصاديا.ومن خلال دراسة "دال" لمدينة N.H وجد أن أفراد الأسر العريقة بالمدينة يتجهون إلى المهن بأكثر ما يتجهون إلى الأعمال التي يشغل المناصب القيادية فيها أفراد من خارج المدينة أو من أصل اجتماعي أدنى. إلا أنه لاحظ أن البارزين اقتصاديا كانوا

[1]– إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، 249.

[2]– نفس المرجع: ص 249.

[3]- R. A. Dal, Who Governs, p 66.

أكثر نشاطا، بحيث كانت أنشطتهم موجهة إلى حد كبير نحو التنمية الحضرية، وهي مجال البحث الوحيد الذي يؤثر في مصالحهم. ولم يكن يحتل أي من البارزين اقتصاديا منصبا يتصل بالتعليم العام وقلة منهم تشغل مناصب حزبية، وذلك بسبب أن القلة منهم كانت تسكن N.H نفسها حيث كانت الإقامة N.H شرطا لشغل مثل هذه المناصب [1].

لقد كان القادة الاقتصاديون في N.H قد بدؤوا بامتيازات سياسية ضخمة، كانوا يمتلكون الثروة والمكانة والسلطة في مجال العمل والمال، فضلا عن مزايا الاتصال التي غالبا ما تتاح للأقليات. هذا إلى جانب الشرعية التي ترتبط بالعمل نفسه business it self في أمريكا دون الكثير من المجتمعات الأخرى.

– وبالرغم من ذلك فإن "دال "يرى أن هذه المصادر في حد ذاتها تجعل قادة الأعمال مجرد "نخبة ممكنة" ولا تجعل منهم نخبة فعلية Actual Elité وذلك بسبب أنهم لا يستخدمون المصادر المتاحة لهم بفعالية، وبسبب انقسام البارزين اقتصاديا على أنفسهم حتى بالنسبة لمسائل التنمية الحضارية، مما أدى إلى أن العمدة المنتخب المبادرة في مثل هذه المسائل. ومن ثم فقد استنتج "دال" أن نشاطهم كان وقفا على واحد من مجالات البحث التي اختيرت وأدت قلة عددهم إلى أن يعتبر "دال" أصواتهم غير ذات أهمية في أثناء الانتخابات.

إن الشواهد التي جمعها "دال" بواسطة الملاحظين، قد توصل بأن بناء اتخاذ القرارات N.H يمكن وصفه على أنه شكل من أشكال التعددية، وقد يشابه هذا البناء، ذلك البناء الذي أسماه "دال" Polyarchy حيث ينقسم السكان إلى عدد كبير من جماعات الأقلية التي تنغلق في بعض الأحيان وتتداخل في بعضها الآخر. وفي الشكل أو "البناء" "البولياكي" تتساوى هذه الجماعات في العلم بالسياسات الممكنة، وتتساوى أيضا في المصادر السياسية للتأثير على النتائج. كما أنهما تتساوى في فرص المشاركة السياسية

[1]– د. إسماعيل على سعد: مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، دار النهضة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ص 250.

عن طريق تقديم مطالب يقوم الجميع بأدائها عندما تقتضي الضرورة ذلك ـ إلا أننا لا نجد كل هذه الضروب من المساواة في مجتمع أمبريقي [1]. إذ ليس هناك أنساق سياسية تتوزع فيها المصادر السياسية بالتساوي، فهناك بعض القطاعات في المجتمع تمتلك مصادرا ونفوذا أكثر من قطاعات أخرى. وتختلف هذه الطرق التي تتنوع بها هذه المصادر من مجتمع لآخر، فقد تكون الثورة هي المصدر السياسية الرئيسي في هذا البلد، وقد يكون التعليم أو المكانة الاجتماعية في بلد آخر.

وفي الوقت الذي يرى فيه النخبويين أن السيطرة على هذه المصادر تجميعية في جميع الأحوال فإن "دال" يذكر أن ذلك لا يصدق على «البولياركيات»، وهذه من أهم النقاط التي يخرج بها "دال" من دراسته لمجتمعN.H[2].

والمجتمع "البولياركي" يضم عددا كبيرا من جماعات الأقلية المزودة بمصادر سياسية متنوعة وموزعة بينها دون تساو. وتستخدم بدرجات متفاوتة من النشاط والكفاءة، ولكن لأعضاء المجتمع حقوقا سياسية متساوية وبالرغم من ذلك فإن عددا صغيرا من كل جماعة هم ذوي النشاط في السياسة والجماعة قد تختر قيادتها كما يحدث في النقابات، وقد تجر هذه القيادة عن طريق عدم اهتمام السواد الأعظم من الجماعة بالمشاركة في مؤازرة أهداف الجماعة، وبالتالي فإن القرار يصبح في أيدي قلة ـ أي النخبة .. إلا أن "دال" لا يستخدم مصطلح "النخبة" لوصف جماعة صنع القرار لأنه يفترض أن الجماعة التالية للقيادة ليست مغلقة بالنسبة لمن يأتي من خارجها، ولأنها لا تمارس قوة الرفض Veto Power على أعضاء قليتها، ويذكر "دال" أن الكثير من قادة الأقلية ـ مثل قادة النقابات ـ يشغلون مراكز النفوذ لفترات طويلة ويستبدل الآخرون بغيرهم في فترات متعددة.

[1]– د. إسماعيل على سعد: مرجع سابق، ص 251.

[2]– المرجع نفسه، ص 252.

وهناك بعض ذوي النشاط البارزين في N.Hلم يتدخلوا في الشؤون العامة إلا عندما بدرت بادرة تؤثر فيهم مباشرة. ولما نجحوا في هذا التدخل جذبتهم الحياة العامة وعملوا في اللجان بانتظام [1].

ولما كان "دال" يدرس "بناء القوة" في مجتمع ديمقراطي ـ من وجهة نظره ـ فإنه يذكر أن السياسيين يشكلون جماعة أقلية في «البرُلياركي» تنقسم إلى طرفين متضاربين يتنافسان على شغل المنصب العام الذي يمكن الوصول إليه عن طريق الحصول على أغلبية من الأصوات في الانتخابات. وقد ترتبط بعض الأقليات بإحدى الجماعات دون الأخرى الرغم من ذلك فثمة عدد قد يقل أو يكثر من هذه الأقليات يكون مستعدا لتحويل ولائه كرد فعل للسياسات التي ترسمها جماعة القوة power group و لذلك لا يستطيع القادة السياسيون تجاهل مطالب إحدى الأقليات القوية خشية اتخاذها موقفا مضادا.

و من ثم يخرج "دال" بأن الهدف النهائي لكل الأطراف السياسية هو بناء مجموعة من السياسات التي ترضي أكبر عدد ممكن من الأقليات و يرى أن هذا أقرب مثل للاتفاق Consensus.

و من النتائج الهامة التي توصل إليها "دال" أن الأغلبية الساحقة من الجماهير لا تشترك في السياسة إلا بالقدر القليل، غير أنه لا يعترف بأن هذه الكثرة لا تأثير له و لا فعالية في ظل النظرية النخبوية Elitist Theory و يرى أن تأثير الجماهير يكون بشكل غير مباشرو ذلك عن طريق القوة الانتخابية التي يمكن ان تستخدمها الجماهير. مما يؤدي إلى قيام القادة بتعديل سياستهم بأخرى أكثر قبولا عند الجمهور[2]

و بالرغم من ذلك فإن "دال" لم يكشف عن الكيفية التي يتم اتفاق النفوذ على أساسها و قد وضع عدة فروض عن الكيفية التي تتكامل بها السياسات و أوضح أن في مدينة N.H عدة نماذج لهذا التكامل.

---

[1]– د. إسماعيل على سعد: مرجع سابق، ص 253.

[2]- R. A Dal, Who Governs?Democracy and peer in an American city, yale Univ Press, 184.

إلا أنه يبدو أن هناك بعض النماذج تزيد الهوة بين القادة و المقودين, و بالرغم من اعتقاده بأن هذه النماذج جميعا تنطوي على المهارة في المساومة بأكثر مما تنطوي على قوة الاعتراض أو قوة الرفض الواعية التي تتسم بها النخبة[1]

و من ثم فإن "دال" يفضل النظرية التعددية عن القوة في المجتمع و هي التي تحدد عددا من القوى المتنافسة أو الجماعات المصلحة المتغيرة باستمرار في تكوين المجتمع وفقا لتغير شؤون أو وسائل المجتمع.

نظرية الفئة المسيرة ريمون ارون

يقترح "آرون" R. Aron من أجل تأسيس نظرية يمكن الاعتماد عليها في نظرية النخبة استعمال مصطلح الفئة المسيرة و ذلك الطرح يؤدي بنا حسب "آرون" نفسه إلى البحث أو الاهتمام بجانبين أساسيين

1- الجانب الأول: طبيعة السلطة الممارسة من الفئة في ميدان نشاطها المهني

2- الجانب الثاني: التأثير الذي يمارسه أو يزعم ممارسته أفراد هذه الفئة على قرارات السلطة السياسية وعلى القرارات التي تهم الجماعة أو الأهالي La Communaute.[2]

ويؤكد R. ARONعلى ضرورة هذا المفهوم "الفئة المسيرة" وأهميته العلمية بقوله: «...هذا المفهوم التحليلي يمثل أو يعني بالأحرى وظيفة وليس مجموعة اجتماعية، إنه يسمح لنا بتحليل نظم السلطة والعلاقة بين السلطة والمجتمع في بلد معين من بين الدول أو الأنظمة [...] إن استبدال مفهوم الطبقة المسيرة بالفئة المسيرة، يمثل بالنسبة لي أفضلية مزدوجة علمية أو إيديولوجية إنها تسمح بالابتعاد عن التورطات الإيديولوجية لمفهوم الطبقة. إن إحصاء الفئات المسيرة يساعد على الأخذ بالاعتبار للنظام أو النسق الشكلي عوض افتراض وجود طبقة مسيرة متحدة أو البحث عن طريق الصدفة عن الأفراد أو الجماعات القوية أو المؤثرة.

[1]- إسماعيل علي سعد: مرجع سابق، ص254.

[2]- Bousino (Giovanni): Elites et elitsme, casbah édition, Alger, 1998,p 83.

وقد نجد آروان يقدم عرضا ـ لموضوع تعدد الصفوات والحفاظ على توازنها باعتبار أنها سمة تميز المجتمعات الديمقراطية ـ بصورة مقنعة وواضحة «... على الرغم من أنه يوجد في كل مكان مديرين لأعمال، وموظفين حكوميون، وممثلين للنقابات، إلا أنهم لا يحصلون على وظائفهم هذه بنفس الطريقة، وهم إما أن يكونوا كلا متكاملا واحدا، أو أن يصبحوا متميزين عن بعضهم والفارق الأساسي بين مجتمع ينتمي إلى النموذج السوفيتي، وآخر ينتمي إلى النموذج الغربي هو أن الأول توجد به نخبة متحدة، ولآخر نخبة متعددة، ففي الاتحاد السوفيتي ينتمي ممثلو النقابات، ومديرو الأعمال، وكبار الموظفين بصفة عامة للحزب الشيوعي ... ومن ناحية أخرى فإن المجتمعات الديمقراطية التي أطلق عليها مجتمعات تعددية تعج بضوضاء حول النزاع بين أصحاب وسائل الإنتاج وقادة النقابات ورجال السياسة. وطالما أنه مسموح للجميع بتكوين منظمات وهيئات مهنية وسياسية فإن كلا منها لابد وأن يدافع عن مصالح أعضائه بحماس بالغ، ويتعين على الحكومة بعد ذلك أن تقوم بمهمة التوفيق أما الذين لديهم القوة فهم يدركون وضعهم غير المستقر ويأخذون في اعتبارهم المعارضة، لأنهم كانوا في موقف المعارضة هذا وسوف يقفون يوما ما»[1].

ولقد قال آرون في مناقشة الموقف الراهن للمجتمعات «إن بناء النخبة الحاكمة قد يشهد تعديلا تقدميا، إذ قد تتغير الأهمية النسبية لمختلف جماعات النخبة، لكن المجتمع يستطيع الاستمرار والازدهار فقد إذا كان هناك تعاون حقيقي بين هذه الجماعات، ولابد ـ بطريقة أو بأخرى ـ من وجود وحدة رأي وعمل. فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية المتعلقة بالنخبة»[2].

[1]– توم بوتو مور: الصفوة والمجتمع (ترجمة الجوهري وآخرون)، دار المعرفة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1978، ص 128.

[2]– نفس المرجع: ص 136.

– نجد آروان يرى أن النخبة هي الأقلية في المجتمع التي تمارس الوظائف التسيرية والتي تستعمل المصادر المتوفرة للوصول إلة أهدافها

وتتكون هذه الأقلية من خمس مجموعات كل واحدة منها تنجز وظيفة ضرورية ومحددة وخاصة، وهذه المجموعات الخمسة هي: [1]

1)– المسيرون والسياسيون

2)– إداريو الدولة

3)– كبار رجال الأعمال المتحكمون في الاقتصاد

4)– زعماء توجيه الرأي العام

5)– كبار المسؤولين العسكريين

غير أن "آروان" حينما ذهب إلى أن أهمية توزيع القوة في الديمقراطيات التعددية لا تتعلق فقط بالصفوات الأساسية التي حددها. نجده يتحدث عن التباين الواسع للمنظمات المهنية والسياسية التي توجد في هذه المجتمعات، ونفرض بعض القيود على قوة الحكم [2].

وفي كتابات آروان نجده يسعى إلى تأكيد الفكرة القائلة بأنه لا يوجد في أي مجتمع كبير ومعقد (وكذلك في التنظيمات الكبرى المعقدة في المجتمع) سوى ديمقراطية نيابية، وليست مباشرة. وأن الممثلين هم أقلية لديها قوة سياسية واضحة تفوق الذين يمثلونهم، طالما أن نفوذ هذه الفئة الأخيرة لا يتعدى إبداء الحكم ـ على مراحل طويلة ـ بالنسبة لنشاط الأقلية [3].

ويوضح أيضا "آرون" في دراسته الشهيرة الطبقة الاجتماعية، الطبقة السياسية، الطبقة المسيرة أن نظرية النخبة كانت لها وظيفة مزدوجة فهي ناقدة أو نقدية من ناحية الديمقراطية الشكلية والديمقراطية الحقيقية، بحيث تكشف أسطورة الإدارة الجماعية وأسطورة

[1]- Bousino (Giovanni): Elites et elitsme, casbah édition, Alger, 1998,p 96.

[2]– توم بوتو مور: مرجع سابق، ص 137.

[3]– نفس المرجع: ص 129.

الإدارة الجماعية وأسطورة الديكتاتورية والروليتارية، وتذكر البعض بالقانون الحديدي الأوليجاركي، وتذكر البعض الآخر بدوام السلطة والسياسة واستحالة المجتمع بدون سلطة واستحالة المجتمع الكلي بين المجتمع والدولة [1].

كما أن آرون قد حدد في مقال له ثلاثة ظروف لنجاح الديمقراطيات التعددية المعاصرة هي:

1- إحياء سلطة الحكومة القادرة على تصفية النزاع بين الجماعات، واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق المصلحة المشتركة للمجتمع

2- إدارة اقتصادية ذات كفاءة تحقق الحراك وتحافظ على الحوافز.

3- تحديد نفوذ الأفراد والجماعات الراغبة في تغيير الإطار الكلي للمجتمع[2].

[1]- Bousino (Giovanni): Elites et elitsme, casbah édition, Alger, 1998,p 96.

[2]- توم بوتو مور: مرجع سابق، ص 132.

الفصل الثالث

لمحة تاريخية حول النخبة الجزائرية

المبحث الأول: النخبة ما قبل الاستعمار

جذور النخبة

من خلال القراءات التي قمنا بها تبين لنا أن النخبة في الجزائر تمتد جذورها إلى فترة ما قبل الاستعمار ببعيد.

هذه المسألة التي نجد الكثير من الأبحاث تثبتها خاصة تلك المؤلفات التي كتبت في فترة بداية الاحتلال الفرنسي حيث ساعد عدد من الجزائريين بأعمالهم في ميدان البحث في ماضي الجزائر وتدوينه والدفاع عن الوجود القومي بغرض التصدي للحملات الاستعمارية الرامية إلى تشويهه، مثل أعمال كل من بن **عمارة: نحلة اللبيب، ابن مريم: البستان، الورتلاني: نزيهة الانظار– الرحلة، الغبريني: عنوان الدراية،** حيث يمكن اعتبار كتاب **تعريف الخلف برجال السلف** للحفناوي مساهمة في احياء التراث الجزائري القديم وإبراز المكانة التي احتلها في ميدان العلم والمعرفة.

هذا الكتاب الذي نجده موسوعة شاملة لسير الذاتية لمشاهير أقطاب العلم في الجزائر وبيبلوغرافية لمشاهير العلم والدين والأدب والفقهاء والأتقياء والأولياء. حيث تناول الحفناوي[1] في كتابه هذا حياة شخصيات عاشت بين القرن العاشر ميلادي والقرن العشرون. حيث نجده يقول "فالظاهر أن القطر الجزائي قد اجتهد قديما في طلب العلم، بجميع أسبابه وأتاه من سائر أبوابه، ووقف على معلومة ومنقولة، فتمكن من أصوله، وكان لعلوم وقته جامعا ولرايتها رافعا مثل أخويه المغربيين الأقصى والأدنى"[2]، لنجد حمدان خوجة من جهته يؤكد

[1]– الحفناوي بن– الشيخ بن ابي قاسم الديسي المعروف بابن عروس بن الصغير بن محمد بن محمد المبارك بن محمد بن ابي القاسم، بن محمد بن المرزوق سيدي ابراهيم الغول، وقد ولد سنة 1852 في بلدة شمي الديس قبيلة سيدي ابراهيم، تبعد عن مدينة بوسعادة في حدود 20 كلم توفي عام 1942.

[2]- ابو القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف (تقديم محمد رؤوف القاسمي الحسيني)، الأنس سلسلة العلوم الانسانية، صادر عن وزارة الثقافة 2007 ص2.

في كتابه المرآة أن الجزائريون يعنون كثيرا بالعلوم والآداب وفيهم الشعراء والأدباء وأساتذة التاريخ والمشرعون.[1]

ومنه فالمتتبع للتراث الثقافي في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي يتضح له مكانة التراث الثقافي خلال القرن التاسع الهجري، الخامس عشر ميلادي باعتباره التركة التي ورثها العهد العثماني، فإن هذا الإنتاج كان في الواقع خدمة لإنتاج فترة امتدت ثلاثة قرون.[2]

مبتدأة بعهد الموحدين وكانت في نفس الوقت فاتحه لإنتاج عهد العثمانيين بالجزائر وهو العهد الذي إنتهى بدوره سنة 1246.

ويعتبر إنتاج القرن التاسع هجري رغم ذلك، من أوفر إنتاج الجزائر الثقافي، ومن أخصب عهودها بأسماء المثقفين (أو العلماء) والمؤلفات، حيث نجده عهدا حافلا بالأمجاد في المجالات الحضارية وخاصة في المجال الفكري.

لنرجع ونضيف أن بذور النهضة العلمية الحقيقية قد وجدت في طيات الدعوة الموحدية.[3]

وما إن انتهى القرن السابع هجري حتى بدأت تلك البذور تنبت أزهارا يافعة، فنشأ جيل العلماء خليفة أجيال من فطاحل رجال العلم، يمكن للجزائر أن تفخر بهم.

يؤكد لنا الباحث سعد الله بعد إحصاء أجراه لأسماء العلماء المنتجين خلال القرن التاسع والعاشر الحادي عشر والثاني عشر، وجد أن عددهم في القرن التاسع يفوق أعدادهم في القرون الباقية المتفرقة، ولاسيما القرن العاشر.

وبالرغم من أن القرن التاسع كان عهد إنتاج ثقافي وفير، فإنه على المستوى السياسي كان عهد اضطراب وتدهور ذلك أن الحدود السياسية لجزائر القرن التاسع لم تكن مضبوطة وثابتة

[1]– حمدان بن عثمان خوجة: المرأة (ترجمة محمد العربي الزبيري)، منشورات ANEP، 2006، ص 67.

[2]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول، دار البصائر الجزائر، 2007، ص 39.

[3]– رشيد بورويبة، الجزائر في التاريخ، الجزء 3، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984، ص 437.

ووسط هذه الصورة المضطرة للحياة السياسية، كانت هناك بعض المدن تنمو بعدد سكانها وتشع بمدارسها ومساجدها، ثقافة تتعدى منها المجتمع روحا وعقلا، ومن هذه المدن نذكر منها تلمسان، قسنطينة، بجاية، مازونة، وهران، الجزائر، عنابة، بسكرة، ...الخ

ففي كل مدينة من هذه المدن عائلات إشتهرت بالعلم والتأليف والتدريس، أو بالزهد والتصوف، ومن هذه العائلات :عائلة"المقري" و"العقباني" بتلمسان[1]، عائلة "إبن باديس" و"القنفذ" في قسنطينة، وعائلة "المنجلاني" و"المشدالي" في بجاية، وعائلة "إبن السكات" بمدينة الجزائر، كما إشتهرت بسكرة بعلمائها" أبي زيان ناصر بن مزني" و"عيسى بن سلامة " و"محمد عبد الله ".

و عرفت مازونة بعدد من الفقهاء أمثال "موسى بن عيسى" صاحب (دجاجة الافتخار) و(حلية المسافر) وأبنه" يحيى" صاحب (الدور المكنونة) في النوازل.

أما مدينة الجزائر فقد إشتهرت بزاهدها وعالمها "عبد الرحمان الثعالبي"، وتلميذه "أحمد بن عبد الله الجزائري"، كما إشتهرت مدينة وهران بالعالمين المتصوفين أشهرهم "محمد الهواري" وتلميذه "إبراهيم النازي".

فالباحث "ابو القاسم سعد الله" يرى بأنه بالرغم من عدم توفر الإحصائيات الدقيقة في الوقت الراهن، إلا أن كل مدينة من المدن المذكورة كانت تحتوي على عدد من المساجد والمدارس والمؤسسات العامة والخاصة، القصور والمنازل الفاخرة والحمامات والمصانع والأضرحة والفنادق، وتثبت بعض الإحصائيات أن عدد مدارس تلمسان كان في نهاية القرن التاسع خمسا على الأقل [.....] [2]، وعدد مساجدها كان حوالي ستين مسجدا، ومن الممكن أن نقول أن مدينة قسنطينة وبجاية تحتويان على مدارس ومساجد قريب من ذاك، وكان التعليم بجميع مستوياته منتشرا في المدارس والمساجد وفي الزوايا التي أخذت تنتشر، كما سنرى، وكانت حلق الدروس حول كل أستاذ مشهور سواء في المدرسة أو الجامع أو في

[1]– جيلالي ساري، تلمسان والنخب التلمسانية، (ترجمة أحمد بن محمد يكلي)، دار القصبة، الجزائر، ص 180.

[2]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 45.

الزاوية، هي المنبع الذي ينهل منه تلاميذ وطلاب القرن التاسع، وهو نفسه المنبع الذي ظل يغذي أجيال المتعلمين المسلمين بالثقافة التقليدية، ولكنها كانت تحتوي على شرارات كامنة في إنتضار الفرصة.

وهذا التعليم غلبت عليه الروح النظرية، وكان أصحابه لا يخرجون عن علوم الدين وعلوم العربية [1].

وكذلك زوال الفلسفة الموحدية قد فسح المجال أمام فقهاء المالكية الذين عادوا إلى الاعتناء بالفروع الفقهية، وقد نشأة مدارس متعددة كمدرسة القيروان، همها العناية بالفقه المالكي خاصة، وتبع ذلك تماشيا مع الضعف السياسي، سطحية التعلم وقلة موارده وضعف أساتذته، ومع ذلك فإن بعض العلوم العلمية ضلت حية لاسيما في تلمسان، فقد كان فيها حسب رواية "عبد الباسط بن خليل " طبيبان هما"محمد بن علي بن فشوش"(أحد أطباء تلمسان في المزاولة والدرس) و"موشي بن طمويل" المعروف "بإبن الاشقر اليهودي" الذي كان بالإضافة الى الطب، عالما عالما بالوقف والميقات وعلوم اخرى قديمة.

و كان "ابن الأشقر اليهودي" من مهاجري الأندلس ولازما لسلطات تلمسان عندئذ "محمد بن أبي ثابت".

و لقد كان لهجرة الأندلسيين أثر كبير على المجتمع الجزائري من جميع النواحي، ولعل القرن التاسع قد شهد أكبر موجة من موجات هذه الهجرة. [2]

و إذا كان تأثير الهجرة الأندلسية السياسي والاقتصادي على مجتمع القرن التاسع لا يهمنا هنا، فإن تأثيرها الثقافي لا يمكن إغفاله، ويهمنا أن نعرف قليلا عن تأثيرها في التعليم.

لقد احتكر الأندلسيون ميدان التعليم في المغرب العربي ولاسيما في الحواضر، ونقلوا طريقتهم الخاصة بهم إلينا، ومن ذلك عدم الاقتصار في تعليم الأطفال على حفظ القرآن كما

[1]– أحمد طالب الإبراهيمي، التعليم والثقافة بالجزائر، مجلة ثقافية السنة الأولى، العدد 4، الجزائر، ص5.

[2]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 46.

كان الحال قبلهم، بل أضافوا إليه تعليم الحديث والقواعد العامة لمختلف العلوم وتدارس بعضها، كما علموا روايات القرآن وأنواع قراءاته.

و نشر الأندلسيون خطهم حتى ساد على خط المغرب العربي، أما التعليم العالي فقد كان يعطى في المساجد والزوايا ودور العلماء مجالس المناظرة وكان يعهد به إلى كبار العلماء. بالإضافة إلى هذه الأماكن العامة، كانت السلطة تعين للمدارس كبار العلماء الأندلسيين وغيرهم، وتجرى عليهم المرتبات، ولكن التعليم العالي كان أكثر إنتشارا في المراكز الأولى منه في الثانية، وكان يعتمد في أغلب الأحيان على النقل والرواية لا على الرأي والإجتهاد وهذه الطريقة بعينها إستمرت أيضا خلال العهد العثماني[1]، لكن مع الضعف تبعا لضعف الأحوال العقلية ولانتشار الدروشة والخرافات، وقد شمل التأثير الأندلسي أيضا ميادين النحو والأدب والعلوم والموسيقى وكان هناك علماء مختصون في كل من هذه الفنون، ألفوا فيه وأثروا به الأجيال اللاحقة.

و من أبرز ما تميز به القرن التاسع في الجزائر هو ظهور عقيدة المرابط وانتشار الزوايا وافتتاح عهد التصوف، وهذه الظاهرة التي نجدها تزداد انتشارا وإغراقا في القرون الثلاثة اللاحقة للعهد العثماني، لا شك أن وجود هذه الظاهرة كان يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف الدولة أمام الإنحلال الداخلي والخطر الخارجي حقا أن التصوف ظهر في المشرق قبل ذلك بقرون، ووجدت طريقة في المغرب العربي في حينه ولا سيما مذهب الفارابيالذي كان له الموحدين انصارا ودعاة، لكن المبالغة في الإعتقاد في الشيخ وابتداع الحضرة والاوراد وغيرها، والالتفاف حول زاوية ذلك الشيخ اوضريحه كل هذه الامور تكاد تكون وليدة القرن التاسع وما بعده، وقد جاء العهد العثماني ليزيدها حماية وتعهدا ولتزداد هي بدورها في طلة ازدهارا وتفريعا.[2]

[1]– أحمد مروش، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2007، ص 111.

[2] - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 48.

و قد ادت المبالغة في الاعتقاد في الشيخ وانشار الزوايا والاضرحة الى نتيجتين:

- ✓تبسيط المعرفة
- ✓غلق باب الاجتهاد

ذلك ان نقل التعليم الي الزوايا قد ادى الى الاكتفاء بالحد الادنى منه بطريقة جافة ريفية ضيقة، واصبحت الزاوية بذلك تنافس المدرسة والجامع(الجامعة) في نشر التعليم وفي كسب الأنصار بدل ان يلتفت الناس حول العلماء المتنورين في المدارس والمساجد، اصبحوا يلتفون في زاوية حول شيخ او مقدم تغلب على عقله الخرافة وعلى احواله الزهد.

وهكذا تدهور مستوي التعليم، وهذه المنافسة بين العالم والمرابط او الجامع والزاوية قد اجبرت ايضا علماء المساجد والمدارس على تبسيط آرائهم وطرقهم في التعليم ومحتويات دروسهم حتى لا يفر الطلبة الى الزوايا والمرابطين.

فالتنافس اذا كان من اجل البحث عن الاتباع وضمان لقمة العيش وليس من اجل رفع من مستوى التعليم او المساهمة في ترفيه الحياة الفكرية. غير أن هذا لا ينفي وجود علماء أجلاء عرفهم تاريخ الفكر والثقافة في الجزائر حيث اشتهروا في العديد من العلوم ونذكر على سبيل المثال:

العلوم الدينية

لقد ازدهرت العلوم الدينية بالمغرب الأوسط طيلة القرن 9 هجري، وكثر الإقبال عليها، وكانت تمكن الطلبة من الحصول على وظائف هامة، في القضاء وفي الدواوين الإدارية، وغير ذلك من المناصب التي كان يتهافت عليها الناس، ومن أشهر علماء هذا العهد في هذا المجال:

أبو إسحاق التنسي : (توفي سنة 680هـ) إبراهيم بن يخلف، نشأ بالتنس وتوجه إلى بجاية لطلب العلم، ثم رحل إلى الشرق فأخذ الكثير من العلماء الجلة، أمثال القرافي وبن

دقيق العبد وشمس الدين الاصهاني[1]، وبرع في العلوم الدينية، ثم عاد إلى مسقط رأسه، ولما استولى يغمراس بن زيان، على تنس استقدمه إلى تلمسان وطلب منه أن يقيم فيها لتدريس العلوم الدينية، فأخذ عنه الكثير، ومن تلاميذه، أبو عبد الله بن مرزوق، وأبو عبد الله بن الحاج العبدري، وأشهر تأليف شرح كتاب تلقين المبتدأ وتذكرة المنتهى لإبن عبد الوهاب المالكي، في الفروع، في عشرة أجزاء، وقد ضاع أثناء الحصار الطويل، وتوفي أبو إسحاق التنسي سنة 680 هـ بتلمسان .

أبو عبد الله بن مرزوق : (توفي سنة 681 هـ) محمد ابن أبي بكر، نشأ بتلمسان وأخذ عن أبي زكرياء، بن عصفور وأبي إسحاق التنسي وغيرهما، ومال إلى الزهد [2].

ابن إدريس البجائي : (توفي سنة 760 هـ) أبو عباس أحمد فقيه من كبار علماء بجاية، ألف شرحا على ابن الحاجب في الفروع، نقل عنه ابن عرفة وابن زاغو وغيرهما .

أبو عبد الله الشريف التلمساني : (توفي سنة 771 هـ) محمد بن أحمد ولد بتلمسان سنة 710 هـ، ونشأ بها وأخذ عن علمائها، ثم رحل إلى فاس، فأخذ عن الابلي وغيرهم، ثم عاد إلى موطنه، ومارس مدة مهنة التعليم، ثم رحل إلى تونس سنة 740 هـ ثم رجع إلى تلمسان، فألحقه عنان المريني بمجلسه العلمي، وأخذه معه إلى فاس، ولم يعد إلى مسقط رأسه إلا بعد سنوات، توفي سنة 771 هـ ومن تأليفه :مفتاح الوصول إلى علم الاحون [3].

كما نجد **ابن مرزوق الخطيب :** توفي سنة 781 هـ وكذا **أبو زيد الوغليسي** (توفي سنة 786 هـ) و**سعيد العقابي :** (توفي سنة 811 هـ) و**ابن مرزوق الحفيد،** توفي سنة 842هـ وكذا **أبو العباس بن زاغو** (توفي سنة 845هـ) و**الحوفي التلمساني** (توفي سنة 910 هـ) **وأبو عباس الونشريسي** (توفي سنة 914هـ) وكذا **شقرون المغراوي** (توفي سنة 929 هـ)

[1]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 49.

[2]– جيلالي سلري، المرجع السابق، ص133.

[3]– نفس المرجع، ص 135.

و**أحمد بن الحاج اليبدري** (توفي في حوالي سنة 930هـ) و**أحمد بن جمعة الوهراني** (توفي حوالي 930 هـ)

العلوم اللسانية:

وفي مجال العلوم اللسانية، فقد حظيت الدراسات اللغوية وما يتفرع عنها من العلوم والآداب، وإقبال كبير من طرف طلبة العلم بالمغرب الأوسط في عهد بني زيان حيث نبغ كثير من الكتاب والشعراء واهتم أيضا علماء الدين باللغة والبلاغة وغيرهما من العلوم لما لها من اتصال وثيق بعلمي القرآن والحديث ومن أبرز العلماء في هذا المجال:

أبو عبد الله التميمي القليعي : (توفي سنة 673 هـ) محمد ابن الحسن بن علي، بن ميمون، أصله من قلعة بني حماد، نشأ بمدينة الجزائر فأخذ العلوم بها، ثم رحل إلى بجاية، واستقر بها، ومن تلامذته أبو العباس الغريفي ومن تأليفاته : الموضح في علوم النحو .

ابن العطار الجزائري توفي بعد سنة (707هـ).

أبو عبد الله محمد بن عبد الله: ولد بالجزائر ونشأ بها، وكذا نجد **ابن خميس التلمساني أبو عبد الله بن هدية** (توفي سنة 735 هـ) وكذا **أبو عبد الله محمد بن البناء التلمساني** وكذا **أحمد بن العباس النقاونسي** (توفي سنة 765 هـ)، **أبو عبد الله التلالي** (توفي في أواخر القرن التاسع هجري **وأبو عبد الله الثغري** وآخرون.

العلوم الاجتماعية : وفي هذا الإطار، ازدهرت معظم العلوم الاجتماعية بالمغرب الأوسط، فانتشر التصوف انتشارا كبيرا في صورته المعتدلة، والتي تضمنتها بعض تآليف الغزالي، وغير، وكثر الانشغال بالتاريخ والتراجم والمنطق ومن أشهر من نبغ في العلوم الاجتماعية على الخصوص[1]:

[1]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 53.

عبد الحق البجائي : (توفي سنة 675 هـ) أبو أحمد بن ربيع الأصفهاني، أصله من آبدة بالأندلس، ولد ونشأ ببجاية، ودرس العلوم الدينية والمنطق والحساب، ومال إلى التصوف.

محمد بن أبي بكر الأنصاري : (توفي سنة676 هـ) ولد ونشأ في تلمسان ورحل إلى الشرق، فزار مصر والحجاز والشام .[1]

وكذا نجد **أبو زكرياء الصيفي** (توفي سنة 677 هـ) و**أبو العباس الغريني** (توفي سنة 704 هـ) وكذا **إبراهيم بن موسى المصمودي** (توفي سنة 804 أو 805 هـ) و**ابن القنفذ القسنطيني** (توفي سنة 810 هـ) وابن **الأستاذ الندرومي** (توفي بعد سنة 830هـ) و**أبو عبد الله التبسي.**

العلوم الطبيعية: تشتمل علم الفلك والرياضيات والطب والكيمياء وغيرها، وقد انتشرت هذه العلوم بالمغرب الأوسط انتشارا كبيرا في عهد بني زيان، وقد عني بها كثير من العلماء الذين سبق ذكرهم مثل **أبي عبد الله الشريف، وسعيد العقباني، وابن القنفذ القسنطيني،** و**ابن مرزوق الحفيد** و**الإمام السنوسي** وهذا قد نبغ بعض العلماء في هذا المجال، ومن أشهرهم:

أبو عبد الله بن النجار التلمساني : (توفي سنة 749 هـ) وكذا **الابلي** : (توفي سنة 757هـ)، **ابن الفحام** (توفي في أواخر القرن 8 هجري)، **علي البجاني** (توفي سنة 816هـ)، **أبو عبد الله الحياك**(ستوفي سنة 867 هـ)و **أبو الحسن القلصادي** (توفي سنة 891 هـ).[2]

وبالرغم من أن القرن التاسع كان عهد إنتاج ثقافي وفير فإنه على المستوى السياسي كان عهد اضطراب وتدهور ذلك أن الحدود السياسية للجزائر في القرن التاسع لم تكن مضبوطة وثابتة.

[1]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 54.

[2]– جيلالي ساري، المرجع السابق، 115.

ووسط هذه الصورة المضطربة للحياة السياسية كانت هناك بعض المدن تنمو بعدد سكانها وتشع بمدارسها ومساجدها ثقافة تتعدى منها المجتمع روحا وعقلا، ومن هذه المدن نذكر منها تلمسان وقسنطينة وبجاية ومازونة ووهران والجزائر وعنابة وبسكرة .وفي كل مدينة من هذه المدن عائلات اشتهرت بالعلم والتأليف والدرس، أو بالزهد والتصوف، ومن هذه العائلات عائلة المقري والعقباني بتلمسان، وعائلة ابن باديس، والقنفذ في قسنطينة، وعائلة المنجلاني والمشدالي في بجاية وعائلة ابن السكات بمدينة الجزائر. كما اشتهرت بسكرة بعلمائها أبي زيان ناصر بن المزني وعيسى بن سلامة وأبي محمد عبد الله .

وعرفت مازونة بعدد من الفقهاء أمثال موسى بن عيسى صاحب (ديباجة الافتخار) وحلية المسافر) وابنه يحيى صاحب (الدور المكنونة) في النوازل .أما مدينة الجزائر فقد اشتهرت بزاهدها وعالمها عبد الرحمن الثعالبي وتلميذه أحمد بن عبد الله الجزائري، كما اشتهرت مدينة وهران بالعالمين المتصوفين محمد الهواري وتلميذه إبراهيم النازي .[1]

فالباحث أبو القاسم سعد الله يرى أنه وبالرغم من عدم توفر الإحصائيات الدقيقة في الوقت الراهن إلا أن كل مدينة من المدن المذكورة كانت تحتوي على عدد من المساجد والمدارس والمؤسسات العامة والخاصة، القصور والمنازل الفاخرة والحمامات والمصانع والأضرحة والفنادق وتثبت بعض الإحصائيات أن عدد من مدارس تلمسان كان في نهاية القرن التاسع خمسا على الأقل [...] وعدد مساجدها كان حوالي ستين مسجدا ومن الممكن أن نقول أن مدينة قسنطينة وبجاية تحتويان على مدارس ومساجد قريب من ذلك. وكان التعليم بجميع مستوياته منتشرا في المدارس والمساجد وفي الزوايا التي أخذت تنتشر، كما سنرى، وكانت حلق الدروس حول كل أستاذ مشهور سواء في المدرسة أو الجامع، أو في الزاوية، هي المنبع الذي ينتهل منه تلاميذ وطلاب القرن التاسع، وهو نفسه المنبع الذي ظل

[1]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 56.

يغذي أجيال المتعلمين المسلمين بالثقافة التقليدية، ولكنها كانت تحتوي على شرارات كامنة في انتظار الفرصة [1].

وهذا التعليم غلبت عليه الروح النظرية، وكان أصحابه لا يخرجون عن علوم الدين وعلوم العربية وكذلك زوال الفلسفة الموحدية قد فسح المجال أمام فقهاء المالكية الذين عادوا إلى الاعتناء بالفروع الفقهية.

وقد نشأت مدارس متعددة كمدرسة القيروان، همها العناية بالفقه المالكي، خاصة. وتبع ذلك تماشيا مع الضعف السياسي، سطحية التعليم وقلة موارده وضعف أساتذته ومع ذلك فإن بعض العلوم العلمية ظلت حية لاسيما في تلمسان، فقد كان فيها، حسب رواية عبد الباسط بن خليل طبيبان هما محمد بن علي بن فشوش "أحد أطباء تلمسان في المزاولة، والدرس" وموشي بن حمويل المعروف بابن الأشقر اليهودي الذي كان بالإضافة إلى الطلب عالما بالوقف والميقات وعلوم أخرى قديمة وكان ابن الأشقر من مهاجري الأندلس ولازما لسلطان تلمسان، عندئذ محمد بن أبي ثابت [2].

ولقد كان لهجرة الأندلسيين أثر كبير على المجتمع الجزائري من جميع النواحي، ولعل القرن التاسع قد شهد أكبر موجة من موجات هذه الهجرة .وإذا كان تأثير الهجرة الأندلسية السياسي والاقتصادي على مجتمع القرن التاسع لا يهمنا هنا فإن تأثير الثقافي لا يمكن إغفاله، ويهمنا أن نعرف قليلا عن تأثيرها في التعليم .

لقد احتكر الأندلسيون ميدان التعليم في المغرب العربي ولاسيما في الحواضر، ونقلوا طريقتهم الخاصة بهم إلينا ومن ذلك عدم الاقتصار في تعليم الأطفال على حفظ القرآن كما كان الحال قبلهم بل أضافوا إليه تعليم الحديث والقواعد العامة، لمختلف العلوم وتدارس بعضها، كما علموا روايات القرآن وأنواع قراءاته .

[1]– أبو القاسم سهد الله، المرجع السابق، ص 57.

[2]– نفس المرجع، ص 58.

ونشر الأندلسيون خطهم حتى ساد على خط المغرب العربي، أما التعليم العالي فقد كان يعطى في المساجد والزوايا ودور العلماء مجالس المناظرة[1]، وكان يعهد به إلى كبار العلماء . بالإضافة إلى هذه الأماكن العامة، كانت السلطة تعين للمدارس كبار العلماء الأندلسيين، وغيرهم وتجري عليهم المرتبات، ولكن التعليم العالي كان أكثر انتشارا في المراكز الأولى منه في الثانية، وكان يعتمد في أغلب الأحيان على النقل والرواية لأعلى الرأي والاجتهاد وهذه الطريقة بعينها استمرت أيضا خلال العهد العثماني، لكن مع الضعف تبعا لضعف الأحوال العقلية ولانتشار الدروشة والخرافات، وقد شمل التأثير الأندلسي أيضا ميادين النحو والأدب والعلوم والموسيقى وكان هناك علماء مختصون في كل من هذه الفنون الفوضية وأثروا به الأجيال اللاحقة.

ومن أبرز ما تميز به القرن التاسع في الجزائر ظهور عقيدة المرابط وانتشار الزوايا وافتتاح عهد التصوف. وهذه الظاهرة التي نجدها تزداد انتشارا وانحرافا في القرون الثلاثة اللاحقة للعهد العثماني، لا شك أن وجود هذه الظاهرة كان يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف الدولة أمام الانحلال الداخلي والخطر الخارجي حقا أن التصوف ظهر في المشرق قبل ذلك بقرون ووجد طريقه إلى المغرب العربي في حينه ولاسيما مذهب الغزالي الذي كان له في الموحدين أنصارا ودعاة، لكن المبالغة في الاعتقاد في الشيخ وابتداع الحضرة والأوراد وغيرها، والالتفاف حول الزاوية ذلك الشيخ أو ضريحه كل هذه الأمور تكاد تكون وليدة القرن التاسع وما بعده وقد جاء العهد العثماني ليزيدها حماية وتعهدا ولتزداد هي بدورها في طلة ازدهارا وتفريعا.

وقد أدت المبالغة في الاعتقاد في الشيخ وانتشار الزوايا والأضرحة إلى نتيجتين :

1- تبسيط المعرفة.

2- غلق باب الاجتهاد .

[1]- كمال أبو شامة، الجزائر أرض عقيدة وثقافة، (ترجمة محمد المغراجي)، دار الهومة، الجزائر، 2007، ص72.

ذلك أن نقل التعليم إلى الزوايا قد أدى إلى الاكتفاء بالحد الأدنى منه بطريقة جافة ريفية ضيقة، وأصبحت الزاوية بذلك تنافس المدرسة والجامع (الجامعة) في نشر التعليم وفي كسب الأنصار بدل أن يلتفت الناس حول العلماء المتنورين في المدارس والمساجد أصبحوا يلتفون في زاوية حول الشيخ أو مقدم تغلب على عقله الخرافة وعلى أحواله الزهد .

وهكذا تدهور مستوى التعليم، وهذه المنافسة بين العالم والمرابط أو الجامع والزاوية قد أجبرت أيضا علماء المساجد والمدارس على تبسيط آرائهم وطرقهم في التعليم ومحتويات دروسهم حتى لا يفر الطلبة إلى الزوايا والمرابطية، فالتنافس إذن كان من أجل البحث عن الأتباع وضمان لقمة العيش وليس من أجل رفع مستوى التعليم أو المساهمة في ترفيه الحياة الفكرية . ولا شك أن التعليم الذي يقوم على هذه الأسس لا يترك مجالا للاجتهاد وحرية الرأي والبحث وراء المجهول وإعطاء تفسيرات حرة وفلسفة لقضايا الدين والعصر وهكذا اكتفى العلماء حسب أبو القاسم سعد الله بالشقشقة اللفظية والاقتصار على الفروع دون الأحوال وبينما كانت الادبرة في أوروبا في موقف دفاع عن نفسها أمام تقدم العلم أصبحت الزاوية في الجزائر (وفي بقية العالم الإسلامي) في موقف الهجوم. ولذلك لا نستغرب أنه عندما كانت شمس المعرفة في أوروبا تطل من وراء السحاب كانت شمس المعرفة في الجزائر تفر عارية في وسط ضباب كثيف.

ومنه فالمتتبع للتراث الثقافي في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي، يتضح له مكانة التراث الثقافي، خلال القرن التاسع الهجري (15ميلادي) باعتباره التركة التي ورثها العهد العثماني، فإن هذا الإنتاج كان في الواقع خدمة لإنتاج فترة امتدت ثلاثة قرون.[1]

مبتدئة بعهد الموحدين وكانت في نفس الوقت فاتحة لإنتاج عهد العثمانيين بالجزائر وهو العهد الذي انتهى بدوره سنة 1246 (1830).

[1]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص39.

ويعتبر إنتاج القرن التاسع هجري، رغم ذلك من أوفر إنتاج الجزائر الثقافي، ومن أخصب عهودها بأسماء المثقفين (أو العلماء) والمؤلفات، حيث نجده عهدا حافلا بالأمجاد في المجالات الحضارية وخاصة في المجال الفكري.

لنرجع ونضيف أن بذور النهضة العلمية الحقيقية قد وجدت في طيات الدعوة الموحدية.[1]

وهنا انتهى القرن السابع هجري حين بدأن تلك البذور تنبت أزهارا يانعة، فنشأة جيل العلماء خليفة أجيال من فطاحل رجال العلم، يمكن للجزائر أن تفخر بهم .

ليؤكد لنا الباحث سعد الله بعد إحصاء أجراه لأسماء العلماء المنتجين خلال التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر وجد أن عددهم في القرن التاسع يفوق أعدادهم في القرون الباقية المتفرقة.

السياسة التعليمية قبل الاحتلال الفرنسي

أما فيما يخص التعليم والثقافة العامة قبل الاحتلال الاستعماري، فقد ارتبط بالجزائر قبل الوجود العثماني ليدخل المغرب الأوسط بتأسيس الدولة الزيانية، عهدا حافلا بالأمجاد، في المجالات الحضارية وخاصة في المجال الفكري[2]، وقد تضافرت عوامل عديدة، أدت إلى ازدهار الحياة الفكرية، منها ما أبداه ملوك بني زيان، من تشجيع للعلوم والعلماء، طيلة ما يزيد على ثلاثة قرون والمنافسة التي كانت قائمة بين ملوك المغرب الإسلامي، في مجال العلوم والآداب وعنايتهم بإنشاء المؤسسات العلمية واستدعاء أشهر العلماء للتدريس فيها، وتفاقم الوضع في الأندلس مما أدى إلى توافد علمائها على قطر الجزائر.[3]

لقد كان التعليم منتشرا في شتي مدن الدولة الزيانية ومعظم قراها، وكان ينحصر في مرحلة أولى في تعليم الكتابة والقراءة وحفظ القران، وذلك في الكتاتيب والمساجد، ثم في

[1]– رشيد بورويبة، الجزائر في التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، الجزء الثالث، ص437.

[2]– كمال بوشامة، الجزائر ارض عقيدة وثقافة (ترجمة محمد المغربي)، دار الهومة، الجزائر 2007، ص 69.

[3] - رشيد بورويبة ,الجزائر في التاريخ، جزء 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص437.

مرحلة ثانية كان الطلبة يقبلون على دراسة النحو واللغة والأدب والفقه، فينالون بضاعة وافرة تمكنهم من بلوغ مستوى ثقافي لائق ومن معرفة تعاليم دينهم والإلمام بالعلوم اللسانية، ثم كان الذين يريدون مواصلة دراستهم والتخصص في العلوم ينتقلون إلى المرحلة الأخيرة، فيدرسون العلوم الدينية؛ من قراءات وتفسير وحديث وفقه وتوحيد والعلوم العقلية والاجتماعية والآداب، وغير ذلك بمزيد من التعمق والتفصيل، وذلك في المساجد الكبرى، مثل المسجد الأعظم بتلمسان، الذي كان شبه جامعة على النمط القديم مثل جامع القروين بفاس والزيتونة بتونس والأزهر بالقاهرة.[1]

وفي عهد بني زيان أسست مدارس تلمسان الخمس، فكانت معاهد عليا للتعليم ولتكوين الإطارات في شتى المجالات، على غرار المدارس النظامية التي أنشئت في الشرق، ومن ثم تشييده في سائر أنحاء العالم الإسلامي.[2]

أولى مدرسة تأسست بتلمسان هي التي أمر ببنائها أبو حمو موسى الأول(707هـ-718هـ) في أول عهده، وعين لتدريس فيها الأخوين ابن الإمام، ثم بنى ابنه أبو تاشفين الأول(718هـ-737هـ) المدرسة التاشفينية هذه المدرسة التي كانت لا تزال موجودة في سنة1873م[3]

وهي تحفة فنية رائعة، ولم تزل أفخم مدرسة في المغرب الأوسط إلى عهد الاحتلال الفرنسي الذي هدمها وبنا دار البليدة مكانها.

ثم شيدت أيام استيلاء المرينيين على المغرب الأوسط، مدرسة بقرية العباد، خارج تلمسان أمر ببنائها أو حسن المريني سنة748 هـ، بجانب الضريح الذي أقيم على قبور أبيه، أبي يعقوب يوسف، وعميه أبي سعد عثمان وأبي ثابت، والذي دفن فيه بعد ذلك العام

[1]- رشيد بورويبة، مرجع سابق، ص439.

[2]- محتار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، الطبعة الأولى، الجزء 2، دار الحضارة، الجزائر 2007، ، ص59.

[3]- رشيد بورويبة وآخرون، مرجع سابق، ص498.

الصالح إبراهيم المصمودي، المتوفى سنة 804هـ. ومن سوء الحظ أن هذه المدرسة اندثرت، وكذلك المدارس الأخرى ماعدا مدرسة العباد، التي لاتزال قائمة.

وكان ملوك الزيانيين يولون هذه المدارس عناية خاصة ويجرون الأرزاق والمنح للأساتذة والموظفين بها.[1]

لتشهد تلمسان تدهورا ثقافيا واجتماعيا، فقد هاجر عدد من عائلاتها الغنية والعلمية إلى المغرب الأقصى فرارا من الأسبان، الذين تدخلوا في شؤون دولة بني زيان عند ضعفها ثم فرارا من حكم العثمانيين.[2]

عند استيلاء العثمانيون بالقوة على تلمسان فقدت هذه المدينة عددا من سكانها ذوي النفوذ الاجتماعي والتأثير العلمي. ومن العائلات الشهيرة التي هاجرت إلى المغرب الأقصى عائلة "الونشريسي" وعائلة "المقراني". ولم تستعد تلمسان مكانتها العلمية التي كانت تتمتع بها خلال القرنين الثامن والتاسع(14-15م). فقد ظلت خلال العهد العثماني مدينة مهزومة تعاني من التذمر والفقر.[3]

أما فيما يخص سياسة التعليم في العهد العثماني حسب الباحث أبو القاسم سعد الله؛ أن الدولة لم يكن لها أي دخل في ميدان التعليم. فلم يكن في الحكومة الجزائرية عندئذ وزير لشؤون التعليم ولا مدير أو وكيل أو نحو ذلك من الوظائف الرسمية، لقد كانت هموم الدولة عندئذ منحصرة في المحافظة على الاستقرار السياسي والدفاع عن الحدود وضم الضرائب لبت المال. ولم تكن هذه المداخيل وغيرها تستعمل في نشر التعليم وترقية وتنمية الثقافة وتنشيطها ولكن في أجور الجنود كثيري القلاقل والثورات وفي المعدات الحربية وخاصة البحرية

[1]- رشيد بورويبة وآخرون، مرجع سابق، ص 438.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء2، دار البصائر، الجزائر، ، ص176

[3]- نفس المرجع السابق، ص177.

فالجواب على السؤال السابق إذن واضح وهو أنه لم يكن للسلطة العثمانية في الجزائر سياسة للتعليم، ولعل الصحيح في هذا الصدد أن نقول أنه كان لهذه السلطة سياسة وهي عدم التدخل في شؤون التعليم، فإذا انتشر فالأمر لايعنيها وإذا تقلص فالأمر كذلك لا يعنيها.

غير أن هناك استثناء لهذا الحكم في بعض البايات مثل "محمد الكبير" و" الصالح باي" ولكن هذه المحاولة كانت أولا فردية ولا تقوم على خطة مدروسة وثانيا لا تخرج في محتواها لتبعية التعليم للدين وحتى عند هذين الرجلين فالمدارس التي أسساها كانت تابعة للمساجد والكتب التي حبساها كانت تلبية للشعور الديني عندهما وليس للشعور العلمي.[1]

كان التعليم إذن خاصا يقوم على جهود الأفراد والمؤسسات الخيرية ويدخل في هذا على العموم رجال الدولة أيضا، ولكن كأفراد ومهما كان الأمر فإن الأسرة الجزائرية المسلمة هي التي كانت تتحمل أعباء التعليم، فالآباء ولو كانوا فقراء، كانوا حرصين على إرسال أبنائهم إلى الكتاب وتعلم المبادئ العامة وحفظ القرآن[2]، وكثيرا ما كان ذلك عن طريق التنافس أيضا لأن الجيران كانوا يتنافسون على الخير وهو هنا تعليم أبنائهم ومباهاة بعضهم البعض بذلك وقد كانت الأوقاف والصدقات الخاصة هي التي تتكفل بتغذية التعليم وليس ميزانية الدولة.

وكان أساس التعليم هو الدين[3]، فحفظ القرآن الكريم كان عمدة التعليم الابتدائي ومعرفة بعض علوم القرآن كان عمدة التعليم الثانوي والعالي أيضا، ولم يكن تعليم القراءة والكتابة تابعا إلا لحفظ القرآن، كما أن تعلم بعض العلوم العلمية كالحساب كان يهدف أيضا إلى غرض ديني بالدرجة الأولى، وهو معرفة الفرائض وقسمة التركات بين الورثة، ذلك أن أجرة المعلم لم تكن كأجرة العامل في الحدادة أو التجارة مثلا ولكنها كانت نوعا من الصدقة

[1]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء2، دار البصائر، الجزائر، ص314.

[2]– بو فلجة غايات، التربية والتكوين في الجزائر، ط1، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 22.

[3]– أحمد طالب الإبراهيمي، التعليم والثقافة في الجزائر، مجلة ثقافية السنة الأولى، العدد 4، الجزائر، المؤسسة الجزائرية، مطبعة بن بو لعيد، سبتمبر1971، ص 05.

والإحسان وإرضاء المشاعر الخيرية عند الفرد المسلم، فالمعلم كان في نظر الدولة والمجتمع يقوم بخدمة الدين.

وهناك أحكام مختلفة على موقف العثمانيين من التعليم في الجزائر:

– فإذا حكمنا من شكوى بعض العلماء ومن ملاحظات بعض الرحالة المسلمين والكتاب الأوروبيين، حسب الباحث أبو القاسم سعد الله وجدنا صورة التعليم عندئذ كالحة وغير سارة فبالإضافة إلى كون العثمانيين لم يسنوا سياسة لتشجيع التعليم فإنهم كانوا يستولون على الأوقاف المخصصة له من قبل أهل الخير، ويستعملونها في أغراض أخرى، كما أنهم يتغاضون عن الوكلاء والعلماء الذين يأكلون أموال المحبوسين ظلما. وإن الذي يقرا كتاب مثل (منشور الهدايا) لعبد الكريم الفكون و(رحلة الورثلاني) و(عجائب الأسفار) لأبي رايس، وبعض آثار أحمد بن ساسي البوني، سيجد أمثلة كثيرة حسب الباحث على عدم التزام العثمانيين بقواعد الدين نحو الأوقاف، كما أنه بالإضافة إلى كتابات الأوروبيين أمثال "توماس شو"و"بانانتي" أو كتابات الفرنسيين المتأخرين أمثال "الفريد بيل"، "شارل فيرو"و"مارسيل أمرين"...الخ. الذين أصدروا أحكاما قاسية على موقف العثمانيين من التعليم.[1]

فقد شكا " أبو راس" في أوائل القرن الثالث عشر من سوء أحوال العلم والتعليم في وقته رغم أنه كان يعيش عصر" الباي محمد الكبير" المشار إليه. قائلا " في زمن عطلت فيه مشاهد العلم ومعاهده، وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت أطلاله ومعالمه."

– أما "شو" الانجليزي فقد ارجع موقف العثمانيين من التعليم إلى طبيعتهم الحربية وأمزجتهم غير المستقرة وإلى اهتمامهم الكبير بالمال والتجارة.

ولكن هذه الصورة تتغير عندما نتأمل حالة التعليم لدى الجزائريين أنفسهم، ذلك أن كثيرا من المصادر قد تتحدث عن انتشار التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني ومن استعداد

[1]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 316.

الشعب للتعليم وحبه واحترامه للمعلمين فنجد "شو" في كتابه قد نوه باستعداد الجزائريين للتعليم ومهارتهم فيما تعلموه من علوم وصنائع، ولكنه مع ذلك حكم بضعف مستوى التعليم وحاجة الجزائريين إلى الوقت والتشجيع لينمو اهتماماتهم وينضج استعدادهم.[1]

ورغم تشاؤم "الحسين الورثلاني" من حالة التعليم في وطنه واتهامه للعثمانيين بإهمال التعليم واستيلاءهم على أوقافه فإنه قال:"بالجملة فإن وطننا طيب فيه العلم" وكان هذا بعدما ذكره عدة أماكن شهد فيها العلم حيا مثل سيدي بهلول بالقبائل وقسنطينة وبسكرة والخنقة.

– ولكن العلم الذي عناه ليس علم الدنيا بل علم الفقه والتصوف والتوحيد ونحوه، فهو الذي هاجم علماء الخنقة لأنه وجدهم لا يدرسون التوحيد مؤثرين عنه علم النحو والمنطق.

ومن جهة أخرى نجد حكم الرحالة المغربي "أهد بن ناصر الدرعي" بانتشار العلم في أصقاع بعيدة من الجزائر في وقته مثل أولاد حلال، وعين ما في التي قال عنها أن أهلها كلهم طلبة.

وتشهد لانتشار التعليم في الجزائر أيضا كتابات"فانتور ديبار دي" الفرنسي و"روزيه" الفرنسي أيضا وتقارير الباحثين الفرنسيين غداة الاحتلال، التي أثبتت عدد المتعلمين في الجزائر عندئذ كان يفوق عدد المتعلمين في فرنسا.[2]

المؤسسات الثقافية:

لا تكاد المؤسسات الثقافية في العهد العثماني تخرج عن المسجد والمدرسة والزاوية والمكتبة، ومعظم هذه المؤسسات كانت للتعليم أكثر منها للثقافة بمفهومها اليوم ولم يكن من بين هذه المؤسسات جامعة أو معهد عالي رغم أن بعض المساجد والمدارس والزوايا كانت تبث تعليما في المستوى العالي.[3]

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 316.

[2]– المرجع نفسه، ص 317.

[3]– حوتية محمد وآخرون، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، نشر وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 115.

1-المساجد:

كثيرا ما يختلط على الباحث اسم الجامع والمسجد والزاوية ذلك أن بعض الجوامع والمساجد كانت تابعة لزوايا معينة، كما أن بعض الزوايا كانت تابعة لجوامع ومساجد معينة، والتداخل ليس في الاسم فقط بل في الوظيفة أيضا، فالجوامع والمساجد كانت للعبادة والتعليم كما أن الزوايا كانت كذلك أحيانا ولكن هذه في الغالب كانت رباطا أو ملجأ أو مسكن للطلبة والغرباء ومركزا لتلقين الأذكار واستقبال المريدين.[1]

ومهما يكن اسم ووظيفة وحجم هذه المؤسسات باعتبارها أماكن للعبادة، وأماكن لنشر العلم ومما نلاحظ أن اغلب المدن الجزائرية كانت تشمل مسجدا يطلق عليه اسم الجامع الكبير. والعناية بالمساجد كانت ظاهرة بارزة في المجتمع الجزائري المسلم فلا تكاد توجد قرية أو حي في المدينة بدون مسجد، فلقد كان المسجد هو ملتقى العبادة ومجمع الأعيان ومنشط الحياة العلمية والاجتماعية وهو قلب القرية في الريف وروح الحي في المدينة، وقد كان تشييد المساجد عملا فرديا بالدرجة الأولى، فالدولة لم تكن مسؤولة على بناء المساجد.

وتختلف الإحصاءات حول المساجد في المدن الجزائرية خلال العهد العثماني، بل أن بعض المدن لا تكاد المصادر تذكر له إحصاء وتكتفي معظمها بالحديث عن المدن الرئيسية كما أن بعضها لا تذكر إلا الجوامع(أو مساجد الخطبة).

ثم إن بعض الإحصاءات تختلط فيها المساجد القديمة المؤسسة قبل وأثناء العهد العثماني، فالتمغروطي مثلا اكتفى في حديثه عن مدينة الجزائر في آخر القرن العاشر(16م) بقوله أن فيها الجامع الكبير وهو واسع وإمامه مالكي، وفيها ثلاث خطب إحداها للترك وإمامهم حنفي، ومعنى هذا أن مدينة الجزائر على عهده لم يكن فيها سوى ثلاث جوامع للجمعة.

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 245.

بينما يذكر "هايدو الاسباني" حوالي نفس الفترة، إن مدينة الجزائر كانت تعد حوالي مائة مسجد، منها سبعة رئيسية[1] وفي بداية القرن الثالث عشر(19م) ذكر "بانانتي" الايطالي أن هذه المدينة تظم تسع جوامع وخمسين مسجدا، ولكن"ديفوكس" الذي بحث موضوع المؤسسات الدينية في الجزائر قال أنه كان بها سنة 1246هـ(1830م) تاريخ الاحتلال، ثلاثة عشر جامعا كبيرا، ومائة وتسعة مسجد، واثنان وثلاثون قبة (ضريح)، واثنا عشر زاوية، فمجموعة ما فيها من المؤسسات الدينية بناءا عليه مائة وستة وسبعون مؤسسة.

كما تختلف الإحصائيات حول مساجد مدينة قسنطينة، ففي عهد صالح باي، الذي اعتنى بإحصاء المساجد وترميمها وتشييدها، كما جاءت في السجل الذي أمر به خمسة وسبعين مسجدا وجامعا، بالإضافة إلى سبعة مساجد تقع خارج المدينة.

كما اشتهرت بجاية بالمساجد القديمة والحديثة، ومن أحدثها في العهد العثماني الجامع الكبير الذي أمر ببنائه "مصطفى باشا" سنة 1212هـ، وتذكر المصادر أنه كان بتلمسان في آخر العهد العثماني خمسون مسجدا.[2]

2-الزوايا و الرباطات: من ابرز ميزات العهد العثماني في الجزائر انتشار الطرق الصوفية وكثرة المباني (الزوايا ونحوها) المخصصة لها، ففي المدن والأرياف في الجبال الشاهقة والصحاري القاحلة عاش معظم المتصوفين يبثون عقائدهم ويلقنون أتباعهم الأذكار والأوراد مبتعدين عن صخب الحياة الدنيا مآثرين العزلة والعبادة، وكثيرا ما كانوا يعلمون المريدين والعامة مبادئ الدين أيضا [3]. وكانت كل مدينة صغيرة أو كبيرة محروسة بولي من الأولياء فهو الذي يحميها من العين ومن الغارات ومن نكبات الطبيعة ومن طمع الطامعين، فهناك صلاح تلمسان ومدينة الجزائر ومدينة قسنطينة وبجاية والمدية...الخ.

---

[1]- نور الدين عبد القادر، تاريخ مدينة الجزائر، دار الحضارة، الجزائر، 2006، ص155.

[2]- عدلي لخضر، تاريخ مملكة تلمسان في عهد بني زيان، دار الأوطان، الجزائر، ص 553.

[3]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 263.

فمدينة الجزائر عاصمة الدولة كانت تعج بالزوايا والأضرحة والقبب المقامة على الأولياء الصالحين، فبالإضافة إلى زاوية وضريح "عبد الرحمن الثعالبي"وزاوية الولي"داده"، وزاوية"عبد القادر الجيلالي" التي ذكرناها، هناك قائمة طويلة أخرى نذكر منها زاوية"سيدي محمد الشريف"، وزاوية"سيدي احمد بن عبد الله الجزائري" صاحب "المنظومة الجزائرية" و"سيدي الجودي"، و"سيدي جمعة"، و"سيدي الكناني"، و"سيدي سعدي"، و"سيدي الفاسي"، و"سيدي يعقوب"، و"سيدي أيوب"، و"سيدي بوعنان"، و"سيدي بوعتيقة"...الخ.[1]

وفي النواحي المجاورة لمدينة الجزائر كانت زاوية القليعة وزاوية المريوسي بالأربعاء وزاويتا النملي وخير الدين ببني موسى وزاوية البركاني قرب شرشال...الخ.

وفي مدينة قسنطينة ونواحيها قائمة طويلة أخرى بلغت حسب بعض الإحصائيات ستة عشر زاوية فهناك زوايا وخلوات "سيدي الكتاني"، و"سيدي المناطقي"، و"سيدي عبد المومن"، و"سيدي مخلوف"...الخ. كما كانت للعائلات الكبيرة بالمدينة زوايا خاصة بها، مثل زاوية"أولاد الفكون" وزاوية"ابن نعمون" وزاوية"أولاد جلول"، وكانت هناك زوايا خاصة بالأتراك والكراغلة، مثل زاوية"رضوان خوجة" الذي كان قائد الدار والذي بنى زاوية لنفسه ودفن بها بعد وفاته سنة 1220هـ.

وقد اشتهرت أيضا تلمسان ونواحيها بزواياها وأضرحتها، نذكر منها زاوية"سيدي الذيب"، وزاوية"سيدي بومدين"، وزاوية"محمد السنوسي"...الخ.[2] وتعتبر زواوة من أغنى مناطق الجزائر بالزوايا، فقد تصل فيها إلى خمسين زاوية، وليس غرضنا هنا ذكر قائمة بها ولكن الإشارة إلى أهمها في ميدان التعليم ونشر الوعي الديني من السكان.

وقد كانت زاوية تيزي راشد(وتسمى أيضا زاوية ابن اعراب) ذائعة الصيت، يقصدها التلاميذ من النواحي المجاورة والبعيدة[3]. وتثبت الإحصاءات حسب الباحث أبو القاسم سعد

---

[1]– نور الدين عبد القادر، تاريخ مدينة الجزائر، دار الحضارة، الجزائر، 2006، ص 155.

[2]– مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، الطبعة الأولى، الجزء 2، دار الحضارة، الجزائر، 2007، ص62.

[3]– محمد الصغير فرج، تاريخ تيزي وزو، (ترجمة موسى زمولي)، نشر دار زرياب، الجزائر، 2002، ص65.

الله أن عدد الزوايا والأضرحة ونحوها، كان يفوق عد المساجد والمدارس، فقد كان بتلمسان ونواحيها أكثر من ثلاثين زاوية في آخر العهد العثماني، وفي عهد صالح باي كان في قسنطينة ثلاث عشرة زاوية، وهو عدد بالطبع لا يشمل الزوايا المحيطة بها وقد كان في عنابة وبجاية، وزواوة أعداد متشابهة.

أما بالنسبة لمدينة الجزائر فإن المصادر تذكر أنه كان فيها سنة 1246هـ اثنان وثلاثون قبة أو ضريحا، واثنا عشرة زاوية، بينما ذكر مصدر آخر حسب الباحث أنه كان بها تسعة عشر زاوية أو رباطا[1].

ولقد لعبت الزاوية في الريف دورا أكثر ايجابيا من الزاوية في المدينة ليظهر هذا الدور في التعليم على الخصوص، فقد كانت إلى جانب وظيفتها الدينية، معاهد لتعليم وتنوير العامة[2].

3- المدارس والمعاهد العليا:

يرى الباحث أبو القاسم سعد الله رغم أن الرحالة الفرنسي"فانتور ديبار دي" قد تحدث في القرن 12هـ(18م) عن وجود ثلاث جامعات لتعليم المذهب المالكي في مدينة الجزائر وحدها، فإن في الواقع هو أنه لم يكن في الجزائر كلها جامعة واحدة، بالمعنى المتعارف عليه، فلقد خلت الجزائر العثمانية من مؤسسة للتعليم العالي، توجه نظم التعليم وتحافظ على مستواه وتعكس نشاط واتجاه العلماء، وتحفظ قدرا من أساليب اللغة والذوق الأدبي العام، ولم يكن للجزائر جامعة إسلامية كالأزهر، والقروين والزيتونة، غير أن دروس الجامع الأموي بدمشق والحرمين الشريفين تتنوع الدراسات فيها، وتردد الأساتذة من مختلف أنحاء العالم الإسلامي.[3] فدروس "سعيد قدورة" و"علي الأنصاري" و"أحمد بن عمار" بالعاصمة، ودروس "سعيد المقري" في تلمسان، ودروس"أبي رايس" في معسكر، ودروس"عبد الوزان"، و"عبد

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ص 267.

[2]- نفس المرجع، ص 268.

[3]- نفسه، ص 273.

الكريم الفكون" و"أحمد العباسي" و"عبد القادر الراشدي" في قسنطينة، و"أحمد البوني" في عنابة – كانت مضرب– الأمثال في العمق والإحاطة والرقي غير أن شهرة هؤلاء العلماء كانت نتيجة جهودهم الشخصية وليس نتيجة انتمائهم لنظام شامل تخضع له المؤسسات التابعين لها.

وليضيف الباحث أنه لا نعرف قصد الباحث الفرنسي فربما كان يقصد بالجامعات بعض المدارس العليا مثل مدرسة القشاشية، ومدرسة شيخ البلاد، والجامع الكبير.[1]

ومهما كان الأمر فقد كثرت في الجزائر المدارس الابتدائية حتى كان لا يخلو منها حي من الأحياء في المدن ولا قرية من القرى في الريف، بل إنها كانت منتشرة حتى بين أهل البادية والجبال النائية، وهذا ما جعل جميع الذين زاروا الجزائر خلال العهد العثماني ينبهرون من كثرة المدارس بها وانتشار التعليم وندرة الأمية بين السكان.[2]

كانت تلمسان عاصمة الدولة الزيانية قبل مجيء العثمانيين قد اشتهرت بوفرة المدارس والعلماء، ورغم تدهورها السياسي كما عرفنا فبالإضافة إلى المدارس الابتدائية كان بها على الأقل خمس مدارس ثانوية وعالية، ورغم القول أن بعض تلك المدارس انقرضت من تلمسان، فإن الفرنسيون قد وجدوا فيها بعد احتلالها خمسين مدرسة ابتدائية ومدرستين لتعليم الثانوي والعالي، وهما مدرسة الجامع الكبير ومدرسة أولاد الإمام.[3]

ولم تكن قسنطينة أقل عناية بالمدارس، فقد كانت مدارسها الابتدائية كثيرة في العهد الحفصي وظلت كذلك في العهد العثماني، فنجد "صالح باي" قد نهض بالمدارس وأوقافها ونحوها من وسائل النهوض بالتعليم، وقد ثبت من السجل الذي أمر به "صالح باي" أنه كان في قسنطينة على عهده مدرستان ثانويتين هما: سيدي بوقصيعة وسيدي ابن خلوف، ليظهر

---

[1]– عبدلي لخضر، تاريخ مملكة تلمسان في عهد زيان، نشر دار الأوطان، الجزائر، ص553.

[2]– أحمد طالب الإبراهيمي، التعليم والثقافة في الجزائر، مجلة ثقافية السنة الأولى، العدد4، الجزائر، المؤسسة الجزائرية، مطبعة بن بولعيد، سبتمبر 1971، ص 05.

[3]– جيلالي صاري، تلمسان والنخب التلمسانية، (ترجمة أحمد بن محمد بكلي، نشر دار القصبة، الجزائر، 2011، ص75.

أن مع دخول الفرنسيين قد وصل عدد المدارس الابتدائية في قسنطينة حوالي تسعين مدرسة، وهو العدد الذي جعل بعض الباحثين يحكمون بأنه يدل على أن كل طفل ذكر بين السادسة والعاشرة كان له مكان في المدرسة، أما التعليم الثانوي والعالي فقد وجد الفرنسيون له في قسنطينة تسع مدارس.[1]

أما في العاصمة فالأقوال متضاربة حول عدد المدارس الابتدائية والثانوية – العالية– ويبدو أن هذا التضارب يعود أساسا إلى أن بعضهم كان يدخل الزوايا والمساجد في عداد المدارس والبعض لا يفعل ذلك، وكما رأينا منذ قليل حكم "ديبار دي" في الموضوع.[2]

وكان الرحالة المسلمون الذين زاروا الجزائر مهتمين غالبا بالمؤسسات التي يؤمونها هم كالجوامع والزوايا والمدارس العليا، وقلما كانوا يتكلمون عن المدارس الابتدائية. وذلك ما فعله "التمغروطي" و"ابن زاكور" والجامعي وغيرهم، وقد لاحظ "أبو راس"، الذي زار مدينة الجزائر سنة 1214هـ وجود المدرسة القشاشية وأشاد بها على أساس أنها مركز للتعليم الثانوي والعالي.[3]

وتحدث "ابن حمادوش" وهو من أبناء مدينة الجزائر، عن مدرسة الجامع الكبير التي نزل بها "أحمد الورزيزي" سنة1159هـ، وذكر السيد"بانانتي" أوائل القرن الثالث عشر(19م) أنه كان في مدينة الجزائر في وقته ثلاثة مدارس عامة وعند دخول الفرنسيين كان بها حوالي مائة مدرسة بين ابتدائية وغيرها.

ولذلك لم يكن للجزائر العثمانية مدرسة مستقلة لتعليم المحض بالمعنى الذي نفهمه اليوم، وعلى بعض المدارس التي وجدت على نحو يقرب من ذلكن كانت تعود إلى القرن الثاني عشر(18م) باستثناء بعض مدارس تلمسان التي تعود إلى العهد الزياني.[4]

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 275.

[2]– محمد طيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص213.

[3]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 276.

[4]– رشيد بو روبية، المرجع السابق، ص98.،

غير أنه هناك من يعتبر أن المدارس مثل مدرسة القشاشية1 في مدينة الجزائر والمدرسة المحمدية في معسكر وإضافة أيضا مدرسة الأندلسيين ومدرسة شيخ البلاد بالجزائر.[1]

ومن أشهر المدارس في خارج العواصم، مدرسة خنقة ومدرسة مازونة. فالأولى كانت مقصد طلبة الزيبان ووادي سوف والأوراس وحتى قسنطينة وعنابة. أما مدرسة مازونة فكانت مقصد طلاب النواحي الغربية ولاسيما ندرومة ومستغانم وتنس وتلمسان ووهران.

4- المكتبات:

لقد كانت الجزائر من البلدان الكثيرة الكتب والمكتبات، وقد شهد على وفرة المكتبات فيها حتى خصوم العثمانيين، كالفرنسيين الذين حكموا بأن العثمانيين لم يقدموا أي عمل لتنشيط الحياة الروحية والفكرية في الجزائر وكانت الكتب في الجزائر تنتج محليا عن طريق التأليف والنسخ أو تجلب من الخارج، ولاسيما من الأندلس ومصر واسطنبول والحجاز.

وكان هناك رصيد كبير من المكتبات قبل مجيء العثمانيين فقد كانت تلمسان كما سبق ذكره، عاصمة علمية مزدهرة بلغت فيها صناعة الكتاب تأليفا ونسخا وجمعا درجة عالية.[2] وكذلك كانت بجاية وقسنطينة بل إن إحدى الزوايا في مدينة وهران خلال القرن التاسع(15م) كانت تضم مجموعة من الكتب العلمية والآلات الجهادية، أي أنها كانت تضم مكتبا ومتحفا.

وتشهد عبارات الباحثين الفرنسيين الذين شاهدوا وجمعوا المخطوطات من مكتبات المدن الجزائرية غداة الاحتلال أنهم كانوا مندهشين من كثرة الكتب التي وجدوها ومن تنوعها ومن جمالها والعناية بها.[3] فقد اعترف بذلك البارون"ديسلان" الذي كتب تقريرا عن المكتبات بقسنطينة عقب احتلالها مباشرة وكذلك "ادريان بير بروجر" الذي رافق الحملة الفرنسية على قسنطينة وتلمسان ومعسكر، وجمع المخطوطات من هذه المدن، وقد ذكر أيضا "شارل فيرو" الذي كتب عن المؤسسات الدينية في قسنطينة وعن العائلات كانت تحتفظ بمخازن من

[1]– حوتية محمد وآخرون، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، وزارة المجاهدين، ص 18.

[2]– مختار حساني، المرجع السابق، ص77.

[3]– كمال بو شامة، الجزائر أرض عقيدة وثقافة، (ترجمة محمد المغراجي)، دار الهومة، الجزائر، 2007، ص 123.

المخطوطات في حالة جيدة وتعتبر نوادر وفذة في موضوعها. وضرب على ذلك مثلا بمكتبة شيخ الإسلام بقسنطينة(عائلة الفكون) التي قال أنها كانت غنية لا بالكتب الخاصة عن الجزائر فقط، بل حتى بالكتب المتعلقة بالبلاد الإسلامية المجاورة[1]، وكان يريد بذلك أن يبرهن على وجود كتب بالجزائر وتذوق الفنون والعلوم من قبل أهلها، رغم عدم عناية العثمانيين بالثقافة.

وكانت مصادر الكتب متنوعة، فبالإضافة إلى الأندلس التي كثرت هجرة الكتب إلى الجزائر مع هجرة أهلها والتي غذت المكتبات العامة والخاصة، هناك البلدان الإسلامية الأخرى، فكانت الكتب تصل إلى الجزائر من مصر والحجاز. وتختلف طرق انتقاء الكتاب ومنها الاستنساخ والنسخ، وتشير المصادر إلى أنه كان بالجزائر خلال العهد العثماني بعض المشتغلين بصناعة الكتب عموما من وراقة وتجليد ونسخ وخط ونحو ذلك.

غير أن شراء الكتب لم يكن للاستفادة منها علميا فقد كانت بعض العائلات تفاخر بها مثيلاتها أحيانا، وكان أشباه العلماء يقتنونها للمباهاة والتشبه بأهل العلم.[2]

لتظهر لنا من خلال هذا أن المجتمع الجزائري وبعد حفاظه على كل ذلك القدر من المكتبات كان شبعا على درجة كبيرة من التحضر خلافا لمل زعمه الفرنسيين بعد احتلالهم للجزائر.[3]

نخب ذات مرجعية اجتماعية

حسب الأستاذ الباحث سماتي محفوظ كان المجتمع الجزائري في تلك الفترة – أي قبل الدخول الفرنسي– يتكون من ثلاثة نخب اجتماعية مسيطرة عليه لكل منها وظيفتها ومكانتها الاجتماعية وإن أهم ما يميزها حسب الباحث كونها نخب تقليدية ودينية أكثر مما هي

[1] - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 286–287.

[2]– إسماعيل الغربي، الدراسات العربية في الجزائر، نشر وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص61.

[3]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص293.

سياسية لكنها لعبت دورا هاما ضد الدخول الاستعماري وكانت ترى فيه أنه استعمار ديني، صليبي أكثر ما كانت تراه سياسي.

وإن تخوفها من المساس بالإسلام جعلها تستنجد بالقباطنة الأتراك باسم التضامن الاسلامي، ولهذا بالإمكان القول أن الوظيفة الأساسية للنخب الثلاث هي نشر الدين الاسلامي والحفاظ عليه.[1]

وتتمثل تلك النخب فيما يلي:

أ-نخبة الجواد.

ب-نخبة الشرفاء أو المرابطين.

ج- نخبة الحضر أو البرجوازيين.

أ-نخبة الجواد:

يرى الأستاذ محفوظ سماتي أن هذه النخبة تنتمي كلها إلى قبائل المخزن وهي تنقسم إلى ثلاثة فئات متمثلة في: الدوادي، الدواير، السمالة، وقد تنتمي إليها شخصيات ثورية عظيمة أمثال الأمير عبد القادر والشيخ المقراني وأن هذه النخبة ترى أن لها رسالة بالغة الأهمية، وهي الحفاظ على القيم الموروثة وضرورة تبليغها إلى الأجيال القادمة من أهمها: إجادة استعمار الأسلحة والميل إلى قيادة الرجال والصرامة في أخذ القرار وكذا الدفاع عن الجماع والرابطة، إن اقتناع هذه النخبة بامتلاكها مواهب نادرة جعلها تصنف وتموقع نفسها في موضع الاختلاف وأن لها شرعية في اكتساب السلطة.[2]

وعليه إن أهم ما يميز هذه النخبة هو الجانب العسكري فهي ترى في المهن الأخرى احتراما وشرفا، بل إن الشرف يأتي من العرب، وخاصة وأنها منحدرة من سلالة "نبالة السيف". إلا أنه وتحت ضغط الاستعمار الفرنسي الذي انتهز فرصة الصراعات المتواجدة بين فئات هذه النخبة والعائلات الكبيرة آنذاك، تمكن من القضاء عليها، حيث عمل على

[1]- Boudiaf Said Nacer et autres, Résistances actives et passives en Algérie coloniale 1832- 1962, Elites Algériennes- Histoire et conscience de caste, Algerie, éditions : Apic, 2005, Livre 1 p 42.

[2]- Smati Mahfoud, les élites Algériennes sous la colonisation Algérie, éditions Dahlab, 2009,p 51.

تقوية المنافسة بينهم، كما عمل على الحد من سلطة وسيطرة القادة وذلك من خلال اقتلاعهم من مناصبهم، وقد كانت النتيجة من مصادرة الأراضي من هؤلاء الكبار، ضياع الكثير من ثرواتهم إن لم نقل كلها، مما يعني زوال كيانهم وهيبتهم، وذلك باستثناء أولائك الذين تعاونوا مع الإدارة الفرنسية وتوددوا إليها، لكن بالرغم من هذا فقد هؤلاء كل احترام ونبالة من قبل اخوانهم، ولعل الميزة الخاصة والجديدة والتي أدت بهذه النخبة إلى فقدان كل شخصيتها، هي امتزاجها مع البرجوازية التقليدية[1]. إن هذا الأمر، جعلها تفقد مكانتها وكل قيمة كانت تتمتع بها، إلا أن الوضع كان أسوأ من ذلك، فقد انعكس ضعفها على كامل المجتمع لأنه أصبح خال من قوة ثورية وعسكرية ومن نخبة توجه البلاد نحو الاستقلال والحرية –على الأقل في هذه الفترة– وقد اختفت هذه النخبة كلية حيث تمكن الاستعمار من فرض سيطرته عليها.

وإن أحسن دليل على ذلك، يظهر جليا من خلال توجيهها لأبنائها للتعليم في المدارس الفرنسية، بعدما كان رفضها له رفضا تاما، وكان التعليم العربي والإسلامي يمثل الحجر الأساسي للحفاظ على الشخصية الاسلامية، فقد كانت ترى – كباقي الجزائريين– أن كل ما هو ناتج عن الاستعمار يعتبر مساسا بالنظام التقليدي كما اعتبرته خطرا على مكانتها ودورها في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

إلا أنه من جهة اخرى، أثبت الاستاذ سماتي أن توجيه هذه النخبة لأبنائها للتعليم الفرنسي كان بمثابة استراتيجية مطبقة من قبلها حفاظا على قوتها وذلك من خلال إعادة إنتاجها أي إعادة إنتاج القوة والمكانة وذلك من طرف أبناءها وسيكون التعليم الفرنسي هو الوسيلة لتحقيق ذلك، وقد كان "الشبان الجزائريين" هم النخبة الجديدة الناتجة عنه.[2]

[1]- Smati Mahfoud, Op.cit p 92.
[2]-Ibid, p 93.

ب- نخبة الحضر:

كما يدل الاسم هو سكان المدن يسمون كذلك بالبرجوازيين، الكثير منهم بعد الدخول الفرنسي ولأسباب اقتصادية ودينية وثقافية وحتى سياسية هاجروا للخارج فمنهم من انجذب بالحضارة العصرية واقترب منها ظنا منهم أنهم سيعيشون أحرارا في فرنسا الأخوة والمساواة لكن ثبت العكس.

وعلى العموم، لقد كانت هذه النخبة تتميز بميلها للحرية والسلام، إذا منها المثقف كالإمام والقاضي والأستاذ (الطالب)، ومنها الحرفي كالطراز وصانع السراج والنسيج على الحرير وغيرهم فهي إذن نخبة ثقافية تندرج ضمن العمل الثقافي، ولعلها الميزة الأساسية التي تطبعها.

في الواقع أن تدمير كل المناطق الحضارية، وكامل النظام الحرفي التقليدي الذي عوض بصناعة جديدة، كما أن سلب كل ممتلكات الجزائريين كمساجدها وحبوسها وإحالتها إلى المعمرين المهاجرين، أدى بهذه النخبة لا إلى الفقر المادي فحسب، لكن إلى فقدان كل دور ووظيفة ومكانة اجتماعية كانت تملكها فيما قبل، فقد جردت من وزنها الاجتماعي الذي كانت تملكه، ومن كل قيمة اجتماعية كانت تتميز بها، ربما عدى تلك الفئة منها التي فضلت الاتحاد والانضمام إلى نخبة الجواد لمقاومة الاستعمار.[1]

ج- نخبة المرابطين:

أكثر النخب علاقة مع نخبة الجواد، لتقاسمها مفهوم الجهاد المنبثق من الإسلام، لهذا كانت مشاركة هذه النخبة في المقاومات الشعبية كثيرة، وقد تمثلت أساسا في مشاركة الزوايا الكبرى مثل زاوية الدرقاوية والقادرية والرحمانية، [2] إلا أنه لابد من التذكير أنه إذا وجدت زوايا ثائرة ضد الاستعمار، فقد كانت من هي مستقلة تدعو للاستقرار، وأخرى من تحالفت

[1]- Smati Mahfoud. Op.cit, p 97.
[2]- Ibid, p 135.

مع فرنس حيث منحت لهم أوسمة رسمية حيث منحت لهم **(لشيوخ الزوايا)** سلطات روحية ووظائف إدارية، كما قدمت لهم أوسمة رسمية.

حيث نجد أحد الموظفين الفرنسيين الكبار يقول "يجب أن نجذب إلى صفوفنا آلاف المشاريع لأنهم يشكلون عصب المجتمع الاسلامي، فلنمنحهم نوعا من التقدير الرسمي، ونلبسهم برانيس حمراء ونوشح صدورهم بالأوسمة لأن فيهم تكمن القوة الحقيقية والروح المعنوية للأهالي"[1].

كما بينت زوايا مشابهة تحت سلطة فرنسا ومنحتها الكلمة العليا في الدوار والقبيلة، كل ذلك تحقيقا لتفرقة بين الجزائريين، ودعم سياسة فرنسا القائمة على نشر الجهل والأمية والخرافات والبدع في الأوساط الشعبية، وهكذا أصبحت الطرق الصوفية أدوات طيعة في خدمة الإدارة الفرنسية، لكن ومن جهة أخرى ليس من العدل جعل كل الطرق والمرابطين في نفس هذه البوتقة إلا أن أولائك الذين استطاعوا الحفاظ على مبادئها الأساسية المنتقاة من مبادئ الإسلام هجمتها فرنسا، وجعلتها مجرد مدرسة لحفظ القرآن فحسب.

وقد تنقسم هذه النخبة لعدة فئات وهي كما صنفها الباحث إلى ما يلي:[2]

1- الشرفاء ينحدرون من سلالة الإمام علي وزوجته فاطمة.

2- المرابطين المنحدرين من أحد صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام.

3- المرابطين المنحدرين من الساقية الحمراء.

4- المرابطين الذين تكونوا في الزوايا، والذين تمكنوا من تأسيس زواياهم إذا سمح لهم سادتهم.

ويرى الأستاذ سماتي وجوب ثلاثة شروط حتى يحقق المرابط قوته وسلطانه وهي:

- الثورة المادية.
- الهالة الدينية.

---

[1]- محمد طيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ، ص 235.

[2]- Smati Mahfoud. Op.cit, p 142.

- الانتماء إلى الشرفاء والأولياء.

أما عن مداخيل الطرق والزوايا، فقد كانت تأتي أساسا من التبرعات، لكن البعض منها تم الحصول عليها من إرغام أوفياءها لتقديم كميات مما يزرعوه ويجنوه كالحبوب والمواشي خدمة لطلابها وزائريها والوافدين إليها، وهي أيضا مركزا لتعليم والعبادة، حيث كان تعليم العربية والإسلام أساسها، وإن التعليم فيها كان بمثابة التعليم الثانوي، فبعدما سير الطفل بالدراسة في المدارس القرآنية ثم في المساجد، ينتقل إلى الزاوية لإكمال دراسته.

وهكذا فقد كانت الزاوية رباطا للجهاد، ومركزا للتعليم والعبادة، لكن مع الدخول الفرنسي، تحولت وظيفة الزاوية وأصبحت مجرد مقاما وضريحا ومزارا لأحد المرابطين كما حدد مجال نشاطها وأصبحت مقر للبدع والخرافات وعن زوايا المدن فقد هدمت كليا وعطلت وظيفتها لوضع المحتلين أيديهم عليها إما من خلال بيعها أو تحويلها إلى ثكنة أو كنيسة أو مخزن.

"وقد عرفنا أنها أصلا كانت رباطا للجهاد، ثم تطورت إلى مركز للتعليم والعبادة، وأخيرا أصبحت مقاما ثم ضريحا ومزارا لأحد المرابطين، ولكن هذا المفهوم تطور أيضا حتى أصبح يدل في الزمن القريب على مقر الشيخ حامل البركة، والمتصرف الذي ليس له علاقة بالجهاد ولا بالتعليم ولا بالعبادة... أصبحت الزاوية علما على الخرافة والظلامية والاستغلال".[1]

إن هذه النخب تجددت بتوجه أبنائها للتعليم، لكن ليس من التعليم الفرنسي هذه المرة، إنما من التعليم العربي- الاسلامي، من المعاهد العربية الاسلامية في المغرب والمشرق وكانت نتيجتها تجديد نخبة المرابطين بإنتاج نخبة جديدة هي "نخبة الشباب السلفيين"[2]

وهكذا اختفت النخبة التقليدية، وسبب اختفاءها تغيير في التركيبة والبنية الاجتماعية للمجتمع، حيث تغيرت وظيفتها ومكانتها، فانتقلت من نخبة مسيطرة سواء في المجال

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998 ص 152.

[2]- Smati Mahfoud. Op.cit, p 263.

السياسي والعسكري أو الديني أو الثقافي إلى نخبة جديدة، كانت نتيجة فشل النخب التقليدية وضعفها أمام السياسة الاستعمارية التي فاقتها قوة وسلطة.

هجرة النخب عشية الاحتلال

حيث كانت المدن الجزائرية عشية الحرب تفرغ من رجالها المتعلمين ومن معلميها، وقد كتب ذلك بكيفية مختصرة في مجلة **les temps modernes** ومن بين ما قالت من الآثار الوخيمة للحرب تمت تصفية قسم كبير من طليعتنا المثقفة وعلاوة على كون الهجرة قد رمت بعلماء جزائريين من الدرجة الأولى في مسالك المغرب والمشرق شكلت بالنسبة إليهم مأساة بلغت درجة من الحدة.[1]

فبعدما تاهوا في الأرض طويلا، وبعد أن حققوا أيضا نجاحا مهنيا باهرا، ماهي أسباب عودتهم إلى البلد المنكوب؟

والسبب في ذلك دون شك هو أن العالم الأخوي الذي لاذوا إليه، قد بدا لهم خاليا من الحرارة الانسانية ومن النفاذ إلى أعماق الأمم وهمومهم.

لقد تحدث جاك بريك عن هذا، بعد تزويد مرجعياته باستعارة نزيهة من أفكار مسجلة لم تنشر تسلمها من المرحوم الشيخ المهدي البوعبدلي وهذا الأخير هو رجل علم وعصامي انكب على جمع كم هائل من السير الثمينة المعلقة بالجزائر من القرن 15 إلى القرن 19. تحدث جاك بريك عن الحالات المتعلقة بالمنفى وأعطاها تفسيرا مغايرا مقدما نماذج عن ذلك، من أسماء لامعة لا تزال معروفة إلى حد اليوم من سلف أو خلف وقد كتب في هذا الصدد: ولد رجل القانون محمد عبد الكريم المجاوي في تلمسان **(1793/ 1849)** كان إذن في عز سن الرشد عند سقوط مدينة الجزائر، ويحتمل أن يكون وقتها قاضيا لمدينة تلمسان... استقبله المغاربة وعينوه أستاذ في جامعة القرويين حيث تتلمذ لديه جعفر الكتاني

[1]- مصطفى الأشرف: أعلام ومعالم (ترجمة أحمد بن محمد يكلي)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 390.

الذي يصبح بعد ذلك عالما كبيرا، ثم عينه السلطان قاضيا لمدينة طنجة حيث مات سنة **1849**.[1]

أما ولده **عبد القادر المجاوي** فقد عاد من جهته إلى مدينة قسنطينة ثم إلى مدينة الجزائر كأستاذ في مدرسة سيدي عبد الرحمان الثعالبي.

وهناك اسم كبير آخر قد شكل معلما في ذلك المسار من حيث القيمة العلمية التي تمثلها شخصيته إنه الشيخ علي بن حفاف، فضل الشيخ وهو من عائلة عريقة في مدينة الجزائر الحل المتمثل في الهجرة إنتقل إلى مدينة فاس على غرار العديد من العلماء ثم إلى المشرق حيث استقر في المدينة لممارسة وظيفة المفتي الملكي الكبير والتقى هناك بنظرائه المواطنين مثل الشيخ عبد الله دراجي، ليفضل في الأخير العودة إلى الجزائر حيث أنهى حياته في وظيفة مفتي **(1890- 91)**[2].

وبصفة عامة نلاحظ خروج أعداد كبيرة من الجزائريين متجهة نحو البلدان المجاورة مثل تونس والمغرب، وكانت الهجرة في البداية من مدينة الجزائر ثم تلتها المدن الأخرى .

تذكر المصادر الفرنسية تواريخ مختلفة للهجرة نحو المشرق فبهذا أوغسطين بيرك يذكر السنوات التالية كمعالم بارزة في تاريخ الهجرة وهي : 1830 - 1832 1860 - 1854 - - 1911 - 1910 - 1898 - 1888 - 1875 - 1870 وهناك تواريخ أخرى ألح عليها كل من آجرون وباردان وهي : 1837 - 1849 - 1864 ويذكر باردان أن حركة الهجرة تكثفت بين 1847 - 1854. ثم سنة 1896. ونعرف أن سنة 1911 قد شهدت هجرة غير عادية نتيجة فرض التجنيد الإجباري، وبين ذلك تتبين أن الهجرة لم تتقطع بين 1830 - 1914 نحو المشرق، وكذلك تونس والمغرب ولكن الفرق في الكثافة وفي موقف السلطات الفرنسية من التغاضي عنها أو منعها.

[1] - مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 391.

[2]- المرجع نفسه، ص 393.

1- الهجرة إلى الحجاز: لم تكن الهجرة إلى مكة والمدينة نشيطة كالهجرة إلى الشام، كان الحجاز منطقة فقيرة لا يقصدها المسلحون إلا لأغراض دينية كالحج والعمرة والمجاورة والتعلق بالحياة الروحية[1] .

ومع ذلك هاجر الجزائريون إلى الحجاز بأعداد قليلة منذ الاحتلال، ولا نعلم كثيرا عن إحصاءات الجزائريين في مكة والمدينة .وقد كان لفرنسا قنصل في جدة. ولكننا لم نطلع على تقارير القنصل الفرنسي بجدة خلال القرن الماض .ومن أوائل من كتب عن الحجاز الفرنسيين، بعد أن دخله تنكرا باسم عربي ولباس إسلامي، هوليون روش، وقد تحدث عن بعض الجزائريين هناك (1842) ومنهم محمد بن علي النوسي مؤسس الطريقة النوسية. ثم توالت التقارير والكتابات الفرنسية وفي آخر القرن الماض تحدثت الأرقام عن وجود ألف جزائري مهاجر إلى الحجاز.

ونحن إن كنا لا نعرف الأرقام عن الجزائريين الهاربين في الحجاز، فإننا نعرف على الأقل بعض المشاهير من العلماء ورجال التصوف والضباط والثوار الهاربين من المنافي الفرنسية، ومنهم الشيخ النوسي المذكور، وقدور بن رويلة كاتب الأمير عبد القادر. ومنهم الخليفة الأمير عبد القادر في حمزة (البويرة) أحمد الطيب بن سالم. وحل بالحجاز الشيخ عزيز(عبد العزيز) الحداد وهو أبرز زعيم ثورة 1871 الرحمانية، واختار الحجاز أيضا محمد وعلي الحنوني، وكان قد شارك في ثورة 1871 أيضا ومن مقدمي الرحمانية وكان يعرف في المدينة "بشيخ العرب" وبعد وفاته دفن في البقيع .

2- الهجرة إلى المغرب: واستقبل المغرب الأقصى أعداد كثيرة من المهاجرين الجزائريين... ولكننا نذكر أن معظم هذه الهجرة كانت بين 1830 -1848-1912.

وفي أوائل الاحتلال هاجر بعض الأعيان إلى العاصمة أمثال مصطفى بوخربة وابن أخيه أحمد الذي اشتهر بدوره في المفاوضات عند الحملة الفرنسية، ومنهم القاضي عبد

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 472.

العزيز الذي استقال من وظيفته (1834) احتجاجا على تدخل السلطات العسكرية الفرنسية في المحكمة الإسلامية[1].

3- الهجرة إلى تونس: كانت تونس تقصد المهاجرين الجزائريين مستوطنين وعابرين، وهي بوابة الشرق لهم. ولا يتسع المقام لوصف استقبال تونس الجزائريين الذين قصدوها أيم المحن وبعد فشل الثورات. فقد توجهت أفواجهم إليها بعد احتلال قسنطينة وتغلب الفرنسيين على الأسر في بسكرة والأوراس، وبعد ثورة 1857 في زواوة، وقصدها المقرانيون وأنصارهم سنة 1872 كما هرب إليها زعماء الثورة ورقلة والأغواط، وأنصار بوشوشة في متليلي وتوت ومن أبرز علماء الجزائر وفي هديها الذين هاجروا إلى تونس أو مروا بها نذكر قدور بن رويلة [2] من العاصمة ومحمد الحاج من سيدي عقبة، وكلاهما كان من قادة الأمير وحلفائه. ومصطفى بن عزوز الذي هاجر من برج طولقة بعد احتلال بسكرة كما حل بتونس ناصر بن شهرة الفارسي المغوار الذي شارك في مختلف الثورات من سنة 1850 إلى سنة 1875 وهناك عائلات أخرى أنفتها السلطات الفرنسية أو اختارت الهجرة إلى تونس مثل عائلة المدني وبوشوشة ة السنوسي والثعالبي والقلاتي واللقاني.

4- الهجرة إلى ليبيا : فمن تاريخ الفوسية نعرف أن هناك أشخاصا بارزين من جهات التوارق وسوف وبسكرة أصبحوا من أعيان الحركة الفوسية بعد 1850.

5- الهجرة إلى مصر : أما العلماء فقد حلوا بمصر مهاجرين أو منفيين هم طلبة ودارسين، كان رائدهم محمد العناني الذي نفاه كلوزيل 1830 يدعون أنه كان يتآمر لاستعادة الحكم الإسلامي إلى الجزائر، وطال عمره إلى 1853 وقد لحق به زميله في الفتوى بالجزائر وهو الشيخ مصطفى الكبابطي الذي نفاه الماريشال بوجو سنة 1843 لمعارضته إدخال اللغة الفرنسية في المدارس القرآنية.

---

[1]- محمد صالح صديق، أعلام من المغرب العربي، نشر موقم، الجزائر، 2000، ص 112.

[2]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 394.

واستقبلت مصر الطلبة–العلماء: محمد بن علي الفوسي ومحمد عبد الله الزقاي والحاج محمد بن الرقيق، والحاج بن البشير، ومحمد الصالح بن مهنة وعثمان الراشدي، والمولود الزريبي وغيرهم.[1]

6- الهجرة إلى اسطنبول : والمهاجرون إلى اسطنبول فلما كانوا يذهبون إليها مباشرة. فقد كانوا غالبا يتوجهون إلى الحج أو إلى سورية أو الإسكندرية، ثم منها إلى العاصمة العثمانية، حدث ذلك مثلا مع حمدان خوجة، ومع الأمير عبد القادر وحاشيته.

كذلك حل بإسطنبول شخصيات من أصول جزائرية من أجل تجنيد التأييد العثماني لقضية الجزائر والمغرب العربي عموما. ومن هؤلاء الشخصيات تتحدث عنهما الوثائق خلال السبعينيات على أنهما ممثلان للجمعية الخيرية الإسلامية بالجزائر ولا نعرف الآن أكثر من اسم واحد منهما ويدعى محمود.

ونذكر بعض أعيان الجزائر في المشرق والمغرب(ص521–528) فمثلا نجد:

محمد المهدي الكلاوي : ولد حوالي 1200 بدلس وتوفي بدمشق سنة 1278 رافقته عائلته في هجرته سنة 1263 (1847). وفيها ولده محمد الصالح وكان من أنصار أحمد الطيب بن سالم خليفة الأمير عبد القادر .وللكلاوي تأثير في الحركة الدينية في الشام إذ تولى شيخه الطريقة الخضرية.

2- محمد الطيب المبارك: ولد أيضا في دلس سنة 1255 (1839) وتوفي بدمشق سنة (1896) 1313هاجر سنة 1263 مع والده، تحت تأثير حركة الهجرة التي دعا إليها الشيخ الكلاوي.

3- محمد المبارك بن محمد المبارك: ولد في بيروت سنة 1263 (1848) بعد الهجرة. وعاش إلى سنة 1330 (1912). أسس مدرسة النهضة العلمية عام 1324 وله باع في نشر المعرفة.

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص475.

4- صالح السمعوني : مدينة سمعون قرب بجاية، ولد في قبيلته دون أن يعرف تاريخ ذلك ثم هاجر إلى الشام في إحدى الموجات وكان عارف بالرياضيات والفلك وعلوم أخرى مشابهة. وتوفى في دمشق سنة 1281(1864).

5- طاهر السمعوني : هو إبن الشيخ صالح ولد في دمشق سنة 1268 (1851) وعاش حتى سنة 1919 (1338) ولم يتزوج. تولى وظائف معظمها علمية وتعليمية.

6- سليم السمعوني : وهو ابن أخ الشيخ طاهر الجزائري. ولد بدمشق سنة 1296هـ (1879)م وكان سليم يتقن العربية والتركية والفارسية والفرنسية والانجليزية وتخرج في الهندسة وأصبح من عقداء الجيش العثماني .وقد شارك في تكوين الجمعيات العربية الراغبة إلى استقلال العرب عن الأتراك. وفي سنة 1966 تم جمال باشا بإعدامه مع آخرين في بيروت.

7- الحاج علي بوطالب: كان من أبناء عمومه الأمير عبد القادر ولد في معسكر حوالي سنة 1825 وفي سنة 1843 هاجر مع والده والفقيه ابن عبد الله سقط إلى فاس. ثم حلوا بطنجة وبقي هناك مدة إلى أن أطلق سراح الأمير وحل بدمشق فالتحق به وظل معه إلى سنة 1877، وفي هذه السنة رجع إلى الجزائر فأصر الفرنسيون بخطره واتهموه بإثارة الشعب

فنفوه محل بطنجة من جديد سنة 1878 وتقول المصادر الفرنسية أنه طلب معونة من البعثة الفرنسية في طنجة فوقع سوء التفاهم معه أدى إلى لجوءه إلى البعثة الألمانية، وقد استقبله الديبلوماسي الألماني ويبر WEBER وهو الوزير المفوض في طنجة. وكان يعرف الحاج على منذ كان في بيروت، ثم عاش الحاج على بقية أيامه في هدوء بطنجة إلى غاية وفاته سنة 1909.

8- أحمد الطيب بن سالم: هاجر بعد إلقاء السلاح سنة 1847 ورافقه إلى الشام 442 من أتباعه هاجر معه الشيخ محمد المبارك. وكان أحمد الطيب بن سالم من رجال الطريقة الرحمانية. ومن المقربين للأمير ولا ندري متى توفي الخليفة أحمد الطيب بن سالم .

9- محمد المصطفى بن التهامي: ولد في معسكر سنة 1205، وتعلم في وهران وهو ابن عمة الأمير وكان صهرا له. وقف مع الأمير في كل مراحل حياته. توفى بن التهامي في دمشق سنة 1283 (1866).

10- محمد الخروبي القلعي : وتاريخ ميلاده غير معروف وكان من أخلص الناس للأمير الذي ولاه عدة وظائف منها الكتابة له والسفارة والولاية، فقد عينه خليفة على سطيف وأرسله إلى سلطان تقرت سنة 1838 . وكانت عائلة الخروبي ضمن الزمالة فاسر الفرنسيون ابنته وتزوج بها كما قيل أحد ضباطهم .كما أسر الخروبي نفسه ثم أطلق سراحه. فاختار الإقامة في دمشق. وفي هذه المدينة اشتغل الخروبي بالعلم وإفادة الناس به. وأدركته الوفاة سنة 1279(1862).

11- محمد بن يلسريني بن شاويش: ولد سنة 1847 (1264) وبقي في الجزائر إلى هجرته منها سنة 1911 عند التحضير لفرض التجنيد على المواطنين. وحياته في الجزائر غير معروفة فالذين ترجموا له أغلبهم من دمشق. وكانت هجرته مع عائلته وأصحابه عبر طنجة ومرسيليا. ومنذ وصوله اشتغل بالتدريس. ومن اللذين رافقوه في هجرته وحلفوه على الزاوية بعد وفاته سنة 1927 تلميذه محمد بن عبد الرحمن الهاشمي.

12- محمد بن عبد الرحمن الهاشمي: وهو من مواليد سبدو قرب تلمسان سنة 1881 (1298) وقد هاجر مع شيخه ابن يلس إلى دمشق، طورت له عدة مؤلفات في العقائد والتصوف.

13- عبد الرحمن بو حجر : في رسالاته إلى الشيخ محمد مبارك الميلي قال إنه كان يقيم في جدة وأنه مدرس وخطيب في جامع عكاش، مقيما على محاربة البدع والخرافات مدة ثلاثين سنة. وكان قد أقام في السودان الغربي (السنغال ومالي) والسودان المصري وفي صعيد مصر وأسفلها، وقال أن حكومة الانكليز في السودان قد أحرقت كتبه .هذه الرسالة

منشورة في البصائر 31 مارس 1939. وليس لدينا معلومات أخرى عن هذا الرجل الرحالة[1].

[1]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 502 – 520.

المبحث الثاني: النخبة في فترة الاستعمار

العلم والدين في الجزائر المستعمرة :

تعتقد إيفون توران بالاعتماد على تصريحات بعض الضباط العسكريين ممن كانوا يزعمون أنهم يعرفون المجتمع الجزائري، إن التعليم بالنسبة للعلماء المسلمين، يهدف إلى غاية واحدة وهي معرفة الدين وعلومه التطبيقية ومن ثم فالذهاب إلى المدرسة الفرنسية يعني القبول بتلقين مبادئ دين الكفر.[1]

إن الكتابة لا تبين صفات العلماء الذين نتحدث عنهم حسب الأستاذ محفوظ سماني فهو يرى أنه صحيح إن الأعمال بالنسبة للمسلمين، تكتسي قيمة خلقية، ولكن دون الخلط بين ما هو ديني وبين ما هو دنيوي وقد تناول القدماء هذه المسألة بالنقاش والتحليل، ولهذا يكتفي هنا الباحث برأي ابن رشد الذي يذكر بأن الشريعة الالهية تدعونا إلى دراسة عقلية ومعمقة للعالم، وهذا ما يبدو واضحا من آيات القرآن...[2]

إن الكون يحتوي على كل الظواهر الدنيوية والدينية التي يمكننا أن نستخرج منها معرفة معينة، ويكفي ذلك أن نحسن النظر إليها، ذلك كتاب مفتوح للجميع، وكل واحد يستطيع أن يستمد منه معرفته لا يشوبها شك مادامت قائمة على العقلانية، والقول بأن العلم بالنسبة للمسلمين لا يخص إلا الجانب الديني، يعني الجهل بالإسلام بأسس الحضارة الإسلامية ولقد قدم الأمير عبد القادر مثلا صادقا لذلك بإقامة تعاون تقني مع عدد من البلدان الأوروبية والإسلامية، دون أن يرى في ذلك مساسا بالعقيدة، بل على العكس من ذلك، فقد ألح في ترجمته الذاتية، على إبراز الروابط المتينة التي تقرب بين الديانات العالمية، مع التأكيد على أصولها وأهدافها المشتركة، فهي جديرة بالتعاون ضمن مشروع إنساني واسع، لا أن نتصارع ونتناحر، وهو من جهة آخرى يخصص بابا كبيرا من كتابه للحديث عن المسيحيين وذكر فضائلهم.

---

[1]– محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص215.

[2]– نفس المرجع، ص 215.

ولكن رؤساء الأهالي يحترمون سادة البلاد الجدد. بقدر ما يحترم هؤلاء تعهداتهم نحو المسلمين والتي أبرمت بين د يبرمون والداي حسين، وعندما عبر الكاردينال لافيجري عن رغبته في التبشير بين المسلمين أثار ضجة كبيرة بين السكان الجزائريين.[1]

وقد عبر المرابط ابن علي الشريف عن ذلك في رسالة وجهها إلى الحاكم العام، حيث هدده بنقض عهد الولاء الذي قدمه للحكومة الفرنسية، وفيما يلي نبذة من خطابه.

قرأت رسالة رئيس الأساقفة المؤرخة في 6 أفريل، والتي يعلن فيها عن رغبته في إبدال القرآن بالإنجيل لبعث الشعب العربي، وقد أثارت هذه الرسالة استياء شديد بين المسلمين، فنحن نفضل أن نرى أبناءنا يموتون على أن يعتنقوا المسيحية، فلا داعي إلى المساومة في ذلك لقد وعدتمونا رسميا وعلنيا باحترام حرية رأينا، ولئن توانيتم في ذلك، فقد نقضتم عهدكم وأعفيتمونا من التزاماتنا وولاءنا[2].

و كان تخوف المسلمين من تأثير معلم المدرسة على أولادهم، أمر له ما يبرره فحملة التنصير التي قامت بها الكنيسة كفيلة ولا شك بإقناعهم، فالأطفال الذين آوتهم الكنيسة خلال المجاعة التي انتشرت في الجزائر من (1866 و1868) قد تم تنصيرهم عن آخرهم، ولم يتمكن اباءهم من استرجاعهم إلا بعد لجوءهم إلى العدالة والسلطة السياسية.

تخوف الجزائريين من المدرسة يعود تاريخه بصفة عامة، إلى تلك الأحداث التي كشفت بوضوح وجلاء عن مشروع إقصاء الاسلام من الجزائر، لقد انتهى عهد العلاقات الطيبة بين المدرسة والشعب المستعمر.

وازدادت القطيعة عمقا في عهد الجمهورية الثالثة، حيث أن سياستها العلمانية تسببت في مزيد من الانزعاج والتخوف وفي ذلك قالت "ف كولونا " إن فكرة المنظمة التعليمية الجديدة قد أدرك أبعاده الشعب الجزائري وهو يعلم أن هذه المنظمة على العكس من التي سبقتها لا تقبل أبدا بأي تنازل أمام الثقافة والقيم التقليدية إن الجزائريين غير مغفلين إلى حد انخداعهم

[1]– محفوظ سماتي، المرجع نفسه، ص 216.

[2]– المرجع نفسه، ص 217.

لعلمانية المدرسة بل إنهم يرفضونها رفضهم للتنصير، وهم مصرون أكثر من أي وقت مضى على تعليم أطفالهم القرآن واللغة العربية، ويقول ج.ديبارمي، وهو من يستخلص موقف الاهالي حيال فرنسا من الشعر الشعبي، يقول في دراسته الطويلة، مهمة فرنسا في الجزائر في نظر الأهالي، بأن المداح يعرض الحالة التعليمية في أسلوب مشوب بالحذر الشديد من المستقبل إنهم (الكولون) يستخدمون جميع الوسائل لمحاربة تعليم الكتاب المقدس !

ففي كل سنة تهديدات جديدة ضد المعلمين، فمن أين لي أن أحالف هذا الشعب الذي يسعى جاهدا إلى إلغاء تعليم القرآن ؟

إن العلمانية، والتنصير ومعارضة الكولون ومقاومة الأهالي، تلك أربعة نزعات متناقضة ولكنها تعمل كلها ضد التعليم في الجزائر.

نحن إذن أمام تحالف مريب يجهل أصحابه أنهم يعملون، على اختلاف أهوائهم ومذاهبهم على إفشال المدرسة، وعرقلة مشروع ثقافة مزدوجة في الجزائر[1].

[1]– محمود سمات، المرجع السابق، 218.

رصد الملاحظ التعليمية في الجزائر قبيل الاحتلال:

إن أبناء الشعب الجزائري كانوا يتمتعون بحس حضاري رفيع النابع من صميم التوجهات المستمدة من اللغة العربية والدين الإسلامي.

بناءا على هذا المضمون التاريخي الخصب بالمعارف والنوايا الانسانية يتمكن من رصد الملامح والملاحظ أو المؤشرات والمقاربات العلمية والتعلمية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي لسنة 1830م.

في سياق الرصد الاستدلالي على المنظور الحيوي لحركة التعليم في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، قدم الأستاذ أحمد ملاح ملامح منظومة تربوية وتعليمية ابتدائية، وثانوية، وعليا، من خلال عرض لمحة عن تمدرس الأمير عبد القادر، اذ تلقى دراسته الابتدائية في زاوية القيطنة بمعسكر، ثم أرسل الى مدينة وهران لاكمال دراسته الثانوية بمدرسة أحمد بن خوجة وفي سنة 1823م، كلف الشيخ أحمد بن طاهر (قاضي ارزيو فيما بعد) بتدريسه العلوم الحديثة زيادة على تعلمه الشؤون الأوروبية[1].

ان التعليم في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي كان يتم عبر الكتاتيب والزوايا التي هي بمثابة ابتدائيات ملحقة بمعاهد وثانويات قائمة بمختلف المناطق الجزائرية، الأمر الذي جعل نسبة الأمية ضئيلة سنة 1830 حسب رواية روزيت: "ان هذا الشعب له من التربية ما قد يفوق الشعب الفرنسي، فكان أغلب الناس تعرف القراءة والكتابة والحساب، وأن نسبة غير المتعلمين كانت أقل مما كانت عليه في فرنسا، وفي ذلك العهد حيث كانت بفرنسا تتجاوز 40%"[2].

تبيين لنا مما سبق أن الاحتلال الفرنسي قد اصطدم بشعب متعلم، لكنه غير مؤطر، لأن السلطة التركية آنذاك كانت غارقة في الفساد الاداري والسياسي، الى غاية سقوطها نهائيا بامضاء الداي حسين وثيقة الاستسلام أمام قائد الحملة الفرنسية، الجنرال دي بورمون اعتبارا من يوم 05 جويلية 1830م.

ومما جاء في هذه الوثيقة، أن فرنسا ؟؟؟؟ باحترام حق الجزائريين في تعلم وتعليم لغتهم، وممارسة شعائر دينهم والتمتع بالاستقلالية في أحوالهم الشخصية والمالية في ظل الدولة الفرنسية[3].

---

[1]– ملاح أحمد، الأمير عبد القادر، المتصرف المصلح، نشر دار الأديب، وهران، الجزائر، 2007، ص 8–9

[2]– اندري برئيان، الجزائر بين الماضي والحاضر (ترجمة اسطنبولي رابح وآخرون)، نشر الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 211.

[3]– جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، نشر المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 349.

بعد احتلال الجزائر العاصمة سنة 1830، فكر قادة الاحتلال في ضم المناطق الأخرى، وقد تمكنوا من تحقيق ذلك بالقوة المدمرة، متسببين في الحاق الضرر الفظيع بالبنية التربوية والتعليمية القائمة آنذاك باعتراف قادة الاحتلال أنفسهم، ومنهم الجنرال بيدو قائد الفرقة العسكرية بقسنطينة سنة 1847م.

لقد تمكن الأستاذ عبد الحميد زوزو من الاطلاع على وثيقة بقلم البوثنان جنرال بيدو، قائد فرقة قسنطينة العسكرية سنة 1847م، ومما جاء في هذه الوثيقة اعتراف صريح بحق الجنرال بيدو بتدهور حالة التعليم بعد الاحتلال اذ يقول: "لا شك أن مدينة قسنطينة كانت منذ الفتح الاسلامي مركزا بالمنطقة كما كانت تسمى فكانت مدارسها أعلى من مدارس وهران والجزائر.

وعند الاستيلاء عليها سنة 1837 كان يوجد بها خمسة وثلاثون مسجدا وسبع مدارس ثانوية، وفي نفس الفترة كانت بالمدينة تسعون مدرسة ابتدائية يتردد اليها حوالي 1350 طفلا، ولم يتلق منهم سوى 60 شابا يتابعون تعليمهم الثانوي، أما عدد المدارس فقد انخفض الى 30 كما انخفض عدد التلاميذ الى 350"[1].

المنظومة التعليمية في ظل الاحتلال الفرنسي:

بعد الاحتلال مباشرة، صار التعليم في الجزائر يدار من طرف ضباط عسكريين، منهم من يحسن العربية، الى غاية صدور مرسوم 14 جويلية 1850م، الرامي الى انشاء مدارس ابتدائية مزدوجة فرنسية عربية، تستوعب أبناء الأعيان تطبيقا لاقتراح الدوك دومال الداعي الى نشر الثقافة العربية الحديثة الأقل عداء لفرنسا[2].

"عندما قامت الجمهورية الثانية، وجدت الجزائر مزودة بنظام تعليمي جاهز، وخلال الفترة الممتدة من 1848-1870م، تبلورت سياسة تعليمية قائمة على نظرية تربوية ومناهج تعليمية موجهة خصيصا للأهالي، الا أن المستوطنين تنكروا لها ونبذوها في الفترة 1871-1891 وكان على البلد الأم صياغتها من جديد وفرضها تدريجيا على المستوطنين.

تمت ممارسة التعليم العمومي، في عهد الجمهورية الثانية، وفق منظور ادماجي في خدمة المستوطنين، جاء مرسوم 14 جويلية 1850 مطابقا للتقاليد الاسلامية، حيث صرح بمجانية التعليم الابتدائي واسداء الدروس بلغة القرآن.

---

[1]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة، ، موقع للنشر، الجزائر، 2010، ص 217.

[2]- ايفون توران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، ، دار القصبة، الجزائر 2005، ص 125- 163.

عرفت فترة الاندفاع الحماسي أيضا، التفكير من جديد في بعث المشاريع الهادفة الى تأسيس معاهد ثانوية وعربية فرنسية، لتفتح أبوابها للتلاميذ الراغبين في استكمال دراستهم والمتخرجين من المدارس الابتدائية، بل وحتى تلاميذ الزوايا.

وفي تقريره السنوي لسنة 1857 الذي تم اعداده من طرف (I.URBAIN) برر المارشال Vaillant أول معهد عربي فرنسي"[1].

ومنذ سنة 1848م، أنشئت في وهران والجزائر وقسنطينة ثانويات خاصة بأبناء المعمرين متبوعة في سنة 1857 بانشاء جامعة التعليم العالي بفرع الطب ثم تلته فروع أخرى لفائدة الفرنسيين وبعض الجزائريين، كما تم أيضا، انشاء مدرسة تكوين المعلمين منذ 1865 لتقبل في صفوفها الى جانب الأوروبيين، الجزائريين المتخرجين من الثانويات الفرنسية الاسلامية[2].

موقف الجزائريين من تعلم اللغة الفرنسية:

ان النافر من الشيء يعبر عن نفوره، عن خوف واقع أو متوقع يسببه ذلك الشيء، وأما المقبل على الشيء، فيعبر باقباله على الشيء، عن رصده لنفع واقع أو متوقع من ذلك الشيء، وعلى أساس هذه المقارنة يتحدد موقف الجزائريين من تعلم الفرنسية الى موقفين:

1. **الداعين الى تعلم اللغة الفرنسية:** "خلال الستينات بين 1860" ظهرت على صفحات المبشر كتابات بتوقيع رجال العلم الجزائريين، يدعون قومهم لتعلم اللغة الفرنسية.

كان بعضهم امام، وبعضهم مدرسا في المدرسة الشرعية الفرنسية، قبل أن تدخلها اللغة الفرنسية. وبعضهم كان من المرابطين الذين تولوا وظائف ادارية، مثل ابن علي الشريف، الذي دعا الى ذلك، في رحلته الى فرنسا سنة 1852"[3].

2. **المتخوفين من تعلم اللغة الفرنسية:** لكن وبالرغم من اقبال البعض على تعلم اللغة الفرنسية، فان الأستاذ محفوظ سماني، يشير الى رفض البعض التمدرس باللغة الفرنسية خوفا من التنصير، فيقول: "وكان تخوف الجزائريين من تأثير المدرسة على أولادهم أمرا له ما يبرره، فحملة التنصير كفيلة باقناعهم،

[1]– شارل روير أجرون، الجزائريون المسلحون وفرنسا، الجزء الأول، نشر دار الرائد، الجزائر 2007. ص 86.

[2]– كريمة بوبكر، دور النخبة الجزائرية، مذكرة ماجستير تحت اشراف الأستاذ محفوظ اسماتي، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005/ 2006، ص 32.

[3] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس، نشر دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 209.

فالأطفال الذين آوتهم الكنيسة خلال المجاعة التي انتشرت في الجزائر من 1886 الى 1868 م قد تم تنصيرهم عن آخرهم"[1].

وفي هذا المسار نسجل رمزية استدلالية، عرضها السيد محمد الصغير فرج في اشارة الى تأسيس المدرسة الفرنسية في تيزي وزو فقال:

"كانت مدرستنا البنين والبنات من بين المباني الأولى التي شيدتها مصلحة الهندسة العسكرية بتيزي وزو سنة 1858".

بنيت مدرسة البنات وسط القرية الأوروبية الصغيرة، وكانت لا تستقبل الا فتيات الاستيطانيين، وبنيت مدرسة البنين بالقرب من مسجد لالة سعيدة، الذي كان آنذاك وسط القرية المسلمة، وكانت هذه المدرسة التي سميت بالمدرسة العربية الفرنسية، تدرس العربية صباحا والفرنسية مساء، ومختلطة، يؤمها أبناء الاستيطانيين وبعض أطفال المسلمين.

ثم ألغي تدريس اللغة العربية، بسبب معارضة الاستيطانيين لتعليم السكان المحليين، فصارت تدرس اللغة الفرنسية فقط.

وفي سنة 1876 اعتمد المجلس البلدي قرضا بمبلغ 720 فرنك لاستقبال الأخوات البيض بتيزي وزو حيث أوكلت لهن مهمة المستوصف والتعليم بمدرسة البنات.

وفي سنة 1888، أصبحت وظيفة تدريس الكبار وتدريس العربية شاغرة، وبما أن مدير مدرسة البنين كان معربا اقترح على رئيس البلدية خدماته بأن يدرس اللغة العربية بمدرسة الأطفال"[2].

بالرغم مما تثمره حملة التنصير وسياسة الفرنسة التدريجية من خوف، فان هذه الحملة التنصيرية بنتائجها المحدودة لم تؤثر بشكل كبير على تمدرس الجزائريين باللغة الفرنسية التدريجية من تخوف فان هذه الحملة التنصيرية بنتائجها المحدودة لم تؤثر بشكل كبير على تمدرس الجزائريين باللغة الفرنسية. فهؤلاء الجزائريونبحكم تمرسهم سياسة التكيف والمراوغة رأوا انه من الممكن الانتساب للمدرسة الفرنسية المزدوجة عربية وفرنسية دون الانخراط في الاغراءات التنصيرية.

[1]– محفوظ سماتي، الامة الجزائرية نشاتها وتطورها، نشر دار دحلب، الجزائر، 2007، ص 217.

[2]– محمد الصغير فرج، تاريخ تيزي وزو، (ترجمة موسى زمولي) نشر دار زرياب، الجزائر، 2002، ص 193.

المتخرجون من المدرسة الفرنسية:

يقول الأستاذ أبو القاسم سعد الله تحت عنوان فرعي: المثقفون على أعتاب القرن العشرين "لقد انقرض العلماء الذين تعلموا قبل 1830م مع الثمانينات: حميدة العمالي، حسن بن بريهمات، المكي بن باديس...

وقد عاش المذكورون مع الاحتلال، وكان له معهم مواقف مختلفة، فمنهم من عارضه صراحة، فاستحق النفي والسجن والتجريد من الأملاك، ومنهم من هادنه فترة ثم لم يصبروا وانتهى مهاجرا أو منعزلا، ومنهم من وطن نفسه على البقاء معه الى نهاية حياته.

ولم يلبث هذا الجيل أن ترك مكانه لجيل آخر نشأ في عهد الاحتلال، وتعلم في احدى المدارس الثلاث بداية من سنة 1870، ومعاصرة تشريع لاندجينا والتجنس.

لاحظ جول فيري سنة 1892 بضع عشرات من المتجنسين مضافا اليهم بعض المفرنسين لغة، وحين أحصى "أجرون" عدد أعضاء النخبة بين 1879 و1993 وجد ما يلي: 4 من حملة الشهادة الثانوية و3 من حملة دبلوم القانون، وفي العلوم، وصيدليا واحدا و11 في الصحة العامة و25 من حملة دبلوم في العربية والبربرية"[1].

وفيما بعد هذه الفترة، تخرجت نخبة متعلمة من الجزائريين من المدرسة الفرنسية، فعلى سبيل المثال نسجل بعض الأسماء من تلمسان ذكرها جيلالي صاري، وهي:

1. شعيب بوبكر: (1839-1928) قاضي قضاة.
2. غوثي بوبعلي: (1874- 1932) مبرز في مدرسة الجزائر.
3. عبد القادر حداد: (1896- 1994) ليسانس في الأدب العربي.[2]

هذا ونجد السيد فرحات عباس في كتابه الشاب الجزائري (1930) يشير الى نخبة متعلمة من الجزائريين في الجامعة فيقول: " في الكلية كان من بين الخمسين طالبا مسلما، ستة رفاق حصلوا على شهادة الدروس العليا في الرياضيات العامة، وفي الفيزياء العامة، وفي حساب التكامل والتفاضل والفلك، يوجد هؤلاء الطلاب اليوم في باريس لنيل شهادة التبريز.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 593- 593.

[2]- جيلالي صاري، تلمسان والنخب التلمسانية، (ترجمة أحمد بن محمد بكلي)، نشر دار القصبة، الجزائر، 2011، ص191.

ان هذه النسبة هي أفضل رد يمكن أن ترد به، غير أننا لم نكن الا خمسين طالبا، فلو أن الاستعمار أراد لكنا خمسة آلاف.

ان الدراسة الثانوية، التي هي قاعدة التعليم العالي لا يمكن الدخول اليها الا لأبناء عدد قليل من الأغنياء، أو لمن يحصلون على منحة من الحكومة العامة، هؤلاء الممنوحين في أغلبهم أبناء قياد"[1].

أما الدكتور أحمد طالب الابراهيمي فهو بدوره يشير الى تخرج نخبة متعلمة من جامعة الجزائر فيقول: " التحقت بجامعة الجزائر سنة 1949 في السنة التحضيرية للطب، التي كانت تسمى آنذاك (P.C.B) أي الفيزياء، والكيمياء، والبيولوجيا.

وكان عددنا نحن الطلبة الجزائريين لا يفوق العشرين، من بين أكثر من مئة طالب وقد قدم أغلبهم من مناطق بعيدة عن العاصمة"[2].

المجال الوظيفي للنخبة المتعلمة في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي:

ان السلطة الاستعمارية هي التي تحدد المجال الوظيفي للنخبة المثقفة، بالفرنسية، أو المعربة، أو المزدوجة اللغة، انطلاقا من يوم التحاق أحد عناصرها بمستوى تعليمي معين، فالذين التحقوا بالمدرسة الفرنسية المزدوجة في الابتدائي والثانوي، يستفيدون من فرص التوظيف في المساجد والمدارس والمحاكم والترجمة، وكمثال على ذلك ما ذكره محمد جيجلي فقال: "كان عبد الله بن زيدي يعمل كمدرس بسيط، بتكميلية تابعة لمدرسة سيدي الحليس المشهورة، القائمة بحي عربي محض، بوسط مدينة قسنطينة القديمة.

والنسبة الكبيرة من هذه الشهرة راجعة لكون هذه التكميلية، كانت تحضر آنذاك الى مباراة الدخول الى المدرسة الرسمية، مباراة تجري باللغتين العربية والفرنسية، تسمح للفائزين بضمان مستقبلهم في نطاق القضاء والتدريس والترجمة[3].

ومن خريجي هذه المدرسة الأستاذ مالك بن نبي الذي التحق فيما بعد بالثانوية الاسلامية الفرنسية، وفيها تلقى الفقه والشريعة على الشيخين، المولود بن الموهوب، وابن العابد، وتخرج سنة 1923 ليعين ترجمانا في محكمة أفلو بالأغواط ثم عادلا بمحكمة شلغوم العيد، فاستقال بسبب ضغوطات الاداريين الفرنسيين.

---

[1]– فرحات عباس، الشاب الجزائري (1930)، نشر المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007، ص.70

[2]– أحمد طالب، مذكرات جزائري، الجزء الأول، نشر دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 63.

[3]– محمد جيجلي، مأساة سمية، نشر لافوميك، الجزائر، 1990، ص 58.

سافر سنة 1930 الى باريس، لكنه ولأسباب سياسية أقصي في امتحان الدخول الى معهد الدراسات الشرقية، واكتفى بالانتساب لمدرسة اللاسلكي ليتخرج منه بدرجة مهندس سنة 1930[1].

أما المجاوي الذي كان أبوه قاضيا فقد ولد بتلمسان وتعلم بها وبالمغرب، ثم حل بقسنطينة سنة 1869 ليدرس في زواياها ومساجدها، وفي سنة 1877، تولى التدريس بمدرسة قسنطينة العليا ثم بمدرسة الجزائر العليا، ثم عين خطيبا بمسجد سيدي رمضان بالجزائر العاصمة، وعاد الى قسنطينة، ومات بها مسموما بايعاز من السلطة الاستعمارية سنة 1914م[2].

وأما ابن شنب (1869-1929) فقد حفظ القرآن ثم تعلم الفرنسية بالمدرسة الابتدائية ثم التحق بالكوليج بالمدية، وبمدرسة المعلمين ببوزريعة بالجزائر، ونال شهادة بالعربية في الجامعة سنة 1894، وعمل أستاذا بالمدرسة العليا بقسنطينة وله بحوث بالعربية والفرنسية[3].

وأما المتخرجون من المدارس الحرة، في غالب الأحوال فيوظفون في المدارس الحرة، التي تقوم على تبرعات المواطنين، قبل وبعد ظهور جمعية العلماء المسلمين، والغريب في الأمر أنه بعد حرب 1914-1918 جرت حوادث غريبة في تاريخ الوظائف الدينية، حسب تصريح قطب من جمعية العلماء وهو الشيخ محمد خير الدين الذي ذكر أن السلطة الفرنسية، أرصدت وظائف دينية لبعض الجنود بارضاء لهم، بالرغم من انعدام الكفاءة لديهم"[4].

وقد يكون مجال التوظيف أرحب وأوسع، بزيادة على المؤهل العلمي، لمن يحمل أو يكتسب الجنسية الفرنسية وهذا الامتياز ذكره الشيخ محمد خير الدين، اذ أشار الى أن عدد سعاة البريد في قسنطينية سنة 1934 22 ساعيا منهم اثنان من الأهالي والباقي 20 من اليهود لحملهم الجنسية الفرنسية[5].

من الناحية الموضوعية، فان الجزائري المفرنس أحسن من حظا في التوظيف من الجزائري المعرب هو وطني بالضرورة، ولكن السبب يكمن في أن فرنسا، قد تمكنت من ترسيم اللغة الفرنسية اداريا ومهنيا بطريقة تكنولوجية وعلمية لا تتأتى باللغة العربية التي ظلت بالرغم مما فيها من ملامح علمية لغة أدبية

---

[1]- عبد اللطيف عبادة، فقه التغير في فكر مالك بن نبي، نشر عالم الأفكار، الجزائر، 2006، ص 103.

[2]- محمد الصالح الصديق، أعلام من المغرب العربي، نشر موفم، الجزائر، 2000، ص88.

[3]- المرجع نفسه، ص 89.

[4]- محمد خير الدين، مذكرات، ، الجزء الأول، مطبعة دحلب، الجزائر، 1985. ص 254.

[5]- المرجع نفسه، ص 258.

ان لم نقل عاطفية، فبواسطة اللغة الفرنسية أصبح فرحات عباس الذي ولد بجيجل صيدليا في سطيف كما أصبح بن يوسف بن خدة الذي ولد بالبرواقية صيدليا في البليدة.

لقد استعملت السلطة الفرنسية، اللغة العربية كواسطة بينها وبين الشعب عن طريق القياد والوجهاء الذين لا يحسنون الفرنسية، ولذلك تعاملت فرنسا معهم بواسطة المكتب العربي الذي يشرف عليه في الغالب مستشرقون يتقنون اللغة العربية، مثل السيد بواسوني في قسنطينة الذي كان صديقا للمحمد الشاذلي القسنطيني منذ 1807 وبتوصية منه أصبح محمد الشاذلي القسنطيني مدير مدرسة[1].

التمايز والتماثل الاجتماعي بين أفراد النخبة المثقفة في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي

ان النخبة المثقفة هي تلك الأقلية المتفوقة علميا بالقياس الى العدد الكبير من أبناء الجماهير العريضة الموصوفة بالأمية والشبيهة بالأمية، لأن أفرادها القليلين أيضا لم يكن لهم حظ التعليم أكثر من الحروف الهجائية وحفظ بعض سور القرآن والقرآن كله، ثم مالوا الى الحياة العملية، وآخرون منهم قد نالوا حظا من التعليم في المدرسة الابتدائية، لكن بدرجة لا تذكر.

أما الذين نالوا حظا وافرا من العلم في الزوايا والمعاهد الأهلية وثانويات وكذا الجامعة الفرنسية، فهؤلاء يمكن أن يطلق عليهم آنذاك النخبة المثقفة.

ان أفراد النخبة المثقفة المعربين أو المزدوجي اللغة أو الفرنسيين ينتمون الى أصول اجتماعية مختلفة فالسيد عبد القادر المجاوي الذي عاش في الجزائر وقسنطينة ينتمي الى أسرة من أعيان تلمسان وكذلك الشيخ بن باديس ينتمي الى أسرة عريقة من أعيان قسنطينة، حيث كان أبوه عميدا مقربا من الادارة الفرنسية ورغم ذلك فان ابنه عبد الحميد اتجه نحو التعليم الفرنسي المحض.

أما السيد مالك بن نبي الضليع في العربية والفرنسية المتخرج من الثانوية والمعهد الفرنسي فهو ينتمي الى أسرة فقيرة أو شبه فقيرة في قسنطينة فها هو يشير الى ذلك عن نسبه في كتابه: "الطالب" أو مذكرات شاهد القرن اذ يقول: "فأحكامي المسبقة ربما أورثتني اياها طفولتي في عائلة فقيرة في قسنطينة، زرعت لا شعوريا في نوعا من الغيرة والحسد نحو العائلات الكبيرة، فبسببه حياتها الخشنة منحتني نوعا من التعالي على كل شيء من الحياة المرفهة، وكنت اعتقد أنني أقرب من الاسلام بالابقاء قريبا من البدوي أكثر من البلدي الرجل الذي يعيش في وسط متحضر".

[1]– أبو القاسم سعد الله، محمد الشاذلي القسنطيني، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974، ص 158.

وما أشبه وضعية فرحات عباس الصيدلي المتخرج من الجامعة بحياة مالك بن نبي في الانتماء للطبقة الفقيرة، يقول فرحات عباس عن ذلك: "معظمنا ناس فقراء جئنا من الدواوير ومن عائلات بسيطة للحصول على شهادة البكالوريا ولم نكن ندري ما السبيل"[1].

لكنه كما تبين لنا في فقرة سابقة يعترف بأن أبناء الأغنياء والوجهاء والقياد هم الأكثر حظا في الحصول على منحة دراسة أو فرصة تعليمية في الثانوية والجامعة، وقوله هذا صحيح الى درجة أن الدكتور أحمد طالب بن البشير ابراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين قد نال منحة كما يعترف في مذكراته سنة 1949 لدراسة الطب في جامعة الجزائر وباريس.

ان الظروف التي تكونت فيها النخبة ذات عوامل مختلفة، وردت عن برفيليي في التنصيص التالي: "لئن قيل أن السبب في دخول تلك الأقلية من الطلبة المسلمين الى الجامعات الفرنسية، يعود الى تراجع الأهالي عن موقفهم الرافض للتمدرس فذلك طرح خاطئ.

هل الاقبال على التمدرس اذن دليل على أن المجتمع المسلم صار واعيا بأن تحقيق أي مكاسب لن يتأتى الا بامتلاك أدوات الغالب ومنها التعليم؟

فلقد ارتج رفض التعليم الفرنسي بفعل نزوع أفراد الى مراعاة مصالحهم الخاصة، ولذا يمكن اعتبار تلك النهاية ظاهرة اجتماعية محضة وليستحدثا سياسيا.

فمن جهة كان مجتمع الأهالي في غالبيته فقيرا ومنهوك القوى، ومن جهة أخرى كان الوجهاء يحاولون انقاذ الوضعية الاجتماعية لعائلاتهم بتسخير أنفسهم لخدمة الادارة الفرنسية.

كانت المؤسسة الجامعية عاملا من بين العوامل المؤثرة في تلك التحولات الاجتماعية وذلك بسبب نوعية الفئات المنتسبة إليها وبسبب الغابات غذت مفتوحة أمامها بالنظر إلى المصير الذي كانت تعده لطلبتها.

ان مزاولة مسار دراسي كامل يستلزم قسطا أدنى من اليسر المالي، أو الحصول على منحة دراسية فكان توزيع المنح الدراسية مرهونا بالفوز في الامتحان، ولم تكن تمنح إلا للمرشحين المؤهلين من أبناء العائلات الفقيرة.

[1]– فرحات عباس، مرجع سابق، ص 39.

ولكن قرار بتاريخ 1886 قد سمح بمنحها من غير اجتياز الامتحان، كامتياز للعائلات التي أسدت خدمات لفرنسا، كانت الإدارة تستغل الفرصة لتجازي خدامها المخلصين بين الباش أغوات والأغاوات والقياد والعساكر ورجال الدين والمعلمين وأعوان الصحة[1].

التمايز والتماثل الفكري بين أفراد النخبة المثقفة في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي

ليس بالضرورة أن يكون المعرب أكثر وطنية من الفرنسي، وليس بالضرورة أن يكون الفرنسي عميلا لفرنسا فقد يكون الفرنسي أعمق في وطنيته من المعرب أو يماثله أو يتميز عنه في التفكير ازاء مسألة ما.فالعبرة بالأفكار والمعاني وليست بالألفاظ والمباني.

المعلوم تاريخيا أن الشعب الجزائري انتقل الى أسلوب النضال السياسي، بعد المقامة المسلحة التي استمر ما يزيد على السبعين عاما.

وفي بداية القرن العشرين غير الجزائريون أسلوب كفاحهم المسلح، ولجأوا الى الأساليب السلمية، فتميزت الفترة الممتدة من 1900 الى 1921 ببروز الكثير من النوادي والجمعيات الثقافية والاجتماعية التي شكلت المنابر الفكرية والنواة السياسية الأولى للحركة الوطنية.

1. الجمعية الراشدية 1902: كان مقرها بالعاصمة، من قبل أحد المكونين من الجزائر يدعى ساروي، من أجل مساعدة قدامى التلاميذ الذين درسوا في المدارس الفرنسية المخصصة للأدجان، التي تنظم دروسا للكبار.

2. نادي صالح باي 1908: كان مقره قسنطينة، يرمي الى تكوين وتثقيف المسلمين والارتقاء بالمجتمع الجزائري.

3. نادي التوفيقية 1908: كان ينشط بالجزائر العاصمة ويهتم بالقضايا الثقافية.

4. نادي الشباب الجزائري 1909: وكان مقره بتلمسان.

5. نادي الترقي 1927: تأسس بالجزائر العاصمة، تحول عام 1939 الى مقر لجمعية العلماء المسلمين.

ان غالبية أعضاء هذه الجمعيات والنوادي ممن يسمون "المحافظين" حسب الدكتور عبد الوهاب بن خليق: "تشكلت كتلة المحافظين عام 1900 ونظم عدد من المتفقين المحاربين رجال الدين المعلمين،

[1]– غي برفيليي، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية، (ترجمة حاج مسعود وآخرون)، نشر دار القصبة، الجزائر، 2007. ص 45– 47.

النواب المعينين، الصحفيين الذين يؤمنون بالثقافة العربية الاسلامية [1]، ويكنون العداء لفكرة التجنس والخدمة العسكرية تحت راية الجمهورية الفرنسية، ومن أهم أعضائه الشيخ عبد القادر المجاوي، عبد الحليم بن سمايا، مولود بن موهوب، حمدان لونيسي، عمر بن قدور، سعيد بن زكري، الشيخ علي بن حاج موسى، أبو القاسم محمد الحفناوي وغيرهم.

وتتلخص مطالبهم في:

1. المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والأوروبيين.
2. المساواة في دفع الضرائب والاستفادة من الفوائد في الميزانية.
3. التأكيد على المقومات الثقافة العربية والاسلامية.
4. مناهضة التجنس العنصري والتجنيد العسكري الاجباري.
5. الغاء قانون الأهالي الظالم المفروض على الجزائريين[2].

وفي مسار آخر قد تختلف أو تبقى شيئا عن هذا التوجه الفكري، ففي سنة 1929 ظهرت صحيفة الصوت الأهلي (la voix indigéne) ناطقة باسم الاتحاد الفرنسي الاسلامي، مدافعة عن الاندماج وقيم المدرسة اللائكية الفرنسية.

وفي أكتوبر ظهرت حركة الشبان الجزائريين (1908-1930) مثلث العصرية الاندماجية، ضمت المتطورين المنبهرين بالثقافة الفرنسية[3].

ولعل من هؤلاء هم الذين تورطوا في حركة التجنس: "ان النص الأساسي الذي فتح الباب لتجنيس مسلم الجزائر هو السيناتوس كونسالت(senatus-consulte) بتاريخ 14 جويلية 1865، الذي بموجبه يمكن للمسلم الجزائري أن يتمتع بحقوق المواطن الفرنسي.

منذ اصدار هذا القانون لم تتجاوز طلبات التجنيس المقدمة سنويا من قبل المسلمين الجزائريين معدل 30 طلبا، فبين 14 جويلية و31 ديسمبر 1899 تم احصاء 1131 تجنسا فرديا بين الأهالي المسلمين فقط.

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، نشر دار طليطلة، الجزائر 2009، ص 101- 108.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 101- 108.

[3]- بشير مفلاح، كرونولوجيا الجزائر (1830-2000)، نشر دزاير انفو، الجزائر 2013، ص 144.

خلال نصف قرن 1865-1914 لم تلفت الجنسية الفرنسية سوى اهتمام عدد محدود من العساكر الذين يطمحون الى القيام بمسار مهني عال في الجيش وبعض أعضاء التعليم.

غير أنه غداة الحرب العالمية الأولى حثت ترتيبات 4 فيفري 1919 عددا كبيرا من المسلمين على التماس المواطنة الفرنسية. وهكذا تسارعت التجنيسات بشكل بين انطلاقا من 1930م"[1].

ومن الذين تورطوا في مسار الاندماج الى حد التجنيس بالجنسية الفرنسية السيد شريف بن حبيلس: "نشر بن حبيلس كتابه "الجزائر كما يراها اندجان" سنة 1914 وهو عبارة عن مرافعة من أجل الاندماج والارتباط بفرنسا بعد هضم ثقافتها والذوبان فيها.

ويظهر بن حبيلس في كتابه وبدون مواربة، احتقاره للوسط التقليدي ويرفع بالمقابل من شأن المدنية الفرنسية، ويكتب في الصحفحات الأولى من كتابه قائلا: "هذا الحكم عبارة عن اعترافات محتشمة صادرة عن اندماجي جزائري تربى على مقاعد مدرسة فرنسية بحب الفرنسية كثيرا ويعود الفضل في ترقيته الوظيفية الى الادارة الفرنسية التي يعترف لها بتعليمه الحقيقة ورفض أن يكون من طراز هؤلاء الرجال الجاحدين.

لذا فهو يريد التعبير عن اعترافه ونيته في تشييد صرح المستعمرة الذي تستمر الجمهورية الثانية في بنائه".

ويعتقد بن حبيلس أن الكولونيالية حملت معها الى الجزائر بذور التقدم والرقي لكل الناس ومن ذلك جاء اعتقاده الجازم بأن الاحتلال الفرنسي حتمية وعلى الجزائريين أن يخضعوا لها كأنها قدرهم، فكتب يقول: "الشعب هو الوحيد القادر على قبول الاندماج والانعتاق بين أحضان أمه فرنسا، بدون أية خلفيات فهو الذي يملك العناصر الأكثر قابلية للاندماج".

وكتب يقول أيضا: "هذا الشعب الفارق في بؤسه ليس له ما يخسره عندما يصبح فرنسيا، بل سيحظى بكثير من الامتيازات.

وقد الوصول الى مرحلة التمدن يقترح بن حبيلس ضرورة التخلص من الأفكار التقليدية العتيقة عبر التمدرس في مقاعد المدرسة الفرنسية"[2].

---

[1]- علي مراد، الحركة الاصلاحية الاسلامية في الجزائر، (ترجمة محمد يحياتن)، نشر دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص 491.

[2]- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، نشر دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 73-77..

أما فرحات عباس فقد تخلى عن فكرة اندماجية مع فرنسا، ثم طالب بنظام فدرالي مستقل داخليا عن فرنسا ومحافظ على تقاليده العربية الاسلامية في اطار لجمهورية الفرنسية[1].

ان النخبة الفرنكوفونية تضم اتجاهين:

1. اتجاه فرنكوفوني وأصحابه ويمتلكون اطلاقا التعبير عن آرائهم ومواقفهم وممارسة وظائفهم باللغة الفرنسية اضطرارا تحت ظهور تاريخية معينة لتحقيق ترقية حضارية مع الارتباط الحيوي بالأصول الحضارية والثقافية للشعب الجزائري.

2. اتجاه فرانكوفيلي وأصحابه الذين لم أمنطوا اللغة الفرنسية الى الارتباط العضوي حضاريا وسياسيا مع فرنسا، وقد أصيب هؤلاء بعقده الانبهار بالغالب حسب فكرة ابن خلدون: "المغلوب مولع بتقليد الغالب في زيه ونحلته".

ان قادة الاحتلال الفرنسي في الجزائر يرتاحون باطمئنان لكل فرنكوفولي تورط في عصرنة مشبوهة وفقد صلته الحضارية بقوميته مثل بن حبيلس أما الفرنكوفوني الذي لم يبلغ درجة التطرف وله سمعته لدى قومه بتطوره في عصرنة مشبوهة، فانهم يتحفظون منه تحت الملاحظة والمراقبة: "لقد تابع جول فيري jules ferry منذ سنة 1891 بارتياح ظاهرة الطلائع الأولى من حزب ستياني ممن تلقوا تعليما فرنسيا يطلقون على القسم اسم الشبان الجزائريين".

حاول jules gambon الحاكم العام سنة 1891 الى سنة 1997 اصطفاء نخبة جديدة من مثقفين مسلحين، ليتخذها وسيطا طبيعيا وضروريا بين الحكومة والسكان.

وفي سنة 1908 أقر الحاكم العام Jonnart بما يلي: "ان من مصلحتنا الملحة تشكيل نخبة مثقفة تكون قادرة على نشر مبادئنا وقيمنا".

وكان الحاكم السابق viollette حتى سنة 1932 يعتبر فئة الطلبة المسلمين أفضل عامل من عوامل ارساء النفوذ الفرنسي في مجتمعاتهم الأصلية.

وفي سنة 1914 كتب الجغرافي emile gautier قائلا: "يتحول المسلمون المسلحون المتخرجون من مدارسنا أعداء الداء لنا، وهذا أمر طبيعي لأن طائفة المولدين في مستعمرات العبيد قديما هم الذين كانوا يشكلون خبرة حركة التمرد والعصيان فاذا لم يكن في افريقيا الشمالية مولدون بالمفهوم العربي فان الحاصلين على البكالوريا يعتبرون فئة مولدة بالمفهوم الثقافي"[2].

[1]– حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 79.

[2]– غي برفيلي، المرجع السابق، ص 119.

هذا وقد سجل السيد علي مراد دور المثقفين المسلمين ذوي التكوين الفرنسي فقال: "ان الشبيبة المثقفة ذات التكوين الفرنسي جديرة بالعناية نظرا للدور الذي لعبته في تكوين الرأي العام الاسلامي، والوظيفة المطلبية التي اضطلعت بها أمام السلطات العمومية والرأي الفرنسي.

فقد كان وعي المجتمع الاسلامي بالجزائر، غداة الحرب الكبرى غير منفصل عن نشاط المثقفين الذين أطلق عليهم في كثير من الأحيان الفتيان الجزائريين jeune algérien".

جل هؤلاء لم يكونوا ذوي تكوين فرنسي فحسب، بل كانوا أيضا موالين لطرائق التفكير ونمط الحياة الفرنسية، ومتطلعين لتشجيع اجرائهم في الدين بمزايا الحضارة الأوروبية.

لقد استثار نشاط هؤلاء الشبان المسلحين خشية الأوساط الأوروبية في الجزائر، التي كانت ترى فيهم خيرة القومية الاسلامية، ومن ثم عناصر خطيرة، تحدد النظام القائم[1].

ومن هؤلاء الأمير خالد كمثال (1875-1936) وهو من أحفاد الأمير عبد القادر تحصل على درجة ضابط من سان سير (فرنسا) عام 1877 ولرفضه التجنس اعتبر ضابطا أهليا، ولما ألم به المرض وتقاعد عام 1919 فضل الاقامة بالجزائر ليتفرغ للنشاط السياسي دفاعا عن بني قومه وبلاده نادى بالمساواة بين الجزائريين والأوروبيين واعادة الاعتبار للأهلي المحتقر، فاختير رئيسا شرفيا لحزب "نجم شمال افريقيا، وعن طريق النجم بدأت فكرة الاستقلال تخامر الأذهان"[2].

وكمثال آخر على الروح الوطنية لدى المثقفين بالفرنسية الذكتور محمد لمين دباغين الذي ولد بحسين داي 1917 بالجزائر العاصمة من عائلة قادمة من شرشال، أنهى دراسة الطب سنة 1941 انخرط سنة 1939 في حزب الشعب، وفي سنة 1943 حكمت عليه فرنسا بعام حبس لرفضه التجنيد الاجباري، وفي سنة 1944 تعاطف مع الشباب الثوريين التابعين لحزب الشعب، ثم شارك في الثورة بدور قيادي وعند الاستقلال استقر بالعلمة (سطيف) وفضل الانسحاب نهائيا من العمل السياسي الى أن توفي يوم 21 جانفي 2003"[3].

وهناك جزائري عريق في الثقافة الفرنسية يشبه بن حبيلس الى حد ما في اندماجيته، وهو الأستاذ عبد الرحمان فارس الذي ولد سنة 1911 بأقبو (بجاية حاليا) زاول دراسته بالمدرسة الابتدائية بأقبو ثم التحق بالكوليج أو الثانوية (ولعل ذلك كان في قسنطينة) ليلتحق بعدها بكلية الحقوق بالعاصمة ويتخرج منها

[1]- علي مراد، المرجع السابق، ص 53.

[2]- محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية، ، نشر ANEPالجزائر، 2012، ص 103.

[3]- حميد عبد القادر، دروب التاريخ، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 13.

متوجها الى الحياة العملية، عمل محضرا قضائيا بسطيف، وكاتب العدل بسيدو (تلمسان) وموثقا بالقل (سكيكدة) ثم بالبرواقية (المدية).

ينتمي فارس الى النخبة الجزائرية المفرنسة أو النخبة الجديدة، بحكم تكوينه وبحكم مداومته على قراءة كتاب الشاب الجزائري الذي ألفه فرحات عباس الذي ينتمي بدوره الى نفس الزمرة.

عند انطلاق الثورة بقي فارس متمسكا بتطبيق سياسة الادماج في جميع الميادين، وفي سنة 1962 وباقتراح من السلطة الفرنسية وموافقة قيادة الثورة الجزائرية، أشرف على عملية استفتاء تقرير المصير، ثم عاد الى نشاطه العادي كموثق ومات سنة 1991"[1].

ليس الانبهار بالحضارة الفرنسية علامة مميزة للمثقفين بالفرنسية فحتى المعربين الخالصين قد أصابهم الانبهار بها، فهذا الشيخ الطيب العقبي في خطاب له بملعب بلكور سنة 1936 يقول: "أيها الاخوان باسمي الخالص وباسم المؤتمر العام أحييكم وأسأل الله أن يديمكم لفعل الخير ويحييكم ويبارك حاضركم ومستقبلكم، حتى تؤدوا واجبكم وتظفروا بمبتغاكم.

ذهبنا الى فرنسا ورجعنا، لماذا ذهبنا ورجعنا، لم نذهب لقضاء مآرب شخصية أو للتفسح والمتعة ولكنا ذهبنا نوابا ورسلا من مؤتمر الاسلام الجزائري، وصلنا في اليوم المعلوم، وما وطئنا أول مرسى حتى رأينا مظاهر الحرية، الحرية الحقة التي لا يمكن للانسان أن يعيش بدونها.

رأينا معهم الديمقراطية التي كانت للمسلمين بمعناها الكامل، قبل أن تكون في غيرهم، اذا كنا هنا مرهقين مظلومين، فهنالك العدالة والحرية، فان نلنا حقوقنا هنا فذاك، والا فلنهاجر جميعا الجزائر ونذهب الى فرنسا، بلاد الحرية حيث ننال حقوقنا كاملة"[2].

التمايز والتماثل بين أفراد النخبة المثقفة في الجزائر على أساس استقلال الجزائر عن فرنسا:

ظهر مصالي الحاج من بين الحاضرين في تجمع أعضاء المؤتمر الاسلامي في بلكور بالجزائر العاصمة سنة 1936، وفاجأ الجميع بالدعوة صراحة الى استقلال الجزائر عن فرنسا، ومنذ ذلك التاريخ استقطب حزب الشعب بقيادة مصالي الحاج نخبة مثقفة أو بالفرنسية أو مزدوجة اللغة ومقتنعة بجدوى فكرة الاستقلال عن فرنسا، وفي الوقت نفسه استمر دعاة الذوبان في فرنسا متمسكين برأيهم. كما استمر

[1]– خالد بو هند، بحوث وقراءات في تاريخ الجزائر ج 2، مكتبة الرشاد، الجزائر، 2009، ص 18.

[2]– أحمد مريوش، الطيب العقبي، نشر دار هومة، الجزائر، 2007، ص 112.

دعاة الاستقلال الحضاري فقط عن فرنسا متمسكين برأيهم، بقيادة النخبة المنتمية لجمعية العلماء ونظام فرحات عباس.[1]

لم يكن على بعض الجزائريين المثقفين بالعربية أو بالفرنسية، من السهل تقبل فكرة الاستقلال عن فرنسا ولذلك ظلوا جامدين أو موالين لفرنسا أبدا أو إلى حين.

إننا في هذا الفصل من بحثنا نسعى إلى رصد مواقف المثقفين للتعبير عن انسجامهم التام مع المساعي الرامية إلى نيل الاستقلال الحضاري والسياسي عن فرنسا، وفي هذا السياق، وبينما نحن في الفصل الأول من سنة 2015 م، فإننا وهذا ضروري، نقرأ حياة أي مثقف جزائري معرب أو مفرنس، أو مزدوج اللغة، على أساس أنه قريب أو بعيد من فكرة الاستقلال الحضاري والسياسي عن فرنسا، مع التذكير بما قلناه في السابق بأنه ليس من الضروري بأن يكون المعرب أكثر وطنية من المعرب، وليس بالضرورة أن يكون المفرنس عميلا لفرنسا، فقد يكون المفرنس أعمق في وطنيته من المعرب.

إن قائمة المتحفظين على الاستقلال عن فرنسا أو المعارضين له طويلة، كما أن قائمة المنسجمين مع المساعي الرامية إلى الاستقلال طويلة.

لقد مر معنا في فصل سابق، اسم منسجم مع المساعي، الرامية إلى الاستقلال عن فرنسا، وهو اسم محمد لمين دباغين وهو مثقف فرانكوفوني بدرجة طبيب من جامعة الجزائر، قد انظم لحزب الشعب سنة 1939 ثم تعاطف مع شبان التحضير للعمل المسلح سنة 1944 الواضح رسميا سنة 1947 باسم المنظمة الخاصة وصولا إلى الثورة المسلحة سنة 1954 والاستقلال سنة 1962 م، كما مر معنا أيضا اسم عبد الرحمان فارس الفرانكوفوني حقوقي من جامعة الجزائر. قد ظل متمسكا بفكرة الاندماج مع فرنسا، ولم ينضم إلى المساعي الرامية إلى نيل الاستقلال عن فرنسا.

فمن منطلق الانسجام أو عدم الانسجام مع المساعي الرامية إلى الاستقلال عن فرنسا، ألف السيد عبد السلام بلعيد كراسة قيمة لحصر النضالات الطلابية عبر مراحل تاريخية وصولا إلى انشاء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، كمجال حيوي لنشاط النخبة المثقفة.

بمبادرة طلابية تم سنة 1919 إنشاء جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، وهذه المبادرة ترمي إلى احياء بشكل أو بآخر ملاحظ تميز الجزائر عن فرنسا وفي سنة 1928 برئاسة فرحات عباس تم استبدال لفظ جمعية بلفظ ودادية، مع المحافظة على نفس التوجهات الأدبية.

[1]– محمد خير الدين، المرجع السابق، ص94.

وفي سنة 1955 وفي الثامن من جويلية بباريس تم إنشاء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بعد عام تقريبا من اندلاع ثورة التحرير الكبرى في الأول نوفمبر 1954 م.

بعدما كان الاعتبار لأي مثقف قائما منذ سنة 1936، على أساس انسجامه أو عدم انسجامه مع المساعي السلمية لنيل الاستقلال عن فرنسا، أصبح الاعتبار لأي مثقف منذ أول نوفمبر 1954، على أساس انسجامه أو عدم انسجامه مع المساعي المسلحة لنيل الاستقلال عن فرنسا، ولا شك في هذا السياق أن طلبة مسلمين عجزوا نسبيا على أن يكونوا أعداء لفرنسا بينما التحق طلبة كثيرون بجبهة التحرير الوطني، إثر نداء وجهته لهم، يوم 19 ماي 1956.[1]

والجدير بالذكر أن السيد فرحات قد تخلى سنة 1956 عن فكرة الاندماج أو الفيدرالية مع فرنسا وتضم إلى جبهة التحرر ليكون رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية[2].

كما أن الشيخ محمد البشير الابراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين آنذاك أصدر من القاهرة نداء دعم ومساندة ومباركة سنة 1954 مباشرة بعد اندلاع هذه الثورة[3].

كان للنخبة المثقفة بالعربية أو بالفرنسية المنتسبة لجمعية العلماء موقف غامض أو متحفظ بالنسبة لفكرة الاستقلال عن فرنسا وقد لاحظ ذلك الرئيس علي كافي في مذكراته معتبرا المدرسة الكتانية في قسنطينة مدرسة حزب الشعب، تضم في صفوفها أبناء المنسجمين مع العمل على قبل الاستقلال وذلك في سنة 1947 بينما كان في ذلك التاريخ معهد ابن باديس لا يقبل بناء المنتسبين لحزب الشعب[4].

أما السيد مسعود بن الشيخ خريج معهد الكتانية فيشير إلى أنه وجد الجو مناسبا في الكتانية للانضمام إلى حزب الشعب المطالب باستقلال الجزائر عن فرنسا ويقول "كنت منتميا سياسيا ونضاليا لحزب الشعب الجزائري، ولكني كنت منتميا عاطفيا وثقافيا لجمعية العلماء المسلمين الجوائريين، قائدة الحركة الاصلاحية الجزائرية"، وقد غادرت قسنطينة في سنة 1951 بعد أن تم اكتشاف المنظمة الخاصة في مدينة تبسة سنة 1950، وهذا ما أدى بالكثير من الزملاء المناضلين في معهد الكتانية إلى الهروب

[1]– عبد السلام بلعيد، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، منشورات ANEP الجزائر 2011، ص 101.

[2]– حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 43.

[3]– محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، الجزائر، 2007، ص449.

[4]– علي كافي، مذكرات، نشر دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 25.

والاختفاء عن أعين السلطات الفرنسية ومنهم من ذهب إلى تونس أو مصر أو المغرب أو الجبال في البوادي وقرب الغابات"[1].

والجدير بالذكر أن الرئيس هواري بومدين في تلك الفترة كان طالبا في معهد الكتانية باسمه الحقيقي بوخروبة محمد، ثم التحق بالأزهر بعد ذلك مشى مع بعض أصحابه.

إن حزب الشعب الجزائري كان يقبل في صفوفه المعربين والمفرنسين ومزدوجي اللغة من النخبة المثقفة في الجزائر، فهو حزب نخبوي وشعبوي في نفس الوقت فلا فضل لديه لمعرب على مفرنس إلا بمدى انسجامه أو عدم انسجامه مع فكرة الاستقلال عن فرنسا، وكذلك الأمر بالنسبة لجبهة التحرير الوطني فلا فضل لديه لمعرب على مفرنس إلا بمدى انسجامه أو عدم انسجامه مع المساعي الثورية لنيل الاستقلال عن فرنسا.

إن المثقف الفرنكوفوني وقع في التباس ذهني وفكري بين فرنسا الحضارية وفرنسا الاستعمارية، وبعد جدل عقلاني قائم على ملاحظات ميدانية استقر به على رفض فكرة الجمع بين فرنسا الحضارية وفرنسا الاستعمارية فحارب فرنسا الاستعمارية بينما المعرب حارب فرنسا الحضارية وفرنسا الاستعمارية في آن واحد، لكنه يتقبل الانفتاح على اللغات الأجنبية دون التركيز على الفرنسية وبالنظر إلى علاقة اللغة بالفكر والحضارة جاء في كتاب النخبة الفرنكوفونية، لغي برفيلي تسجيل لرأيين بالنسبة للغة الفرنسية المثقفين بالفرنسية..

1- رأي مالك حداد حين قال: "إن الخطأ الذي لا يمكن أن يغتفر والذي ارتكبه أولائك الذين ينسبون إلى أنفسهم مهام حضارية هو أنهم سعوا بكل ما أوتوا من وسائل بما فيها التي يمقتها الضمير الانساني إلى إلغاء الثقافة الوطنية من أجل تكريس ثقافتهم، فتلك ليست مجرد غلطة بل هي خيانة لأن إسداء المعارف والعلوم قد استغل من أجل إدراج لقاح ثقافة مريضة عن طريق قتل ثقافة أخرى، وبهذا الشكل تزره البلبلة في العقول كي لا تتمكن من التمييز بين العلم والحضارة ونتيجة لهذا الخلط هي الفوضى العارمة التي يتخبط فيها المثقفون الجزائريون فلا هم قادرون على التواصل مع ثقافتهم ولا هم استوعبوا الثقافة المفروضة عليهم"[2].

يمكن تصنيف مالك حداد بأنه مجرد فرانكوفوني استوعب اللغة الفرنسية لأسباب تاريخية.

---

[1]- علي كافي، المرجع السابق، ص 26.

[2]- مسعود بن الشيخ، اوراق من الذاكرة، نشر المجلس الاسلامي الأعلى، الجزائر، 2011، ص 51،

2- رأي مولود معمري حين يقول: " إن اللغة الفرنسية لا تمثل بالنسبة إلي لغة العدو الممقوتة إنما تمثل أداة تحرر لا مثيل لها، وهي فوق ذلك أداة اتصال مع بقية العالم واعتقد أنها تترجم عن مكنون نفوسنا أكثر مما تخونه"[1].

هناك شبهة تقتصر على نظر مريب ومحدود لكل فرانكوفوني بأنه وريث حضارة وثقافة فرنسا ومن ثم لا يمكن الوثوق فيه، وهذه النظرة القاصرة جعلت القادة الميدانيين للثورة يتخلصون من كثير من الطلبة الجامعيين والثانويين الذين التحقوا بالجبال بعد 19 ماي 1956 ومن اللذين وقعوا في هذه النظرة القاصرة العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة[2].

لكن هذه الأزمة سرعان ما تبددت وتمكن المثقفون الفرنكوفونيون من تقلد مناصب قيادية في الحكومة المؤقتة ومنهم الطالب محمد بن يحيى خريج الجامعة والذي شارك بعزم في مفاوضات إيفيان من أجل استقلال الجزائر سنة 1962 بعد سقوط آلاف الشهداء من الجزائريين الأميين والمثقفين بالعربية أو بالفرنسية أو مزدوجي اللغة، فالعبرة بالمواقف والمعاني وليست بالألفاظ والمباني، والتاريخ يسير.

[1]- غي برفيلي، المرجع السابق، ص 128.

[2]- جودي أتومي، العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، صدرعن يوميات مجاهد، الجزائر، 2005، ص 189.

الفصل الرابع:

الملامح العامة للجزائر بعد الاستقلال

المبحث الأول: الملامح الاقتصادية والاجتماعية

السياسة الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية في جزائر الاستقلال

في العهد الاستعماري الفرنسي الذي دام أكثر من قرن، كان المواطن الجزائري في خدمة الاقتصاد المفضي إلى نتائج الرفاهية لفائدة المستوطنين والموالين لهم.

وبعد الاستقلال مباشرة، اعتمد قادة الثورة فلسفة جديدة لتنظيم المجتمع، تقوم على جعل الاقتصاد في خدمة الإنسان الجزائري الذي كان قبل ذلك مجرد خادم مستهلك الجهد في فلسفة تقوم على جعل الإنسان في خدمة الاقتصاد.

الفلسفة التي تقوم على جعل الاقتصاد في خدمة الإنسان تقررت في برنامج طرابلس في جوان 1962 تحت عنوان "الاشتراكية" وبموجب هذه الفلسفة تم تسطير أهداف ينبغي الوصول إليها عن طريق النظام الاقتصادي.و هي الأهداف الرئيسية التي تتمحور في:

- مجانية التعليم والعلاج وبناء المستوصفات والمدارس والمستشفيات.
- خلق مناصب شغل لامتصاص البطالة المتفشية آنذاك بمليوني بطال سنة 1963. [1]
- الدعم الواسع لأسعار المواد الاستهلاكية وإنشاء أسواق الفلاح والفضاءات التجارية الكبرى، في عهد الرئيس هواري بومدين الذي كرس هذه الأهداف ضمن الميثاق الوطني الذي اعتمد بعد استفتاء شعبي جرى يوم 27 جوان1976.

وهذا الميثاق هو امتداد فكري وسياسي لميثاق الجزائر الذي اعتمد في أفريل سنة 1964م في عهد الرئيس احمد بن بلة[2] المعروف باستغراقه في النزوع الاشتراكي لفائدة الطبقة العاملة لتحررها من الاستغلال البورجوازي.

[1]- كريمة بوبكر، مرجع سابق، ص 100-103.

[2]- محمد خليفة، احمد بن بلة، دار الترناتيف، الجزائر، 1985، ص، 221-229.

و قد تبنت الجزائر ابتداء من سنة 1967م إستراتيجية للتنمية الشاملة في، وذلك إطار سلسلة من المخططات التنموية، بدءا من المخطط الثلاثي وكانت هذه الإستراتيجية تستمد جذورها من المذهب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للثورة.

وهذه التحولات رصدها بالتفصيل الدكتور طاهر محمد بوشلوش في دراسة معمقة بعنوان" التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري1967-1999.

"لأن مئة واثنين وثلاثين سنة من الاحتلال الاستيطاني لا يمكن محو أثارها بين عشية وضحاها، بل لابد من ثورة مستمرة لقلع كل الرواسب المادية والفكرية والاجتماعية التي خلفتها عهود الاستعمار الاستيطاني، لان الأمر لم يكن يتعلق بتحرير الأرض فقط ولكن كان يعني الإنسان فوق كل شيء."[1]

و بمقتضى الفلسفة التي تقول:" لجعل الاقتصاد في خدمة الإنسان" اصدر مجلس الثورة بقيادة هواري بومدين ميثاق الثورة الزراعية في08 نوفمبر1971، والذي بموجبه تحددت المبادئ والأهداف الأساسية:

المادة الأولى: الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها.

تستهدف الثورة الزراعية القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

المادة 12 تحدث الدولة القواعد الآيلة لتحسين شروط المعيشة في الأرياف ولا سيما في ميادين السكن والصحة والتعليم وفي سياق نفس المادة كان مشروع يهدف إلى بناء ألف قرية اشتراكية لكن هذا المشروع توقف بعد وفاة الرئيس هواري بومدين ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد الذي احدث نظاما ليبراليا يقوم على الحرية السياسية والاقتصادية خلافا لسياسة بومدين القائمة على ركائز ثلاثة:

[1]- طاهر محمد بوشلوش، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري(1967-1999)، نشر دار مرابط، الجزائر، 2008، ص179.

1- ثورة ثقافية

2- ثورة زراعية

3- ثورة صناعية.

وقد كانت السياسة الاقتصادية البومدينية معتمدة اعتمادا شبه كلي على الصناعة البترولية وعائداتها، متبعة مخططات اقتصادية، وهي المخطط الثلاثي(1967-1969) والمخطط الرباعي الأول(1970-1974) والمخطط الرباعي الثاني(1974-1987) وهي مخططات الاستثمار الصناعي.

و قد تطور هذا الميدان تطورا هائلا، فحسب إحصاء 1977، فقد ارتفع الاقتصاد من 4,7 مليار دينار في المخطط الثلاثي إلى 6,1 مليار دينار في المخطط الرباعي الثاني إلى 66 مليار دينار عام 1978. وبعد وفاة الرئيس بومدين شرع النظام السياسي في الجزائر في عمليات تعد واسعة، تجسد أهمها في عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات الصناعية التابعة للدولة باعتبارها نقاط ضعف النظام السابق لكونه استند على خزينة الدولة وليس على ضوابط الاقتصاد الإنتاجي بالإضافة إلى توظيف العمال بطريقة أكثر مما نحتاجه المؤسسة في النظام الاشتراكي بموجب قانون سمي" القانون الأساسي العام للعامل الصادر في 05 أوت 1978"

حيث بلغ عدد السكان حوالي 18 نسمة، الأمر الذي فاقم أزمة السكن والنقل مع ارتفاع الديون إلى مليار سنة 1988.

1. إن النتائج الوخيمة للسياسة المتبعة في شكل إعادة الهيكلة للمؤسسات وتسريح للعمال بغية التحكم في الاقتصاد الحقيقي للمؤسسة، أدت إلى توترات اجتماعية وسياسية أملت على المسؤولين صياغة دستور جديد في فيفري 1989م، بنص على تدعيم الديمقراطية والتعددية الحزبية والجهوية، لكن النخبة الحاكمة لم تكن في المستوى الذي يجعلها قادرة على استشراف تحولات اجتماعية وسياسية تهدد استقرار البلاد عقب استقالة الشاذلي بن جديد وقيام المجلس الأعلى للدولة في مرحلة الرئيس اليامين زروال وصولا إلى مرحلة الرئيس عبد العزيز

بوتفليقة الذي عالج الأزمة بسياسة المصالحة والسعي الحثيث للتخلص النهائي من تبعية الجزائر للديون الخارجية وذلك منذ انتخابه رئيسا للجمهورية سنة 1999 إلى غاية اليوم في عهدته الرابعة 2015م، محققا انجازات ضخمة في السكن وشبكة الطرق ورغم ذلك تعرضت سياسته إلى تحفظات وانتقادات من مختلف أطياف المشهد السياسي في الجزائر[1].

2. طبيعة المجتمع الجديد:

اعتبرت الثورة ميلادا لمجتمع جديد ومختلف أيّده الشعب بكلّ طبقاته وشرائحه، ممّا أدى إلى إنتاج مجتمع ما بعد الاستقلال، فترة الثورة وعظمتها التاريخية مكنّت من التمسك بمقوماته الشخصية مع التغيير في سلوكاته بحكم تغيّر الزمن وأحداثه، فطريقة الفرحة بالاستقلال وتعبيره عن أحاسيسه، والتي بدت في ظاهرها انحلال سكتت عنه السلطة واعتبرته طبيعيا، أثار حفيظة التيّار الإسلامي الذي رأى أنّه تدمير للكيان الاجتماعي وتمزق للنسيج الأخلاقي للمجتمع، بصرف الشباب الجزائري عن ثقافته وأصالته وقضاياه المصيرية والتفاعل مع الثقافة الأوربية، فهي خالفت الصورة التي كوّنتها العلماء وأرادوا بها إصلاح المجتمع منذ 1923، ويرجع ردّ فعل التيّار الإسلامي إلى حقيقتين:[2]

[1]– خالد شايب بوتفليقة الرئيس حصيلة، ترجمة عبد الرحمان كابويا، دار الحكمة، الجزائر 2004، ص28–199.

[2]– محمّد بغداد، من الفتنة إلى المصالحة، دار الحكمة،الجزائر، 2005، ص86.

أوّلهما: إنصدامهم بعدم تحقق الجهود الإصلاحية التي كانت ترمي إلى الوصول لمجتمع مستواه من مستوى التراث الموجود في السيرة والصحابة في مجتمع ساده الحياء والمحافظة قبل الاحتلال، لنجد أنّ جمعية العلماء المسلمين ناضلت منذ سنة 1913 لتجد أنّها لم تحقق شيئا خاصة في مجال الأخلاق.

و ثانيهما: إبعاد إطارات التيّار الإسلامي من أجهزة السّلطة وتعويضهم بآخرين لم يكونوا في مستوى التضحيات الشعب أثناء الثورة، وهو ما سجّله الإبراهيمي في بيان 1964م: قد آن للمسؤولين أنّ المثل في النزاهة وألاّ يقيموا وزنا للتضحية والكفاءة أن تكون المصلحة العامة هي أساس الاعتبار عندهم (74).

و هو نقد موّجه للسّلطة التي عيّنت من لا يمتلكون قبول رضاء العلماء، حيث أنّهم ليسوا بمستوى التضحية والكفاءة واعتبرهم انتهازيين، ووجودهم كان سببا في وصول البلاد إلى حافة الخطورة.

و لهذا فإنّ نقطة الصّراع التي شكلّت اهتمام العلماء والتيار الإسلامي هو تناقض صورتين لمجتمع واحد، صور المجتمع الفاضل في أذهان دعاة التيّار الإسلامي وضرورة المجتمع الجديد في واقع يعيش فيه وهو فرق زمني كبير لا ينتج إلاّ الصّراع الذي حدث بين السّلطة والتيّار الإسلامي.[1]

[1]- محمّد بغداد، المرجع السابق، ص84.

و قد شكّل الصدام بين الإخوان المسلمين والنظام الناصري في مصر، نقطة تحوّل هامّة أثرت على الحركة الإسلامية في مصر، لتنتشر خارجها ولتصل نتائجها إلى الجزائر من خلال تضامن جمعية القيم مع الإخوان المسلمين ومراسلة النظام الناصري لاسيما في مراسلة لتخفيف أحكام المحاكم العسكرية ضدّ الإخوان وعلى رأسهم "إدشد قطب" الذي صدر بحقّه الإعدام مخلفا استياءا عاما من النظام الناصري.

و نظرا لغياب الاتصالات ووسائل الإعلام صوّر هذا الصّدام على أنّه بين المسلمين وأعدائهم متبلورا في صراع الحق مع الباطل، ممّا ولّد تلّوث القومية العربية ة الاشتراكية بدماء الإخوان لتصل إلى أقطار أخرى في شكل جريمة بيد جلاد مدعوم بأعداء الإسلام والذي أنتج كرها لهذا النظام وتضامنا قوّيا من خلال الإقبال على كتب "سيّد قطب" والترويج لأدبيات الإخوان المسلمين الذي تعزّز بوصول إطارات الإخوان إلى الجزائر من خلال التعاون في مجال التعلّم بين الجزائر والدول العربية.

كما كانت هزيمة 1967 ضربة قاضية اعتبرت انتقام من الله للنظام الناصري لابتعاده على الشريعة الإسلامية واضطهاد العلماء والمصلحين (78) كما اعتبرت وصمة عار للأنظمة العربية التي لم تتخذ الإسلام أساسا لها.

أمّا في سنة 1966 فقد كانت الندوات الفكرية في المنزل كحل للابتعاد عن الصراع مع السلطة مكونة إطارات مستقبلية فاعلة.[1]

في هذه الأثناء ظهر ما يعرف بجماعة الدعوة والتبليغ، حيث أقام السيّد محفوظ نحناح حلقات مسجديه بالعاصمة تتناول كتاب "ظلام من الغرب" للشيخ محمّد الغزالي أبرز شخصيات حركة الإخوان المسلمين وأكثرهم شعبية، لتبدأ مظاهر الصدام الإسلامي اليساري خاصة في الجامعة المركزية.

[1] محمد بغداد. مرجع سابق ص88.

لتتوّج جهود جماعة التبليغ والندوات مالك بن نبي وحلقات محفوظ نحناح سنة 1986 وبتأسيس أوّل مسجد في الجامعة ليبدأ في هذه الأثناء الشيخ عمر العرباوي حلقاته السرّية في الحرّاس بعنوان "معركة المصير الإسلامي والشيوعية".

لتتطوّر الندوات الفكرية لمالك بن نبي إلى مستوى المؤتمر الذي يعقده ببيته بعنوان: "التعرف على الفكر الإسلامي"، التي طبعها حضور جامعيين من الطلبة على رأسهم "محفوظ نحناح"، على عكس جماعة الدعوة والتبليغ وحلقات الشيخ العرباوي التي كانت تهتم بالمؤثرات الخارجية، وهو في مرحلة الصراع مع السلطة القامعة له.

لنجد المفكّر ة الباحث جورج راسي يرى أنّ التوّجه الأحولي هذا هو الوجه الآخر لثورة الفكرية.[1]

نخب ريفية في وسط حضاري

الإنسان ابن بيئته التي ستمد منها اللغة والأفكار والتصورات، فإذا انتقل من بيئة إلى أخرى فانه يجد صعوبة في التكيف مع البيئة الجديدة، ومن هنا ينشا التقابل الجدلي بين الريف وأهله المحافظين أو الملتزمين وبين المدينة وأهلها المتفتحين على بعضهم وعلى العالم، وقد يقع التقابل الجدلي تحت عدة عناوين، وكل عنوان منها مرتبط يحدث أو وضع، لكن الهدف واحد، يتمثل في إصرار كل عنصر جدلي على حماية شخصيته من التماثل في شخصية الآخر، ومن هنا تنبثق الحركات الجمعوية والسياسية. والجزائر بما فيها من تصورات وتطورات لا تخرج عن مسار التقابل الجدلي بين الريف والمدينة، تحت عناوين مشهورة: الرجعية والتقدمية، التعريب والفرنسة، حرمة المرأة، الإسلام والعلمانية، الأصالة والتفتح، الحداثة والعصرنة.

البعض يقدم لنا تصورات أو فقهيات ريفية على أنها هي الإسلام، والبعض الآخر يقدم لنا تصورات وأراء مدينية على أنها هي الديمقراطية. وقد يتورط هؤلاء في حداثة أو عصرنة

[1]- جور الراسي، الدين والدولة في الجزائر، دار القصبة،الجزائر، 2008،ص 288.

مشبوهة كما قد يتورط الأولون في سلفية مشبوهة. أما الذين تخلصوا من الرواسب الريفية وبحكم تحفظهم أو تخوفهم من العصرنة والحداثة فإنهم يقدمون لنا فكرة" الوسطية" في إطار ما يسمى بالأصالة والتفتح.

إن حركة التقابل الجدلي بين الريف والمدينة كانت قائمة أثناء الاحتلال الفرنسي، ولم تتوقف هذه الحركية غداة الاستقلال سنة 1962م، وإنما استمرت بمشاركة أطراف وتحت عناوين عديدة يمكن رصدها اليوم في 2015م.

هذا وقد عبر الرئيس هواري بومدين سنة 1976، خلال ندوة الميثاق الوطني عن قلقه من التقابل الجدلي بين الريف والمدينة فقال:" ولقد كان إلحاح المواطنين على قضية الإسلام تعبيرا قويا عن التمسك بشخصيتهم وأصالتهم، ومن الخطأ الفادح أن يعتبر البعض ذلك من الأفكار الرجعية،هناك حقيقة بعض الملتزمين الذين عجزوا عن فهم الدين فهما حقيقيا، وعن مسايرة العصر والتجارب مع التطور، وظلوا متشبثين بأفكار وخرافات وأوهام ليست من الدين في شيء،و حاولوا استخدامه لمصالحهم الخاصة ولكن هؤلاء لا يمتلكون الإسلام على حقيقته، وكما يؤمن به ويتطلع إليه الشعب الجزائري، الإسلام الذي يدعو للعدل والمساواة وعدم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وينادي بتوزيع الثروة الوطنية بصفة عادلة ولا يقبل بأي وساطة بين العبد وربه[1].

إن الماركسية تقوم على رصد التقابل الجدلي بين العمال والملاك[1]، أما فكرة التقابل الجدلي بين الريف والمدينة فإنها تؤدي إلى التقابل الجدلي بين العامل ذي المنشأ الريفي وبين العامل ذي المنشأ المديني وصولا إلى حصر مدى التمايز والتماثل بين هذا وذلك وبالقياس على ذلك نلاحظ[2]:

1- التقابل الجدلي بين المعرب والمفرنس يخفي تحته تقابلا جدليا بين ريفي ومديني.

---

[1]- هواري بومدين، (خطاب) الجزء السابع، مطبعة الشعب الصحافة،الجزائر،1977، ص 69.

[2]- محمد مناد، من أجل علم اجتماع سياسي، الجزء الأول، نشر الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،،1985 ص 90-109.

حيث أن المعرب في الغالب يعبر عن ريفيته بالبراعة في المسائل الأدبية والاجتماعية بينما المفرنس يعبر عن تمرسه بحياة المدينة بالبراعة في المسائل العلمية والتقنية.

ومن هذه المقارنة يتبين لنا أن حركة التعريب في الجزائر ناجحة في مختلف الميادين في الجوانب الأدبية إن لم نقل العاطفية لأن المسؤولين المعربين في الغالب من أصول ريفية. ولأن اللغة العربية في ذاتها تخلفت لأسباب تاريخية عن مسايرة التطور العلمي وربما تكون الترجمة طريقة فعالة لتعويض النقص العلمي الذي تعاني منه اللغة العربية.

لقد نجحت حركة التعريب في الجزائر نجاحا مساريا للحجم العلمي أو المعلوماتي الذي تتضمنه اللغة العربية، فليس من المعقول أن ننتظر من اللغة العربية شيئا غير موجود فيها.

2- التقابل الجدلي بين المفرنس الريفي والمفرنس المديني يخفي تحته ميل المفرنس الريفي إلى المسائل الأدبية والاجتماعية بينما يميل المفرنس المديني إلى المسائل العلمية النفسية. وفي هذا المنظور يندرج التقابل الجدلي بين المترجم الريفي والمترجم المديني، بناء على ما سبق يتقرر لدينا أنه كل تمايز بين طرفين إنما يندرج في فكرة التقابل الجدلي بين الريف والمدينة.[1]

3- التقابل بين المدينة القديمة والمدينة الجديدة يندرج في مجال التقابل الجدلي بين الريف والمدينة، لأن المدينة القديمة إنما هي ريف بالنسبة للحديثة الجديدة.[2]

[1]- جون مينو، الجماعات الضاغطة (ترجمة بهيج شعبان)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1971، ص 29-73.

[2]- عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981،ص 345.

المبحث الثاني: الملامح الثقافية والسياسية

دواعي و آفاق التعريب في جزائر الاستقلال

إذا كانت ثورة نوفمبر 1954 تتدرج في معركة الاستقلال السياسي، فان برامج التعريب تتدرج في حركة الاستقلال الحضاري عن فرنسا، ولن يتحقق الاستقلال الحضاري إلا بتعميم اللغة العربية عبر المواقع السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية وفي هذا الشأن اجتهد السيد عبد الرحمن سلامة على إصدار كتاب التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية. ومن هذا الكتاب نستخلص الخطوط العريضة للتعريب، التي انتفضت عن الندوة الوطنية الأولى للتعريب المنعقدة من 14الى 17 ماي 1975 بقصر الأمم وأصدرت التوصيات التالية[1]:

1-الاقتصار ابتداء من سنة 1975 على تحضير جميع إطارات التعليم والتربية والتكوين، سواء كانوا مدرسين أو إداريين باللغة العربية رأسا، فإذا تعذر إيجاد المكونين لهذه الإطارات باللغة العربية يمكن استعمال اللغة الأجنبية في التكوين بشرط إعداد المنخرطين فيها للعمل باللغة العربية.

2- الشروع ابتداء من سنة 1975-1976 في حملة واسعة لتحويل الإطارات العلمية التي تمارس الآن مهامها باللغة الأجنبية، حيث تكون قادرة على التعليم باللغة العربية في حدود سنة 1980.

3- العمل على أن تكون اللغة العربية هي لغة التعليم والتدريس في جميع مراكز ومؤسسات التكوين المهني: الإداري والاقتصادي والتقني التي تستطيل الحاصلين على شهادة التعليم المتوسط وما دونها وذلك خلال المرحلة التي تنتهي عام 1978. وكذا الحاصلين على شهادة البكالوريا وما في مستواها وذلك أثناء المرحلة التي تنتهي في سنة 1980.

[1]- عبد الرحمن سلامة، التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1981، ص70-76.

4- أن تعمل جميع المؤسسات الإدارية وهيئات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على تعاليم اللغة العربية الوطنية، طبقا للخطة التي اقترحتها اللجنة الوطنية للتعريب.

5-اتخاذ اللغة العربية وحدها أداة للتدريس في المدرسة الوطنية للإدارة والمدرسة العليا للإطارات ابتداء من السنة الدراسية القادمة1975-1976، على أن يتم التعريب بالتدرج سنة بعد سنة، ويمكن إبقاء اللغة الأجنبية في تدريس بعض المواد شريطة أن يبدأ الطلبة العمل باللغة العربية وحدها اثر تخرجهم.

6- رفع نسبة الأقسام المعربة في النظام التربوي التابع لوزارة التعليم الابتدائي والثانوي من الثلث إلى النصف خلال المرحلة الأولى التي تنتهي في عام 1978، وكذا تنسيق الجهود بين

وزارة التعليم الابتدائي والثانوي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتوفير الإطارات الكافية في الاختصاصات العلمية لإنجاز التعريب الشامل للمدرسة الجزائرية بمختلف مراحلها في نهاية المرحلة الثالثة أي في عام 1982.

7-إلغاء الازدواجية في لغة التدريس بالنسبة للفروع التالية للتعليم العالي والتي تظم شعبا معربة وأخرى غير معربة، والعمل على توحيدها بتعريب ثلثي المقررات الدراسية منها على الأقل، أما الثلث الباقي فيمكن التدريس فيه مؤقتا باللغات الأجنبية، وتشمل هذه التوصية المعاهد المفتوحة حاليا مثل علوم التربية والحقوق والصحافة والاجتماع والتجارة وعلم النفي والعلوم السياسية والجغرافيا والعلوم الاقتصادية والمعاهد التي نشاطها في وزارات أخرى أو تستحدث في المستقبل.

8- الشروع في تعريب معهد علم النفس التطبيقي تعريبا شاملا خلال المرحلة الأولى التي تنتهي سنة 1978 على انه يمكن تدريس احد المقررات الدراسية في كل سداسي بلغة أجنبية.

9- توسيع الشعب المعربة في المعاهد العليا خلال المرحلة الأولى بحيث يتمكن جميع الحائزين على شهادة البكالوريا العلمية والرياضية المعربة من الالتحاق بها.

وتدعيم هذه الأقسام المعربة بحيث يكون مستوى التأطير فيها لا يقل في شيء عن مستوى الأقسام الأخرى، بتعريب مقرر دراسي على الأقل في كل سداسي لجميع الفروع الفيزياء والكيمياء والأحياء والرياضيات التي تعتمد على الفرنسية في التدريس على أن يتم تعريبها تعريبا شاملا في نهاية المرحلة الثالثة التي تنتهي في سنة1982.

10- الشروع في تعريب بعض المقررات الدراسية في الطب والصيدلة والهندسة وغيرها من المعاهد التقنية العالية وذلك أثناء المرحلة الثالثة1978-1980.

11- توصي الندوة بأن تكون لغة التدريس في مدراس التعليم الفلاحي لارتباطه بالفلاحين هي اللغة العربية.

12- أن تعمل الجهات المختصة على ضبط وظيفة اللغات الأجنبية بحيث لا تزاحم في نشئ اللغة الوطنية، بحيث تخدم الهدف المسطر لها الذي يتمثل خاصة في اتخاذها أداة تفتح على ثقافات العالم ومنجزاته في البحث العلمي والتكنولوجي، وباختصار مدة تعليم اللغة الأجنبية في التعليم الابتدائي على أن تدرس هذه القضية بالتعاون بين اللجنة الوطنية للتعريب ووزارة التعليم الابتدائي والثانوي.

13- تعريب مؤسسات رياض الأطفال.

14- تكوين معلمي الخط.

15- تكوين لجنة للتنسيق فيما يتعلق بجلب الإطارات من الخارج للاستعانة بها في التعليم والتكوين باللغة العربية.

16-إدراج عملية التعريب ضمن المهام الأساسية للخدمة الوطنية.

17- أن تكون كل المستوردات من منتجات وتجهيزات مصحوبة بمواصفات وبيانات مكتوبة باللغة العربية إلى جانب اللغات الأخرى.

18- إخضاع التكوين باللغة العربية لكل عمليات التدريب التي تتضمنها العقود المتكاملة والاتفاقيات التي تبرمها الشركات الوطنية مع المؤسسات الأجنبية بخصوص الانجازات الاقتصادية وذلك بالاتفاق مع الوزارات المكلفة بالتربية والتعليم كل في نطاقه اختصاصه.

19- ضرورة وضع حد عاجل لانتساب أبناء الجزائريين إلى المدارس التي تفتحها البعثات الأجنبية الموجودة بالجزائر لفائدة أبناء جاليتها.

20- فتح المجال أمام خريجي الأقسام المعربة للمشاركة في البعثات الدراسية والتكوينية الموفدة إلى الخارج وإعطاء الأولوية للحاصلين على مستور أحسن في اللغة العربية بالنسبة لغير المعربين قصد الاستفادة منهم جميعا اثر عودتهم في عملية التعريب وتطوير اللغة العربية على أن يستثنى من هذا الإجراء أبناء المهاجرين الذين تابعوا دراستهم خارج الوطن.

و عن مستقبل التعريب يقول السيد عبد الرحمن سلامة مقتنعا بنجاح التعريب:

" لا شك أن مستقبل الجزائر كدولة عربية تقدمية مناضلة يتوقف بالدرجة الأولى على مدى نجاحها في تحقيق عملية التعريب والثورة الثقافية.[1]

و الواقع أن النتائج التي تحققت حتى الآن في مختلف مظاهر الحياة اليومية والمؤسسات الوطنية والرسمية تجعل الإنسان يشعر بالتغير الشامل الذي طرا على الواقع الجزائري ويحس بروح العروبة النابض رغم بعض مظاهر التفرنس.

و الأشواط التي قطعتها حركة التعريب تؤكد فعلا أن تعريب الجزائر لم يعد حلما أو أملا، بل حقيقة جسدتها الأحداث عملا.

و مهما يكن من أمر فان مستقبل التعريب واضحا، ولم تعد القضية محرجة كما كانت في وقت مضى بقدر ما أصبحت مفخرة من مفاخر الثورة الجزائرية التي سجلت صفحاتها بأحرف من نار ونور."

[1]- نفس المرجع السابق، ص97.

انقسامية النخبة وقطاعية الدولة :

نوعية الاستعمار الاستطاني الطويل الذي كان من نتائجه المباشرة تحطيم البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع التقليدي وبناء مجتمع كلونيالي (عصري) بخصائص محددة في المرحلة الثانيةى، يمكن ان يمدنا بالاطار العام حسب الباحث جابي ناصر الذي تمت فيه عملية الانتاج واعادة الانتاج .

وداخل هذه الخصوصيات التاريخية المتميزة بالفقر الثقافي والازدواجية تكونت ارضية التي اطرت عملية انتاج النخبة بمفهومها الواسع ومنحها الكثير من صفاتها، منها تلك الانقسامية التي ميزت ولا تزال تميز المثقف والمتعلم الجزائري عن غيره من المثقفين ومتعلمي المجتمعات العربية المتشابهة ختى تلك التي عرفت اوضاعا استعمارية متشابهة، او قريبة من الحالة الجزائرية كبلدان المغرب العربي،تونس والمغرب .[1]

فقد تكفلت المدرسة الفرنسية بانتاج مثقف او متعلم لا يحسن في الغالب الاعم الى اللغة الفرنسية .

وفي المقابل نجد عملية تكوين متوازية حاولت القيام بها مؤسسات اهلية اعتمادا على المكانيات المتواضعة للمجتمع الجزائري لانتاج متعام باللغة العربية .

وانطلقت اذن عملية الانتاج واعادة الانتاج المتعلم المثقف الانقسامي بلغتين مختلفتين في مؤسستين مختلفتين .

في اداء مهام ووظائف مختلفة في فضاءات مختلفة هي الاخرى انعكست على توعية وكثافة العلاقة مع المجتمع ومختلف فئاته الاجتماعية وهو نفس الشيئ الذي يمكن قوله حول توعية العلاقات مع الدولة ومؤسساتها قبل وبعد الاستقلال .

– لنرى نفس المنظومة التعليمية والذي كان يمكن ان يقوم بعملية الوصل، كانت محدودة واستثنائية، المدرسين على سبيل المثال.

[1]– ناصر جابي، الجزائر: الدولة والنخبة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2006، ص 14.

فالمنطق الذي ساد هو منطق الانقسام بدل منطق التكامل، ليس على مستوى مؤسسات الانتاج فقط بل كذلك على مستوى المنتوج والوظائف والعلاقات مع المجتمع، فاصبح من الشائع ان يهتم المثقف او المتعلم المعرب الديني او الشبه الديني بمواضيع التاريخ والدين والمراة وكل ماله علاقة بالجوانب الثقافية والايديولوجية التي ليس من حق المثقف المفرنس في المقابل التعامل معها، وابداء الراي فيها الا استثناء.

هذه الانقسامية في المهام والاهتمامات التي كان لها تاثير مباشر على شرعية كل طرف في تعامله اليومي مع مختلف شرائح المجتمع خاصة الشعبية منها فالمثقف الذي يكتب ويتعامل بالعربية له حق ومشروعية التعامل مع هذه القضايا الثقافية والدينية عكس الذي يكتب ويتعامل بالفرنسية، الذي اختار في المقابل مواضيع تدخل واهتمامات مختلفة وانعكست هي الاخرى على نوع الشرعية التي يتمتع بها في اعين مختلف فئات المجتمع، هذا الوضع الذي انعكس ذاخل المؤسسات وخارجها.

- وبوادر القطاعية التي كانت متواجدة داخل المؤسسات الثورية والحركة الووطنية قبلها تكرست واعاد انتاجها بطريقة واسعة بعد الاستقلال[1].

- مما منح من الشرعية لهذا الواقع الثقافي ن الذي تم تغليب الطابع البراغماتي في عملية التعامل معه تحت ضغط الحاجة والفقر الثقافي، فقد رفضت الجزائر المستقلة ونخبها الحاكمة فتح نقاش حول المسالة الثقافية واللغوية في الجزائر وتداعياتها السياسية،فتم التعامل مع الدولة الوطنية وليدة الاستقلال كقطاعات مختلفة وليس كجسم واحد متكامل، منحت قطاعاته المختلفة لمثقف/ متعلم محدد على اساس لغوي وقيمي، فكان من نصيب المثقف المعرب كل القطاعات ذات العلاقة بالدين والايديولوجية والتاريخ بالعتبار النظرة السائدة العربية كلغة اخرى،دين وتراث، وتعامل واسع مع الفئات الشعبية بهدف تاطيرها السياسي والايديولوجي .

[1]- ناصر جابي، المرجع السابق، ص 15-17.

- في الوقت الذي منحت فيه قطاعات الصناعة والادارة والتسيير الى المثقف المتعلم باللغة الفرنسية،اعتامدا على نفس النظرة القيمية التي تم النظر اليها كلغة علم وتقنية وتسير – لغة الخبر –

- كان من نتائج هذه القطاعية كما يمكن ان نتوقع ضعف الدولة التي تفتقد الكثير من شروط التجانس بين مختلف مؤسساتها في علاقاتها فيما بينها، وفي علاقاتها بالمجتمع بمختلف فئاته الاجتماعية، كما اندلعت حرب مواقع شرسة بين مختلف النخب المتواجدة ضمن هذه القطاعات وفيما بينها جراء النزعة في التوسع وتدعيم المواقع لدى النخب.

- مما خلق جو شبه حرب دائمة تعيشها مؤسسات الدولة نفسها، فكما كان منتظرا لم يقبل الكثير من الفئات هذه المواقع الممنوحة لها وطالبت بتوسيع مجال تدخلها، مما خلق جوا من الصراع لمتعدد الأشكال الخفي والمستتر داخل وخارج مؤسسات الدولة واستغلت فيه مشكلات الشعب والصعوبات المختلفة المرتبطة بالقطاع وتلك المتعلقة بالأداء، العام للدولة في مختلف المجالات، فقد حاولت كل فئة أن تستغل ضف مساعد للتوسع على حساب الفئات الأخرى .

- وأزمة إعادة الإنتاج في هذا الجو المضطرب والمؤزم اجتماعيا واقتصاديا، جعلت نفس الأطراف والأجيال توجه انظارها نحو المدرسة باعتبارها مجال اعادة الانتاج الأساسي[1]، الذي قلت من سيطرة جزء من النخبة المفرنسة،لبعض الوقت في ايطار التقسيم القطاعي للدولة وهياكلها فهل ستكون هذه الفترة محطة اخرى لاعادة انتاج القطاعية اعتمادا موازين قوة جديدة مدعومة دوليا ومحليا، ام ستكون فرصة لاعادة النظر اصلا في قطاعية الدولة الوطنية وانقسامية نخبها الحاكمة، ليس من خلال طرح ملف المدرسة فقط بل بالتركيز ايضا على وظيفتين اساسيتين يريد منطق الانقسامية السائد لدى الاجيال الانقسامية المتحكمة في مقاليد السلطة ان يكونا في تناقض –وظيفتا التنشئة الاجتماعية

[1]– ناصر جابي، موطنة دون استئذان، دار الشهاب، الجزائر، 2005، ص 159.

التي يركز عليها الطرف المعرب مقابل وظيفة التاهيل التي كانت من نصيب اهتمام النخب المفرنسة –داخل كل مدرسة، بل من خلال محاولة القطيعة مع منطق الانقسامية الثقافية واللغوية السائد على مستوى الاجيال الكبيرة في السن من النخب والمسيطرة سياسيا[1].

- المسألة اللغوية التي بدات في الارتباط اكثر فاكثر بالكثير من الابعاد الاجتماعية والاقتصادية كالتحكم في اللغات الاجنبية، تحول الى وسيلة حرز اجتماعي واضح لهذه الاجيال الصغيرة من الجزائريين ابناء الاستقلال، الفرز الذي سيكون موضوعيا لصالح ابناء الفئات المرضية الوسطى التي تتعامل داخل المنزل باللغة الفرنسية على حساب الكثير من ابناء الاوساط الشعبية والريفية التي ستعيش حالة اقصاء بفعل اللغة ليس داخل المنظومة التعليمية، بل داخل عالم الشغل والحياة المهنية على وجه الخصوص عمليات فرز وما تفرضه من اقصاء سيكون اكبر بعد توجه هذه الفئات الوسطى الحضرية والعليا منها على وجه الخصوص الى تكوين مدارس وحتى جامعات خاصة ودولية قد تتحول في الوقت الذي تعيش فيه المنظومة التعليمية العامة حالة اختناق المؤسسات لاعادة انتاج التمايز الاجتماعي في المجتمع الجزائري الذي سينطلق في السير باكثر من سرعة.

- المعارضة والتوزيع الاجتماعي للسلطة :

- لم تنجح بلادنا على الرغم من ثورتنا العظيمة من ظاهرة أصابت اغلب بلدان العالم الثالث وهي قمع المعارضة وإجبارها على العمل من الخارج .

- و على الرغم من أن الثورة كانت منذ أيامها الأولى سلطة معارضة فإن الحكم فيها بعد اتصف بوحدانية في الظاهر ولا تقبل الرأي المخالف وتجعله أقرب الى التآمر والخيانة.

- ويبدو لنا بنظرة تراجعية أن عمل المعارضة من الداخل كان من المحتمل جدا أن يعيد الثورة الجزائرية والسلطة نفسها لأن بعض المواقف والآراء كانت موجودة أساسا قبل 1962

[1]– ناصر جابي، الجزائر: الدولة والنخبة، المرجع السابق، ص 21.

وأن أغلب (وربما كل) الفصائل المعارضة تشترك مع السلطة في منطلق واحد هو الوطنية , واليوم لا يصدق أحد أن كل القياديين في المعارضات حسب الباحث محمد العربي ولد خليفة من 1962 إلى اليوم هو عملاء لقوات أجنبية تحاول أن تندس في الصفوف لتخريب الجزائر.

- ليضيف أن السلطة كانت وحدانية في الظاهرة لأن في الواقع سلطة مكونة من قوى متآلفة أو متحالفة Coalisées لم يتخل أي منها عن مواقفه الخلفية وارتباطاته , ويرتكز ذلك التحالف على نقطة حصل فيها إجماع نهائي هي الاحتفاظ بالسلطة وعند الضرورة إعادة تشكيل التآلف لأنه كما يقال في المثل الشعبي «تبديل السروج فيه راحة» وفي هذا السياق ينبغي أن نلاحظ أن طول فترة استقرار عرفتها الجزائر في مستوى الإطارات السياسية وحتى النخب التكنوبيروقراطية هو ما بين (1965 و1976) وإن أقصر الفترات كانت ما بين (1988 و1992)، وفي كلتا الحالتين عمل التحالف على تكوين الجماعات على المستوى الوطني ويشير الباحث أن الأساس الذي يقوم عليه هذا الترابط ليس عشائريا دائما بل قد تكون له أسباب أخرى مثل التقارب الثقافي والفكري والسياسي والعمل في سلك واحد...الخ هذه المسألة التي نجد الباحث ناصر جابي يشير إليها.[1]

[1]– محمد العربي ولد خليفة، الجزائر المفكرة والتاريخية، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1998، ص 190.

الفصل الخامس:

الفصل التطبيقي

تحليل الفرضية الأولى:

فيما يخص نخبنا في الجزائر فقد وجد نوعا من الصعوبة في تطبيق النظريات العامة للنخبة، بل نقول أنه ربما من الخطأ محاولة الاسقاط هذه، وعليه قمنا بمحاولة رصد جوانب خصوصية النخبة الجزائرية، وذلك من عدة جوانب، فالنخبة الجزائرية لا نستطيع أن نقول عنها أنّها ثمرة تكوين طبقة إدارية وتكنوقراطية خاصة عبر المدارس والجامعات الحكومية الكبرى مثل ما هو قائم في فرنسا كما أنها ليست وثيقة الصلة بطبقة على مثال ما هو قائم في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تختلط عناصر النخبة بطبقة رجال الأعمال وأصحاب المشاريع الاقتصادية الحرة.

ومنه لنطرح أولا مسألة الأصول الاجتماعية لنخبتنا التي طرحت نقاش طويل حولها. فبعد الاستقلال الكثير من المفكرين يرون بأن النخبة هي امتداد للبرجوازية الصغيرة

حيث تعتبر الباحثة مغنية لرزق ان في جزائر الاستقلال تم الاستعانة بالنخب المتعلمة التي تلقوا تعلمهم في العادة في الخارج، فهي بذلك تؤكد الاصول البرجوازية لنخبنا بعد الاستقلال، اعتمادا على مؤشر مستوى التعليم الذي تعتبره مؤشرا كافيا لتعبير عن الخلفية الاجتماعية للفرد على الرغم من ان المنح الدراسية، تقدم من قبل الحكومة الجزائرية او من قبل بلدان اجنبية، ولهذا فحسب الباحثة ان المستويات العليا للإدارة يشغلها اضاء البرجوازية التكنوقراطية، اما المصاف الوسطي والديني فيعين لها الموظفين من بين صفوف البرجوازية الصغيرة لنجد الباحث جابر ناصر يثري موضوعنا هذا من خلال معطيات بحثه الميداني "الوزير الجزائري اصول ومسارات "ليؤكد الباحث تركيزه بورتريات دراسته في البداية على اصل الاجتماعي للوزير، ونتيجة لتتبع الباحث للحراك الاجتماعي الواسع الذي عاشته، الاوساط الاجتماعية، خلال الفترة الطويلة المدروسة والتي تتراوح بين نهاية القرن التاسع عشر، تاريخ مولد الجدين الى نهاية القرن العشرين تاريخ مولد الاحفاد، مرورا بفترة مولد الوزير نفسه، والتي تمت مع بداية القرن الماضي، ونهية نصفه الاول، عدم تجانس هذه

الفئات الاجتماعية التي انتجت النخبة الوزارية التي يكون احدى نتائجها الهامة ولكن رغم ذلك نجد الباحث يقترح بعض الاتجاهات العامة التي تستبقي في حاج الى تدقيق اكثر فمثلا يرى ان الفئات المالكة الكبيرة والمتوسطة، كان لها دور مهم في انتاج النخبة الوزارية الجزائرية اذا انطلقنا من المواقع الاجتماعية لجيل الجدين، نتيجة الباحث التي قد تعيد النظر في الاطروحات السائدة حول الطابع (الشعبي) للنظام السياسي في اجزائر يكذبه جزئيا على الاقل، ذلك الحضور الواضح لابناء عائلات الباشاغات والقياد وغيرها م الفئات التي تميزت بحضورسياسي واداري قديم داخل الحالة الاستعمارية نفسها والتي ساهمت منذ جيل الجد في منح الجزائر الاستقلال العديد من وزراءها في استمرارية تثير الدهشة مقارنة بما ميز المجتمع الجزائري من حراك وقطيعة في اكثر من محطة، طوال تاريخه الاجتماعي والسياسي واطروحة الطابع الشعبي للسلطة في جزائر ما بعد الاستقلال التي قد تكون قد وجدت بعض ما تستند عليه، في عدم التجانس الذي يميز القوى الاجتماعية المنتجة للنخبة، فزيادة على هذه القوى المالكة الكبيرة والمتوسطة يمكن ان يلاحظ المتتبع لهذه الحلات المعروضة ان القرى الريفية صاحبة الملكية الصغيرة بمن فيهم التجار والحرفيين وبعض الاوساط الموضفة في المدن كان لها دور مهم في انتاج هذه النخبة الوزارية ابنا العائلات التلمسانية الحرفية قد يكون احسن مثال عن دور هذه الفئات الحرفية الصغيرة في انتاج النخبة الوارية بالجزائر زيادة بالطبع على الكثير من القوى الريفية والتجارية في كثير من مناطق الجزائر الاخرى.

ومن خلال ماسبق نجد كلا الباحثين (مغنية الارف وجابي ناصر)يقترحان توجه عام حول الاصول الاجتماعية لنخبة يظهر هذا الاخير دور الطبقات البرجوازية في انتاج النخبة في الجزائر ما بعد الاستقلال حيث يرجعان اصول النخبة في الجزائر الى اصول البرجوازية هذا الطرح اذ نجد الباحث مصطفى لشرف ينفيه حيث يقول " **أن بعض الناس يحاولون إدعاء أنهم كانوا ينتمون إلى طبقة البرجوازية قبل الاستقلال، لكن التاريخ يعلمنا أنه كان هناك قمشة فقط من العائلات الجزائرية التي كانت تعيش مرتاحة نسبيا بمعنى أنه لا توجد**

في تلك الفترة باستثناء العشرات من العائلات في كل البلاد وعلى رأسهم المشهور حمود بوعلام" أنظر ملحق1

أما من حيث المسار التعليمي والأكاديمي فنجد أن هناك تناقضات بين التصور والتنفيذ، فإذا كان التحدي الأساسي وهو تكوين نخب واطارات لتطوير البلاد في فترة ما بعد الاستقلال حيث طبع الفراغ في التأطير هذه الأخيرة، فقد لاحظ **بن حمان سطورة** أنه في جويلية 1962 حول 1000معلم تعليم ابتدائي من مجموع 1700 إلى التسيير الاداري وهذا من أجل تغطية العجز. **أنظر ملحق رقم 2**

حيث اعتبر الباحث **بن جمان سطورة** أنّ المشهد الوحيد والمتكرر هو وجود أطفال ذاهبين إلى المدارس افواج أفواج، حيث يرى أنه في سنة 1961 أين كانت نسبة تمدرس الفرنسيين 100% كان نسبة تمدرس أطفال الجزائر 15% أي حوالي 700.000، وفي بداية السبعينات قد وصل العدد إلى 4,5، وفي الدخول المدرسي 1982 استقبل 250 ألف طالب في الثانوية و80 ألف طالب في الجامعة، والذي كان عددهم سنة 1963، 2800 طالب.

هذا الاستثمار الذي قامت به الدولة في مجال تكوين الاطارات جعل الكثير من المحللين حول المجتمع الجزائري يقولون بأن النخبة في الجزائر مرت على المدرسة. **ملحق رقم 3**

هذه المسالة التي ارجعها الباحثين الى الاوساط الاجتماعية المتميزة لنخبة والتي استفادت بقوة من التعليم حتى وان تعلق الامر بمجتمع عانى طويلا من الحرمان المعرفي نتيجة حالة الاستيطان الت عرفها.

وفي هذا السياق نجد ان الباحث ناصر اجابي يؤكد من خلال بحثه الميداني بان الاغلبية الساحقة من الوزراء حصلو على تعليم جامعي وفي تخصصات هي السائدة في الكثير من الحالات العربية وحت الدولية على غرار خريجي الحقوق والهندسة والطب...الخ.

هؤلاء النخب من اصحاب التاهيل العالي الذين "قايضو"تاهيلهم العلمي بمواقع وزارية دون طموح في ان يكون لهم تاثير كبير على القرار السياسي وحتى من دون احساس انهم

مسؤولون عما الت ايه التجربة السياسة ككل، كما عبر عن ذلك بوضوح اكثر من وزير من هؤلاء الوزراء التكنوقراط الذين تتعاملوا كموظفين داخل النظام وينجزون ما هو مطلوب منهم فقط، ولا حق في رفض المناصب الممنوحة لهم كما لاحق في المقابل في الاستقالة منها.

ولا تمنع هذه النتيجة التي يمكن التاكد منها بسهولة بعد استعراض البورتريات المفتوحة في هذه الدراسة من الحديث عن بعض ما يميز هذه المسارات التعليمية كانعكاس لما ميز التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر.

يمكن ان يلاحظ مثلا، ان اصحاب المستويات المتواضعة هم في الغالب الوزراء السياسيون الذين كان لهم دور سياسي مهم انطلقو فيه من مرحلة الحركة الوطنية وثورة التحرير.كما يمكن ان نستشق من خلال الكثير من الحلات ان الوزير الجزائري لم يكمل دراسته الا بعد الاستقلال، بعد ان توقف عن الدراسة جراء الاضراب التي دعت اليه جبهة التحرير الوطني في سنة 1956 وحتى قبل ذلك بالنسبة لبعض الوجوه التي فضلت العمل السياسي وحت الالتحاق بالجبال على اتمام دراستها الجامعية كما كان الحال مع عبد العزيز زرداني او عبد الحميد مهري وعبد السلام بلعيد وامين خان على سبيل المثال والوزير الجزائري حسب الباحث يمكن بسهولة ان نستشق مواقعه الاجتماعية الشعبية الفقيرة من خلال مؤشر عدم انتظامه الدراسي او تاخره في الدخول المدرسة في احيان اخرى عكس ابناء الفئات الميسورة التي كانت اكث انتظاما في دراستها التي قامت بها في مدارس عليا وجامعات معروفة.

الوزير الجزائري الذي استغل كذلك فترة وجوده في مراكز قرار مهمة بعد الاستقلال للحصول على شهادات علمية والانتهاء من دراسته التي لم يكملها بسبب الحرب كما حصل الاطباء على سبيل المثال وهذا مايعني ان هناك.....مبكرا لدى هذه الفئات باهمية التعليم والشهادة في السباق نحو المواقع الجديدة التي يمنحها استقلال الجزائر الذي كانت من اكثر الفئات استفادة منه.

بصفة عامة : ما يمكننا ان نلمس الدور المتميز الذي قامت به بعض المؤسسات التعليمية كالمدارس الثلاث الجزائر، تلمسان، قسنطينة في انتاج النخب بدءا في بعض الحالات من جيل الاباء المعلمين الذين ساهموا بقوة في منح الجزائر نخبها، وفي نفس الساق نجد الباحث حابي ناصر يرى ان الجامعات الجزائرية قامت بنفس الدور خاصة بالنسبة للوزراء الصغار في السن الذين انظموا لحكومات التسعينات ويمكن ان يلاحظ القارئ الدور الذي قامت به الجامعات الغربية والفرنسية تحيدا مع ضعف الملاحظ على خريجي الجامعات العربية في مد الجزائر بنخبها الوزارية.

مقابل هذا الضعف الذي ميز انتاجية الجامعات العربية يكمن ان نلاحظ الدور الكبير التي قامت به الجامعات الفرنسية في مد الجزائر بنخبها السياسية ليس كما هو واضح بالنسبة لجيل الحركة الطلابية فقط بل حتى لاحقا مع الاجيال الصغيرة في السن.دور نافست فيه الجامعات الجزائرية لاحقا بعض المؤسسات التعليمية الكبرى كما كان الشان مع بعض المدارس الكبرى والمدرسة الوطنية للادارة التي كان خرجيها اكثر حضورا داخل حكومات فترة التسعينات كما كان الشان مع حكومة احمد اويحي الاولى على سبيل المثال، نتيجة نستطيع ان نستنشق منها ملامح سيطرة المتعلم باللغة الفرنسية على الهيئة التنفيذية في الجزائر.

وإضافته الى هذالا يمكن اغفال دور بعض الثاناويات الكبرى في انتاج هذه النخب كثانوية ابن بن عكنون (عمارة رشيد) والامير عبد القادر (بيجو)سابقا بالجزائر العاصمة وثانوية حيحي المكي بقسنطينة والبريتني بسطيف والعربي التبسي (دومينيك ليشياني) التي درس بها الكثير من ابناء المنطقة الشرقية من كل الاجيال قبل انتشار التعليم الثانوي في المدن الصغيرة والمتوسطة بعد الاستقلال.ونشير الى مسالة هامة وهي الدور الذي لعبته المؤسسات الثقافية والتعليمية التقليدية كما هو الحال مع احمد الطالب الابراهيمي او محمد المكي.

ولتظهر لنا في الايطار ميز ربما نجدها خاصة بالنخبة الجزائرية وهي مسالة اللغة بكل ما تحيل اليه من تاريخ ثقافي وتاريخ مؤسسات وما يترتب عنها من ادوار ومواقع محددة حتى داخل القطاعات وضع وصل الى نوع من التخصص اللغوي في احتلل مواقع وزارية محددة دون غيرها اعتمادا على تصنيف لغوي صارم مغرب/ مفرنس، مفرنس لم يتم تجاوزه الا في حلات استثنائية.

هذا الامر الذي اشار اليه الباحث جابي ناصر في بخثه الميداني الوزير اصول ومسارات.

فنجده يعتبر هذا الوضع هو الذي جعل البعض يقلص من مدة بقائه في المجلس الشعبي الوطني او يحاول تحسين لغته العربية، بعد وصوله الى مواقع سياسية مهمة او يعيش حالة من التذمر حتى داخل اجتماعات مجلس الوزراء، كما تبين حالة العربي دماغ العتروسي.

لنجده يضيف ان مسالة اللغة بكل تداعياتها الاجتماعية والسياسية لم ترسخ الانقسامية التي تعانيها النخبة السياسية الجزائرية وتلك القطاعية التي ميزت اداء وتسير الدولة الجزائرية فقط بل منحت مثلا الجزائر في الكثير من الحلت وزراء يكتفون بدور المنفذين لسياسيات تقرر بعيدا عنهم ولا يحسنون في احيان كثيرة التواصل المباشر مع ابناء مجتمعهم باللغة العربية ويملكون في بعض الاحيان نوعا من الاحساس بضعف الشرعية نتيجة هذا العجز في التواصل بلغة الاغلبية الساحقة من الجزائريين.

غير أنّ هذه النقطة بالذات تطرح العديد من النقاشات والمواقف متناقضة بين العديد من المفكرين القدماء في الحقل المعرفي والثقافي حيث نجد الكاتب والمثقف **رشيد ميموني** يقدم طرحا مناقضا تماما لهذه الفكرة. **أنظر ملحق رقم4**

لتتضح لنا معالم أخرى في المشهد النخبوي في الجزائر يتمثل في شبكات أو علاقات يتم ربطها مع جهاز الدولة، هذه العلاقات التي ربما استشفافها من مجموعة من الأبحاث الميدانية التي قام بها. **للتوسع أنظر بريتو اتيان ملحق رقم 3**

العديد من الباحثين في هذا الميدان والتي كانت في معظم الأحيان قاعدة معطيات بالنسبة لنا حيث وجد من خلال البحث الميداني الذي قدم من طرف الباحث **ناصر جابي** حول الوزير الجزائري أصول ومسارات حيث أظهر البحث أنّ العلاقات الخاصة كانت أكثر من مرة هي جسر العبور إلى القلعة الوزارية هذه العلاقات الخاصة التي تظهر في تشكيلة أكثر من وزارة جزائرية.

فقد صادف الباحث الكثير من العلاقات التي ارتكزت على النشاط المهني، في نفس القطاع وعلى الدراسة في نفس الجامعة، وعلى المدارس العليا، وعلى الانتهاء إلى نفس الحكومة والحزب والتجربة السياسية، فنحن من هذه الزاوية أمام علاقات تعتمد على مؤسسات عصرية لا علاقة لها بالانتماءات التقليدية التي تحيل إليها العلاقات الجهوية[1]

فبورتريات الدراسة، تؤكد هذه الحقيقة، إذا عرفنا مثلا، ما يميز العلاقات التي أقامها **عبدالسلام بعليد** مع قدماء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، الذين مروا معه على تجربة وزارة الصناعة والطاقة، قبل الوصول إلى الحكومة أو تلك العلاقات التي كانت وراء تجربة المؤسسات الصناعية، كما هو حال مؤسستي سونطراك وسونلغاز، أو حتى تلك الشللية، التي طبعت العلاقات بين وزراء بعض الحكومات، التي تجاوزت في بعض الأحيان المعطى الجهوي وإعادات إنتاجه، في أحيان أخرى.

نفس الشيء يمكن أن يقال حول **مولود حمروش** مع "**مجموعة الاصلاحات**" التي كانت بمثابة مشتلة فعلية لحكومته وكذا أحمد أويحيى مع خريجي المدرسة الوطنية.

أما المفكر والباحث الكبير **محمد حربي** يعرض لنا طبيعة النخب الجديدة وذلك من خلال عدة عوامل متشابكة فهو في هذا السياق يقول، إنّ ديناميكية مقاومة حرب التحرير، أنتجت أغلبية ريفية، وسارعت في إبعاد كل ما هو فرنسي حيث النجاح الاجتماعي للقيادات تم في إطار المنظمة العسكرية بعد النزيف للإطارات التابع للقمع سنة 1954_1956 في

[1] ناصر جابي، **الوزير. أصول ومسارات**، الجزائر، دار الشهاب، 2011، ص46.

الحركة الوطنية والهزيمة العسكرية للمصاليين والشيوعيين، نجد نخب جديدة ظهرت في ظل الاحتكار السياسي للأفلان، وبإقصاء الطبقات الحضرية خلال معركة المدن، خسائر تابعة للمقاومة المسلحة وفي الأخير أعمال OAS والنزوح الجماعي للاربيين قضى على أمل تجديد جذري للجزائر[1].

ويضيف الباحث بأن منذ نوفمبر 1954 كل من كان يمارس السلطة كان شرعي وهذا بفضل فرض القوة وإلا وصول إلى المناصب المسؤولية عن طري الشبكات **La cooptation** كما يسميها هو[2].

أما الفئة الشعبية (المجاهدين) كانوا قد استولوا على السلطة منذ البداية وظهرت ظاهرة الشك في المثقف لاعتبارات تاريخية، وذلك من خلال الصراع بين المثقفين والريفيين خلال المقاومة المسلحة، هو صحيح أنّ النخبة المثقفة لم تثق في الشعب عند اندلاع الثورة، بما فيهم جمعية العلماء الذين كانوا يصفون المجاهدين بأنهم غير واعيين وأنهم ذاهبون إلى المغامرة وكانوا يتساءلون كيف سيواجهون فرنسا؟ وكذا الحزب الشيوعي لم يكونوا يؤمنون بانتفاضة الشعب، وليكن إلتحاق المثقفين بالثورة بعد سنتين من اندلاعها أي سنة 1956.

كما أنّ الأمر الملفت للانتباه حين نجد سيطرة السياسي على المجال النخبوي، هذا الأمر الذي يمكن أن نرجعه إلى عامل متعلق بأحداث استقلال البلد حيث أن انقسام الأنساق وانفصالها كلية لم يحدث بعد مقارنة بالبلدان المتقدمة التي اكتملت معالم الدولة الحديثة فيها بانفصال أنساقها عن بعضها كليا، حيث نجد الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي الديني.....الخ، وهذه الفكرة التي نجد المفكر **تالكوتبارسونز** يطرحها.

لتظهر في الواقع كما يرى الباحث بن عيسى في كون السياسيين أصبحوا هم الذين يقررون بالمعنى الذي يمكن أن نفسر به فكرة ما، وليس العكس، أي بمعنى أن الفكر هو الذي يغذي كل ما هو سياسي.

---

[1]M. harbi, **une vie de bout**, Mémoire poitique Ton I ed La découverte paris 2001, p 369.
[2]Ibid, p 381.

ونفس الباحث يميز ما بين ثلاثة فئات حيث يرى أن المؤسسات العسكرية لها نخبها الخاصة بها بمستوى جد عالي وأفكارهم تتماشى مع متطلبات هذه المؤسسة، والمخابرات كذلك لهم نخبة خاصة والتي تعمل حسب توجيهات مديرياتهم، والفئة الثالثة والمتكونة من النخبة المثقفة التابعة للمجتمع المدني والتي لم تستطيع أن تنظم نفسها أو تدخل في نقاش مع زملائها، وبعض الباحثين الآخرين. **أنظر الملحق رقم 5**

وعليه وحسب **الباحث بن عيسى** فان المفكرون أصبحوا خاضعين تحت سلطة الفئة الشعبية داخل الحركة الوطنية وهذه الفئة التي كانت ضد هذه النخبة المثقفة في الأساس، ومنه فإذا كان أحد أهم مفكري نظرية النخبة الحديثة **رابيث ميلز** يتكلم عن تحالف النخب داخل المجتمع الأمريكي ومنه تتكون داخل هذه الأخيرة نخبة قوة متجانسة ومتعاونة فإن هذا الطرح لا ينطبق والواقع الجزائري حيث نجد في هذه النخب المثقفة التي من المفروض أن تقوم بفتح نقاش مع النخب الأخرى لتطوير القيم الأساسية للبلاد، وبتفعيل التضامن وروح المواطنة، وتعمل على تغذية التفكير العام بأفكارها في مجتمع متوازن، لهذه الفئات الثلاث أدوار تكون متكاملة حتى إذا دخلت في تناقض، فربما لهذا الأخير فائدة للتطوير السليم للفكر لكن في بلدنا الاختلافات بين هذه الفئات الثلاثة تؤدي في أغلب الأحيان إلى النزاع والصراع والكلمة ترجع إلى من يستولي على السلطة حسب الباحث **بن عيسى**. **أنظر ملحق رقم 6**

أما فيما يخص الدور الفعلي داخل النخب في مجتعاتها، تعتبر النخبة الجزائرية كما يرى الباحث عيسى قادري مقارنة مع النخب التونسية والنخب المصرية (الرئيس، المفكرين، الفنانين) تساهم في توعيةمجتعاتهم بالمقارنة مع الجزائر التي نجد نخبها نخب جامدة، حيث كل القضايا الأساسية تحل دائما في إطار علاقات القوى أين ترجع دائما الكلمة الأولى والأخيرة إلى من يملك البندقية. **أنظر الملحق رقم 7**

ونتيجة لهذا الكثير من الحاصلين على الشهادات، فنانين، الاطارات، المتخصصين، والباحثين غادروا البلاد، وآخرون ينتظرون فرصتهم في الذهاب.

كما أنّ الكاتبة **نادية بوحريشة** ترى أنّ غياب المثقف الجزائري في الساحة السياسية، راجع إلى طبيعة النظام السلطوي الذي يسري المثقفين الخاضعين ويقهر بكل قوة المفكرين الذين يعارضون توجهاته وأحسن ثال على هذا هو محمد أركون الذي كان مهمش في بلده وأصبح من أحسن المفكرين في فرنسا.

إستنتاج الفرضية الأولى:

لقد رأينا إذ أنه من الصعب تطبيق النظريات العامة للنخبة فيما يخص نخبتنا في الجزائر. إذ لم نقل أنه من الخطأ محاولة الإسقاط هذه. وعليه فقد تم رصد نوع من الخصوصية تميز نخبنا الوطنية وذلك من خلال عدة جوانب.

غير أن الشيء الملاحظ بوضوح، والذي تم التوصل إليه بعد دراستنا التطبيقية وهو لمس ذلك الغموض الذي يكتنف دراسة ظاهرة النخبة في الجزائر من طرف باحثي هذا الميدان، حيث نسجل ذلك التضارب في الآراء والمرجعيات، فمثلا: البحث في طبيعة نخبتنا سواء من حيث الانتماءات الاجتماعية، أو من حيث المسار التعليمي والأكاديمي. لتظهر المفارقة الشاسعة هنا والتي لم نستطع الحسم فيها. فمثلا نجد بعض الباحثين يؤكدون على الأوساط الاجتماعية المتميزة للنخبة، وبذلك يؤكدون على الأصول البرجوازية لنخبنا قبل الاستقلال وبعده. اعتمادا على مؤشر مستوى التعليم الذي اعتبروه مؤشرا كافيا للتعبير عن الخلفية الاجتماعية للفرد، وإن تعلق الأمر بمجتمع عانى طويلا من الحرمان المعرفي، نتيجة حالة الاستيطان التي عرفها على الرغم من أن المنح الدراسية تقدم من طرف الحكومة الجزائرية. ليظهر الموقف المعارض لهذا الطرح في سياق آخر من خلال موقف باحثين مختصين في هذا الميدان المعرفي. حيث يذهبون إلى التأكيد على أن التاريخ يعلمنا أن هناك فقط بعض العائلات، إن لم نقل عشرات العائلات في كل البلاد التي يمكن أن نعتبرها أنها عائلات ميسورة الحال نسبيا.

كما أن هذه الازدواجية والتضارب في التفسيرات حول طبيعة النخبة في الجزائر يظهر من جديد فيما يخص المستوى التعليمي والأكاديمي. حيث أن هناك العديد من الباحثين مرة أخرى يعتبرون أن النخبة في الجزائر مرت في أغلب الأحيان على المدرسة. هذا الموقف الذي يرفضه باحثين آخرين بدورهم، ويؤكدون أن هناك مقاييس ومعايير أخرى للالتحاق بفئة النخبة في الجزائر.

هذه الفكرة بالذات التي تم تسجيلها في الكثير من الأبحاث الميدانية التي تم الاعتماد عليها في دراستنا التطبيقية، وكذا من خلال تحليل الخطاب السياسي في العديد من المرات لنخبنا.

حيث تؤكد كلها نفس الحقيقة وهي تلك الشبكات الاجتماعية التي تلعب الدور الأساسي والمحوري في الواقع الجزائري. وعلى الأخص، في مسألة الارتقاء أو الالتحاق بفئة النخبة.

هذه الشبكات التي تقوم على علاقات خاصة ، والتي لا ترتكز على علاقة قرابة، وهي علاقات تعتمد على مؤسسات عصرية في أغلب الأحيان لا علاقة لها بالانتماءات التقليدية، التي تحال إليها العلاقات الجهوية.

هذا ما تؤكده مثلا العلاقات التي أقامها عبد السلام بالعيد، مع قدماء الاتحاد العام للطلبة المسلمين. ونفس الشيء يمكن أن يقال حول مولود حمروش (مع مجموعة الإصلاحات)، التي كانت بمثابة مشتلة فعلية لحكومته، وكذا أحمد أويحي مع خريجي المدرسة الوطنية للإدارة. كما أن هناك مسألة جوهرية تخص نخبتنا، وتطرح الكثير من النقاش حولها. وهي مدى تجانس نخبنا، ومدى تحالفها مع بعضها. وذلك بالمقارنة بالنخب الأخرى، سواء من حيث النظريات العامة والتي تحدثت عن تحالف النخب عند رايت ميلز في المجتمع الأمريكي، أو مقارنتها بنخب أخرى، مثل النخبة التونسية من حيث التنظيم وتأطير الحركات الاجتماعية والدور الذي لعبته في المجتمع ككل. هذه المسألة بالذات التي نجدها قد أفرزت مضاعفات جد خطيرة في الواقع الجزائري تظهر في علاقة الإقصاء التي يمارسها النظام تجاه النخب.

تحليل الفرضية الثانية

إن عملية فتح نقاش حول النخبة في الجزائر يجعلنا نتطرق إلى عدة مسائل هامة تمس نخبنا بما تحمله من خصوصية هذه الأخيرة التي نستعرضها لطرح مع تقبل الانتقادات التي تحترم محاولتي العلمية وتصب في إثراء الموضوع.

لتكن مسالة عدم استقلالية النخب في الجزائر عن السلطة احد أهم المسائل التي نحاول أن نطرحها في هذا النقاش المفتوح.

حيث أن النخب لا يمكن أن تقوم بدورها كنخبة وتحتل موقعها ما لم تنجح أولا في تحقيق استقلالها ومنه فان عدم توفر هذا الشرط يجعلها تنح إلى مستوى جماعة خاصة، فالاستقلال عن السلطة هو شرط تحولها إلى نخبة رائدة تتجاوز في النظر والممارسة منطق المصلح الخاصة، وتستوعب منطق المصلحة العمومية، وهو الذي يمكنها من أن تمثل الكلية الاجتماعية وأن تحقق بوجودها وعملها معا التواصل بين الأطراف، والتنسيق بين المصالح، وبث الانسجام والاتساق داخل النسق الاجتماعي بأكمله، وفي غياب هذه الاستقلالية، وما تؤمنه من قدرة على التواصل، والتنسيق والاتساق بين المصلح والأطراف تفقد فئة النخبة صفتها، وتتحول هي نفسها إلى طرف خاص، يعمل في صراع مع الأطراف الأخرى على استحواذ أكثر ما يستطيع من الموارد والمنافع والامتيازات.

وعليه أصبح مجتمعنا يفتقد لأي قاعدة عمل واضحة في كل ميادين النشاط الجمعي الفني والمادي معا، ولذلك فهو غير قادر على ضبط حركيته والسيطرة على نشاطه وترتيب أوضاعه.

ليظهر المشهد المسيطر على الواقع الجزائري هو مشهد القوى المتنازعة على المنافع ولا وجود لآي قوة تفكر أو تعمل من منظار القيم أو المبادئ أو الكلية الاجتماعية أو المستقبل.

غير أن بالرغم من ذلك هناك واقع مثقل بالرواسب لا يمكن أن ننكره وهو يدفعنا إلى طرح مسالة جوهرية وهي النخبة ودورها الوسيط في المجتمع الجزائري. فقد لا نجد فروقا في

مهمة المفكرين والنخب في الجزائر وفي المغرب وبالمجالات التي ترتبط بها والتي تزاولها، ولكن دون شك يوجد اختلاف في مناهج وطرق مزاولة هذه النخب لأعمالها وفي انتماءاتها وولائتها وفي منطلقاتها وهذه المبادئ التصورية أو حتى بعض مناهج العمل المتفرغة عنها التي تحاول بعض النخب الجزائرية استعارتها وتوظيفها، تصطدم في الغالب بالقناعات المحلية فترفض وتقاوم وتنحى إلى الظل يساهم هذا أيضا في عزل النخبة أو على الأصح تساهم النخبة بهذا في عزل ذاتها وإبعاد نفسها عن تلك القناعات المحلية المعبرة عن هوية انتماء حضاري. وعلى الرغم من وضوح هذا المر وظهور أخطائه في تجارب عديدة تمر النخب على مواقفها وتعمد إلى تبريرها فنجدها تنحو بالأئمة دائما على الوعي الشعبي التقليدي والمتخلف فتصبح بهذا مهام وأشغال النخبة شيئا ومشاكل وهموم المجتمع شيئا آخر، ويتم الابتعاد كليا عن الواجب الحقيقي للنخبة المتمثل في الالتحام بالجمهور وتوعيته ونشر القيم الثقافية الايجابية ليساهم بدوره في عملية البناء والتغير ومواجهة ثقافة الاستهلاك والانحلال لتحقيق ذاته واستقلاله.

وعموما فان النخب العربية خاصة النخب السياسية تتسم بعدد من الخصائص المشتركة فهي بلا شك قليلة الخبرة فيما يتعلق باليات العمل السياسي وهي بذلك قد تكون مظلومة مقارنة بمثيلتها في الغرب، فالغرب بعد الإصلاح الديني وتقليص دور الكنيسة وظهور جيل من المفكرين والكتاب أمثال: **فولتير، مونتسكيو، جون جاك روسو، جون لوك وماركس**...الخ.

نجح تماما في تحديد دور النخبة في الحياة السياسية من خلال منح النخب القدرة على التحرك بين الجماهير والتحدث باسمها والمشاركة في صياغة نظم الحكم، وترسيخ مفهوم المشاركة السياسية وتداول السلطة إلى غير ذلك في حين ظلت النخبة العربية أسيرة القمع والاستبداد والملائمة بين المنافع والمضار، وعزلت نفسها طوعيا جبرا عن الجماهير عن سيادة بعض الأفكار التي تضفي القدسية على الحكام وممارستهم حتى ولو كانت ممارسات تقوم على إقصاء الآخر واستعباده واستبعاده...

و يظهر هذا جليا من أداء النخب الدينية والثقافية في العالم العربي كما انه لا يمكن أن نثير نقاش حول النخب في الجزائر دون أن نتطرق إلى المثقف الجزائري كنخبة.

اليوم نشعر بامتعاض كبير جراء عدم استخلاف مفكرين أمثال: **كاتب ياسين، مولود فرعون...**

الذين يعتبرون مفكرين من العيار الثقيل حيث لا نلمس اليوم بلورة مشروع أو مشاريع مثقفين جدد بل أكثر من ذلك نسجل حضور نزعة للإقصاء من هذه الأخيرة التي تقوى مع ازدياد الحديث عن الانفتاح والتواصل.

هذا ما يدفعنا الى فتح نقاش حول موقف النخب الجزائرية من التغير والذي يتضح في عدم مشاركة نخبنا في تاطير الحركة الاجتماعية وتوجيهها على الرغم من ان العديد من الباحثين بعد الاحداث التي عرفتها المنطقة العربية يعتبرون ان النخب الجزائرية فوتت على البلاد ما يمكن ان يكون بداية لتغير شامل وسلمي.

لان نخب لاتقول الا مايريد اصحاب القرار ان تقوله ولا يفعلون الا وفق ما ترسمه لهم السلطة من طريق.

-وعليه ان السلطة تستغني عن النخب والنخب تقف من الحركات الاجتماعية موقف انتظار، فحسب المشهد العام ينظر لنا مجموعة من جامعيون وباحثون نقابيون، افراد في المجتمع المدني، ولكن لا يمكن ان نتحدث عن النخب مقارنته بالحالة التونسية مثلا، فالظروف التي ادت الى تحريك المجتمع التونسي هي ببساطة ان تونس تتوفر على نخب على كافة المستويات على المستوى النقابي او منظمات المجتمع المدني او مستوى النخبة الجامعية.

والغريب انه ما يمكن ان نسميه نخبة في الجزائر لم تتخذ ادنى موقف مما حدث في تونس وهذا دليل ان نخبنا مشتتة، التحاد العام للعمال التونسيين يعتبر احد الاطراف الاساسية في احداث تونس واتحاد الجزائري لم يتخذ موقفا مساندا وفسر عليه.

المشكلة ان النظام السياسي في الجزائر تسيطر عليه نخبة عسكرة تتكون من صنفين حسب الاستاذ زوبير لعروسي، نخبة عسكرية محاربة ونخبة عسكرية عالمة.

-هذه النخبة تسير البلاد لمدة طويلة وجعلت من بقية النخب في موقف تابع لها وبخاصة النخب المدنية منها لانها نخب اعطوها مهمة التنفيذ والتسيير لامهمة القرار، وبعد مرحلة السبعينات نزعت منها مهمة التسيير والتنفيذ، فهمشت بصفة تامة وفي مرحلة تالية ثم ضرب اية امكانية لاي تنظيم.

وفي ظل هذه الظروف نتكلم عن دور الجامعة وعلاقة هذه الاخيرة بالنخب، فالجامعة اليوم اصبحت جامعة تعليم وليست جامعة انتاج المعرفة وحتى هذا التعليم لا يمكن ان يؤدي الى تكوين نخب متضامنة بحكم الممارسة العلمية.

الجامعة الان تتكون من مجموعة من الاساتذة اموظفينوليسو منتجين لمعرفة من شانها ان تؤدي الى توجيه القرارا السياسي في البلاد وتوجيه من خلال المعرفة في خدمة المجتمع، الاخطر ان هذه الظاهرة عمت على كل بقايالاالنخب الموجودة في البلاد.

فالنظام استطاع ان يجعل من النخبة الجامعية نخبة لقمة عيش وليست عالمة بالمفهوم المتعارف عليه.

والنخبة الجزائرية قبل الاستقلال ونحن نستشهد بالتاريخ فقط لاعطاء المؤشرات لقد مكن ضغط الظاهرة الاستعمارية من دخول مرحلة المشاركة السياسية للجزائريينن سنة 1919 واعطت نخبتنا التقليدية التي كانت موجودة ومعروفة والتي تمنكن من ان تلعب دورا في الحركة الوطنية

فكان ما يسمى بالنخبة الاصلاحية ونخبة الاندماج والنخبة الثورية.....الخ.

ولكن هذه النخب مشاريع تصب كلها في حتمية الارتقاء بالمجتمع الجزائري من حالة الركود الى حالة النهوض والذي حدث انها وحدث في 54 ولكن بعدها ادت مهماتها ثم نشات النخبة المحاربة لتهميش الاخرين في الواقع السياسي، غلبتهم على امرهم في

الوقت الحالي، هذا يفسر حالة النخب الموجودة في الجزائر في الوقت الراهن اكثر من ذلك.

وعندما ننتقل الى جزائر 1988 وما عرفناه من احداث فقد تكونت لنا نخب بفضل ما يعرف بالانفتاح السياسي والتعددية، نخبة في الميدان الصحافي ونخبة سياسية متعددة ونخبة اخرى نقابية متعددة ولكن هذه النخب بقت معطلة لانها بقيت تعمل بعقلية الاحادية التي كانت سائدة فيما قبل.

خذ نخبة الاعلام مثلا انها تقوم بالوظيفة التي كانت محددة لها قبل 1988، وهي مجرد ناقل للخبر، وليست محلل للخبر وموجه للراي العام ومحاولة ان ترفع من مستوى الوعي العام، المشهد العام الذي يطبع قطاع الصحافة ان هناك بعض النخب الصحافية تتبنى الرداءة كوسيلة للكسب السريع والثراء وبالتالي اصبحت توزع ثقافة عامة وثقافة الجمود ولا ثقافة الانعتاق والتحرر.في المقابل النخبة اليوم تعمل بنظرية " الامر لا يعنيني "غير مستعدة وغير مهيأة.

فهي فقط نخب تقوم على ملاحظة المشهد دون محاولة تحليله وهذه النخبة دخلت في صراعات جانبية على مستوى اللغة وعلى مستوى الانتماء الايديولوجي ولم توضف هذه الاختلافات من اجل التحول في حوار بناء مشروع مجتمع وانما صراح خدمة النظام، من ان كلمة النظام لاتؤدي المعني المقصود وبما يحمله من شحنة.

فمثلا اذا كانت المهمة الاساسية لعلم الاجتماع هي فهم الواقع فاننا نرى الكثير من الكتابات والدراسات السوسيولوجية تعمل على تشويه الواقع وتقدمه في الصورة التي يرغب فيها النظام فالكثير من الباحثين يعتبرون المثقف الجازئري الان يغلب عليه طابع الجبن وعدم القدرة على المبادرة في التعبير عن الراي الحر المستقل لدرجة انه يحاول تشويه الراي الصائب لكي يتماشى مع الراي السائد الذي تريده السلطة وانتقل الى انتاج ما يريده صاحب القرار، مع وجود الاستثناء بطبيعة الحال –فالمثقف اليوم اختار الريع على النضال من اجل رايه ومبادئه فمثلا الاستاذ الجمعي اليوم نسي كل القضايا الاساسية واصبح همه

الوحيد هو الاجر، الاجور مطلب مشروع ولكن قضايا اساسية تهم الجامعة ومنها محاولة استرجاع استقلالية الجامعة كما كانت عليه من قبل.

-الجامعة اليوم اصبحت وسيلة من وسائل تبرير التوجهات السياسية ورؤية النظام لتوجهات المجتمع. وكأن المثقف – وعندما نقول المثقف ندخل في دوامة تعريف المثقف – فلنقل هنا الجامعي فقد ن فالجامعي الحقيق يجب ان يكون يناظل من اجل الحريات البيداغوجية والاكاديمية والتنظيمية وهذا كله غير موجود في الجامعة الجزائرية مع الاسف الشديد.

-ففي البلاد مثقفون غيلا مدرسين بمعنى جامعيين ينتجون الفن والادب والافكار ولكنهم في نفس موقف الاستاذ الجامعي.

هذا الامر كله الذي يمكن ان نفسره بواقع النظام في الجزائر المبني على فكرة القضاء على روح المبادرة من جهة وعلى القرار المركزي لصاحب القرار من جهة اخرى.

فالنخب في الجزائر ربما تستطيع ان نكتب وان نقول ماتشاء ولكنها لاتصل الى مرحلة التنظيم اذا ما قارناه بالنخبة التونسية مثلا.

وليكن التوجه الى النخب الاجنبية هو احد الاسباب التي ادت الى تمييع دور النخبة في بلادنا.

ففي الجزائر تم اللجوء الى النخب المستورة في ظروف تاريخية معينة ولكن هذه الظروف اعيد انتاجها لان اصحاب القرار عندنا لا يثقفون في العقل الجزائري، في جميع المستويات ولا يتعلق الامر بموقف ايديولوجي او معياري من انلخب الوطنية وانما هو موقف احتقاري.

وحتى وان لاحظنا ان هناك علاقة بين مثقفين كبار وبين رجال السياسة علاقة تواطئ ايجابي من اجل النصيحة والتشاور في خدمة المجتمع، اذكر مصطفى الاشرف، مالك بن نبي، وعبد المجيد مزيان، علي الكنز... الخ، الا انها حلات استثنائية وخاصة وهي تعود اصلا الى اسباب علاقات شخصية في ظروف تاريخية معينة، ولا يمكن ان

نعممها لنقول ان هناك هذا التوطئ الايجابي والافكار التي يطرحها هؤلاء تذهب معهم عندما يغادرون الحياة، او عندما تنتهي العلاقات الشخصية ثم لتعود فكرة الاستغناء كقاعدة للعلاقة بين النخبة المثقفة والسلطة وصاحبة القرار، اما العلاقة المنظمة التي يجب ان تكون فلا وجود لها.

فنحن في هذه المرة لا نتناول المثقف من خلال بعده أو قربه عن السلطة لكن نتناوله من خلال الانخراط الفعلي للمثقف داخل محيطه السوسيولوجية بكل ما يحمل هذا المحيط من تعقيدات سوسيولوجية وسياسية حيث يبدو أن الغائب اليوم هو الابتعاد الملحوظ للمثقف عن محيطه الاجتماعي، فمثقفينا بنوا لأنفسهم أبراجا عاجية ورفضوا النزول منها، لمعالجة قضايا مجتمعهم. هذا ما يعبر عنه الباحث عبد الله حمودي :"لا نستطيع اليوم أن نجد ولو خمس كتب لمثقفين عرب عاشوا ولو لستة أشهر مع الفلاحين في البادية".

فالنخب التي تدعي العقلانية كان ارتباطها بالواقع نظريا وليس عمليا على الأرض. بالإضافة إلى ظاهرة تبخيص المثقف الجزائري، فهذه الظاهرة التي نجد الباحث **جابي ناصر** يعبر عنها بأن الثقافة الجزائرية هي ثقافة ترفض التميز وتميل إلى تبخيص دور النخبة حيث يعبر عنها بالمقولة الشعبية الدارجة في ثقافتنا (كلنا أولاد تسع أشهر).

ليظهر هنا تغييب دور المثقف خصوصا أننا في مرحلة انتقالية مفتوحة على جميع الاحتمالات من المفروض أن يلعب المثقف دورا رائدا فيها.

باعتباره هو الشخص الذي يمارس العمل الذهني والتفكير وينتج الآداب والعلوم والفنون ويخترع التكنولوجيا ويعرف المثقف بأنه ذلك الشخص الذي ينتج الدوال اللفظية والبصرية من شعراء وناشرين وكتاب وموسيقيين وفلاسفة وتشكيليين وسينمائيين ومسرحيين... وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على تعدد الثقافة وكثرة أقطابها ومسالكها وتعدد مزاولها من البشر.

فالمثقف ليس الإيديولوجي الذي يقيس مظاهر الثقافة بمسطرة باردة من المعايير الإيديولوجية التي لا تعرف إلا منطقا أحاديا يفسر الناس على حد السير فيه كأنهم جداول

ماء متدفق في أنابيب لا حول لهاو لا قوة في توجيهها والبعض يرى أن المثقف رمز من رموز التغيير فهو يعمل دون أن ينتظر مكافئة.

ومنه المثقف الجزائري مطالب برسم البدائل لشعبه ومنه اعتباره الفرد الواعي بما يدور حوله من أحداث، وبما يمتلكه من حصيلة معرفية، فهو ملزم بالعمل بموضوعية لخلق حالة من الوعي لدى المواطنين للوصول إلى موقف معين، يتفاعل معه في صياغته الوعي المجتمعي لإحداث تغير في الأوضاع السائدة، غير أن الرهان الأساسي الذي يواجه المثقف الجزائري المنتظر منه، فالمثقف اليوم ليس مسؤول عن نفسه فقط بل مسؤول عن كل الناس وأن الدور المحوري للمثقف يرتكز في النضال الواعي ضد السلطة المسلطة، وهو الذي يقدم رؤيته النقدية والتنويرية للمجتمع.

و منه فالمثقف لابد أن يكون مستقلا عن أي جهة أو سلطة كي لا يرتبط بأي قيود تحد من تفكيره أو توجه مساره. غير أن الشيء الملاحظ وقرب فئة من المثقفين من السلطة لما لهذه الأخيرة من قدرة على توفير الحماية من القمع والاضطهاد والإقصاء، ليتحول مثقف هذه الفئة إلى داعية للنظام ومدافع عن أطروحاته، ويبشر بأفكار الحكام ويروج لها، حيث انه يتم تجنيده في إطار مشروع سياسي كامل.

ليظهر لنا المشهد في صورة أخرى أين يتداخل دور السياسي والثقافي، حيث يحاول السياسي أحيانا استعارة أو حتى سرقة دور المثقف، وعمل المؤسسات السياسية من اجل تحقيق مشروعها السياسي بدون الأخذ بعين الاعتبار النسيج الثقافي للمجتمع ككل.

كما يحاول المثقف في اغلب الأحيان ولاسيما في فترات الاضطراب السياسي، أو الحراك السياسي، العنيف، الدخول في منطقة السياسي ومزاحمته في التأثير على مسار الحدث، وعلى قناعات المجتمع، وفي هذه الأثناء تشرع السلطة باللعب في علاقاتها بالمثقفين، بآليتي الإقصاء والإدماج، كي تفوز العصا على الاحتواء من ذلك الذي من الممكن أن تمثل الرغبة أو الرهبة.

وعندما نتحدث عن النخبة فنحن نقصد تبلور تيار رئيسي يجذب إليه الأفراد كالمغناطيس، يوجد نظرتهم ورؤيتهم للعالم أي فكرهم، قيمهم وأسلوب تصورهم للمهام وللأجندة التاريخية بعمومها.

فالنخبة التي نقصدها تشكل جزءا من بناء النظام الاجتماعي، السياسي أي هي مفهوم اجتماعي ولا علاقة لها بمفهوم النخبة المثقفة المتداول في الاستخدام العام والشائع، أي كمجموعة المثقفين المبدعين والمؤثرين

و نشوء مثل هذا التيار الرئيسي الفكري السياسي أي الحامل لرؤيا تاريخية واجتماعية واضحة ومقنعة طويلة المدى، وأجندة عملية تملك قابلية محتملة كبيرة للتحقيق.

هذا ما يستدعي تفاعلا وتواصلا وتوحدا بين المثقفين– أصحاب العمل الفكري، وبلورة المفاهيم وبناء فكر متسق ورؤيا واضحة أي ذات معنى– والنشطاء العاملين في السياسة أو في المجتمع أو ما نسميه اليوم مؤسسات المجتمع المدني، المعنيين بالشأن العام والمهتمين بقضية المجتمع ككل: وضعه، شروط وجوده، مصيره ومستقبله. وليس من الضروري أن يمثل التيار الرئيسي أغلبية بين المثقفين والنشطاء السياسيين والمدنيين.

يمكن أن يكون أقلية بينهم، لكنها الأقلية الفاعلة والمؤثرة التي تحدد الاتجاه وتقود بالرغم من أقليتها، لأنها الوحيدة التي تملك خطة ورؤيا وأجندة عملية.

– وإذا حققت في ممارستها نتائج ايجابية أو نظر إليها الشعب كايجابية تتحول تدريجيا إلى أغلبية بين المثقفين والناشطين، وتصبح قوة جذابة ومحركة للمجتمع أيضا لحقبة من الحقب حتى تظهر لا فاعلية فكرها وتزول نجاعة وفاعلية أجندتها التاريخية.

– بهذا المعنى النخب لا تتجسد في أفراد وأشخاص، وليس حاصلة الجمع بينهم، وإنما تتجسد في بنية تجمع بين الرؤية والتنظيم والتفاعل بين أطراف اجتماعية. أي في الصيغة التي تسمح بتفاعل اكبر بين الفكر والممارسة، كما تتجسد في العلاقة بين الخاصة والعامة، أي في التفاعل الضروري والمنتج بين المفكرين والناشطين العموميين من جهة والمنتجين من جهة أخرى.

– فالرؤية التي لا ترتبط بأجندة عملية، ولا يمكنها أن تنتج مثل هذه الأجندة، تبقى هامشية من زاوية تكوين النظم المجتمعية، حتى ولما كان لها تأثير كبير على الأفراد.

– ومثل هذا التفاعل لا يتحقق إذا لم يحصل اتساق وتفاهم بين مجموعة من المنتجين للفكر والقائمين بمهام العمل السياسي والمدني.

فمن هذه التفاعلات المزدوجة تنشأ روابط ثابتة تتولد منها حركة واضحة وواثقة من نفسها تسير بالمجتمع إلى الأمام. تخلق له زمنية جديدة هي زمنية تحقيق أجندتها التاريخية، بدل أن يدور حول نفسه ويغرق في نزاعاته الداخلية الفكرية، السياسية والاجتماعية.

استنتاج الفرضية الثانية:

انه من خلال فتح نقاش حول النخبة في الجزائر وذلك بالتطرق الى عدة مسائل هامة وجوانب جوهرية تمس نخبتنا بما يشتمل عليه من خصوصية، جعلنا نتوصل إلى عدة ملاحظات تمس مجموعة من الجوانب بما فيها موقع هذه النخب ومدى استقلاليتها عن السلطة هذه المسالة التي دار حولها الكثير من النقاش على المستوى السياسي والثقافي .

و ذلك لكون النخب لا يمكن أن تقوم بدورها كنخبة وتحتل موقعها ما لم تنجح أولا في تحقيق استقلاليتها، ومنه فان عدم توفر هذا الشرط، يجعلها تنحط الى مستوى جماعة خاصة.

فالاستقلال عن السلطة هو شرط تحولها إلى نخبة رائدة تتجاوز في النظر والممارسة، منطق المصالح الخاصة. وتستوعب منطق المصلحة العمومية وهو الذي يمكنها من ان تمثل الكلية الاجتماعية وان تحقق بوجودها وعملها معا التواصل بين الأطراف، والتنسيق بين المصالح وبث الانسجام والانتساق داخل النسق الاجتماعي بأكمله وفي غياب هذه الاستقلالية وما تؤمنه من قدرة على التواصل والتنسيق والانتساق بين المصالح والأطراف وتفقد فئة النخبة صفتها وتتحول هي بنفسها الى طرف خاص، يعمل في صراع مع الأطراف الأخرى على استحواذ أكثر ما يستطيع من الموارد والمنافع والامتيازات .

غير إن بالرغم من ذلك هناك واقع مثقل بالرواسب لا يمكن إن ننكره وهو يدفعنا إلى طرح مسالة النخبة ودورها الوسيط في المجتمع الجزائري، فقد لا نجد فروقا في مهمة المفكرين والنخب في الجزائر وفي الغرب . والمجالات التي ترتبط بها والتي تزاولها ولكن دون شك يوجد الاختلاف في المناهج وطرق مزاولة هذه النخب لأعمالها وفي انتماءاتها وولاءتها وفي منطلقاتها، وهذه المبادئ التصورية أو حتى بعض مناهج العمل المتفرعة عنها التي تحاول بعض النخب في الجزائر استعارتها وتوظيفها، تصطدم في الغالب بالقناعات المحلية.

و يساهم هذا في عزل النخبة أو على الأصح تساهم النخبة بهذا في عزل ذاتها وإبعاد نفسها عن تلك القناعات المحلية المعبرة عن هوية وانتماء حضاري، فتصبح بهذا مهام وأشغال النخبة شيئا ومشاكل وهموم المجتمع شيئا أخر، ويتم الابتعاد كليا عن الواجب الحقيقي للنخبة والمتمثل في نشر القيم الثقافية الايجابية فيه، ويساهم بدوره في عملية البناء والتغيير ومواجهة ثقافة الاستهلاك لتحقيق ذاته واستقلاله، ويظهر هنا دور المثقف الجزائري باعتباره نخبة والدور الذي يلعبه في المشهد العام هذا الأخير الذي يظهر لنا علاقة واضحة بين المثقف والسلطة.

ربما لما توفره هذه السلطة من حماية من القمع والاضطهاد والإقصاء، ليتحول مثقف هذه الفئة الى داعية لنظام ومدافع عن أطروحاته ويبشر بأفكار الحكام ويروج لها، حيث انه يتم تجنيده في ايطار مشروع سياسي كامل .

و ليظهر لنا المشهد في صورة أخرى أين يتداخل دور السياسي ودور الثقافي في ظل المجتمع وهذا ما دفع العديد من الباحثين أن تصنف النخب الجزائرية بأنها نخب تقف موقف ملاحظ من الأحداث فقط ولا تساهم فيها، حيث يرون أن نخبنا لا تساهم في تأطير الحركات الاجتماعية وتوجيهها بل هي معزولة عنها ولا تمثلها . هذا الحكم يرونه معمم على جميع النخب سواء الاعلامية أو السياسية أو الثقافية وكذا الجامعية هذه الأخيرة التي يرونها أنها تخلت عن دورها الأساسي وهو الاهتمام بالقضايا الأساسية وزكرت على المنافع الشخصية

و منه لتظهر الجامعة اليوم بصفة عامة وسيلة من الوسائل تبرير التوجهات الأساسية ورؤية النظام لتوجهات المجتمع.

و هذا كله قد أرجعه مجموعة من الباحثين إلى طبيعة النظام في الجزائر الذي يتحكم في المشهد العام، ويعمل على إقصاء كل النخب التي لا تمثل التوجه العام لهذا النظام .

و منه ليظهر الحل في ان النخبة هي عبارة عن تيار يجذب إليه الأفراد كمغناطيس، يوحد نضرتهم ورؤيتهم للعالم اي تفكيرهم، قيمهم، اسلوب تصورهم للمهام وللأجندة التاريخية بعمومها

فالنخبة التي نقصدها تشكل جزءا من بناء النظام الاجتماعي والسياسي ونشوء مثل هذا التيار الرئيسي الفكري السياسي، أي الحامل لرؤية تاريخية واجتماعية واضحة ومقنعة طويلة المدى وأجندة عملية تملك قابلية محتملة التحقيق .

هذا ما يستدعي تفاعلا وتواصلا وتوحدا بين المثقفين، أصحاب العمل الفكري وبلورة المفاهيم وبناء فكر منسق، ورؤية واضحة، أي ذات معنى والنشطاء العاملين في السياسة أو في المجتمع المدني المعنيين بالشأن العام والمهتمين بقضية المجتمع ككل.

الاستنتاج العام:

لعبت النخبة في الجزائر دورا رياديا في صنع ذاكرة تاريخ الجزائر المعاصر، فقد كانت العقل المدبر والمفكر للقضية الجزائرية، حيث شمل اهتمامها المجال الثقافي، العلمي، السياسي، والدبلوماسي، أثناء الثورة التحريرية فكل النخب بمختلف تياراتها تصب كلها في حتمية الارتقاء بالمجتمع الجزائري.

لتختلف الأمور بعد الاستقلال وخاصة بعد 1988 لتتكون لنا نخب أخرى بفضل ما يعرف بالانفتاح السياسي.

حيث ظهرت نخب في الميدان السياسي وفي الميدان الإعلامي، ونخب أخرى نقابية متعددة ونخب في المجتمع المدني، ولكن هذه النخب بقيت معطلة إذا ما قارناها بنخب في بلدان أخرى.

وهذا الأمر الذي يمكن أن نرجعه الى طبيعة المجتمع الاصلي لهذه النخب وفي انتماءاتها وولاءاتها، وهذه المبادئ والتطورات لهذه النخب تصطدم في الغالب بالقناعات المحلية، هذا الامر الذي يزيد الهوة من الطرفين عوض تحقيق تكامل والعمل في إطار مشروع مجتمع متوازن.

غير ان طبيعة النظام في الجزائر قد افرز مجموعة من النتائج والسلوكيات، ومسى العديد من الفئات هذا الامر ينطبق وحالة النخب في الجزائر اليوم.

فالنظام جعل النخبة اليوم تنحرف عن مسارها الاساسي وهو:

– خلق حالة من الوعي الجمعي وذلك من اجل احداث تغيير في الاوضاع السائدة، فالنخب اليوم أمام رهان اساسي وهو الدور النقدي المنتظر منها بإعتبار ان هذه الفئة ليست مسؤولة عن نفسها فقط بل مسؤولة عن كافة افراد المجتمع.

- تدخل في صراعات جانبية من اجل تحقيق اكثر منافع.

ليظهر المشهد المسيطر على الساحة النخبوية في الجزائر هو مشهد القوى المتنازعة على المنافع، ولا وجود لأي قوة تفكر أو تعمل من منظار القيم أو المبادئ او الكلية الاجتماعية او المستقبل.

و عليه فالنظام بدوره جند هذه النخب في اغلب الاحيان ومؤسساتها من اجل تبرير التوجهات السياسية ورؤية النظام لتوجهات المجتمع.

اما مع النخب الاخرى التي لم ينجح النظام استمالتها وتطويقها يلجأ الى سياسة القمع والتهميش، هذا الامر الذي نجده ربما يفسر الهجرة المستمرة لنخبنا وذلك دون رجعة في أغلب الاحيان.

فنظامنا في الجزائر مبني على فكرة القضاء على روح المبادرة من جهة، وعلى القرار المركزي لصاحب القرار من جهة اخرى.

و ليكن التوجه الى النخب الاجنبية هو أحد الاسباب التي أدت الى تمييع دور النخبة في بلادنا، فإذ كانت الجزائر قد لجأت الى نخب مستوردة في ظروف تاريخية معينة، ولكن هذه الظروف اعيد انتاجها لأن اصحاب القرار عندنا لا يثقون في العقل الجزائري على جميع المستويات، ولا يتعلق الامر بموقف إيديولوجي او معياري من النخب الوطنية وإنما هو موقف احتقاري.

- فالنخب في الجزائر حسب الكثير من الباحثين قد فوتت عل البلاد ما يمكن أن يكون بداية لتغيير شامل وسلمي، فهم يرن أن كل القضايا الاساسية تحل دائما في إطار علاقات القوى أين ترجع الكلمة الاولى والاخيرة الى من يمتلك السلاح.

وليظهر الاختلاف في المسار التعليمي لنخبنا، قد أثر على المرجعيات الفكرية والثقافية، وطرح في العديد من المرات صراعات بين النخب نفسها، أي بين النخبة المعربة، والنخبة المفرنسة هذا الصراع الذي كان في الاساس صراع جانبي كان من المفروض تجاوزه والعمل في ايطار تكاملي، في سبيل تحقيق مشروع مجتمع مدني متحضر يمتلك قاعدة عمل واضحة، في كل ميادين النشاط الجمعي، الفني، المادي معا.

ويكون قادرا على ضبط حراكيته، والسيطرة على نشاطه وترتيب أوضاعه.

وفي النهاية نشير الى ان رغم محاولاتنا لدراسة طبيعة النخبة في الجزائر وخصوصيتها، الا ان هذا لا يعني أننا قد ألممنا بكل عناصر الموضوع، بل على العكس فإن نتائج الدراسة ما هي إلا إكتشاف أولي لواقع سوسيولوجي مهم لفهم الواقع السياسي في مجتمعنا، وهي لا تقبل التعميم ولكنها تمثل أساس الفرضيات ودراسات جديدة تعالج مستويات أخرى من موضوع النخبة، وتفتح آفاق أمام تشكيل المعرفة السوسيلوجة للحقل السياسي في المجتمع الجزائري.

الخاتمة

الخاتمة:

أن أهم نتيجة يتوصل إليها أي باحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية وبالأخص في علم الاجتماع، هي استحالة الإلمام بجميع جوانب الموضوع المدروس، لاسيما إذا كان موضوعا جد متشعب ومعقد كالموضوع المدروس في بحثنا.

ولقد أردنا من خلال بحثنا هذا، الكشف عن واقع النخبة في الجزائر وذلك من خلال التطرق إلى طبيعتها، وقد تم ذلك بالرجوع إلى الانتماءات الاجتماعية وإلى التعرف المسار التعليمي والأكاديمي، وكذلك الدور الذي تلعبه داخل البناء الاجتماعي. بالإضافة إلى موقعها داخل النسق الاجتماعي ككل. إضافة إلى علاقتها بالنظام من جهة ومقارنتها بالنخب الأخرى من جهة أخرى.

وقد استخلصنا وجود تباين واضح بين النخب بالمفهوم العام والمتعارف عليه وبين واقع النخبة في الجزائر، هذه الأخيرة التي ربما طبعتها خصوصية ناتجة عن ظروف تاريخية معينة، وعن واقع مثقل بالرواسب ميز المجتمع الجزائري بكل ما يحمله من مميزات. غير أن الميزة الأساسية التي يمكن أن نسجلها وهي صعوبة تكامل هذه الأخيرة واعتمادها على الشبكات الاجتماعية كآليات يتم استغلالها والارتكاز عليها للالتحاق بهذه الفئة. هذا الأمر الذي جعلنا نؤكد على ضرورة الاهتمام بالأنثروبولوجيا السياسية للمجتمع الجزائري كمرحلة أولى لفهم آليات وميكانزمات إنتاج النخب في الجزائر. وذلك للإقتراب من سوسيولوجيا تعكس الواقع الاجتماعي، والابتعاد عن التحليلات والدراسات الماكرو سوسيولوجيا التي تعتمد على إشكاليات وفرضيات تتعدى وتتجاهل الفاعلين وتختصر الظاهرة السوسيولوجية في علاقة خطية وميكانيكية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

باللغة العربية

مراجع خاصة بالمنهجية:

1- ريمون كفي. دليل الباحث في العلوم الإجتماعية (تعريب يوسف الجياعي. المكتبة العصرية للطباعة والشرح .الطبعة الأولى .1997.

2-عمار بوحوش وأخرون . مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية .1999.

3- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الإجتماعي ، مكتبة وهبة، القاهرة، 1979.

4- مزيان محمد، مبادئ البحث في البحث النفسي التربوي، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2005.

مراجع خاصة بالموضوع:

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998.

3- أبو القاسم سعد الله، محمد الشاذلي القسنطيني، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974.

4- أبو القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف (تقديم محمد رؤوف القاسمي الحسيني)، الأنس سلسلة العلوم الانسانية، صادر عن وزارة الثقافة 2007.

5- أحمد طالب، مذكرات جزائري، الجزء الأول، نشر دار القصبة، الجزائر، 2007.

6- أحمد مروش، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2007

7- أحمد مريوش، الطيب العقبي، نشر دار هومة، الجزائر، 2007.

8- إسماعيل الغربي، الدراسات العربية في الجزائر، نشر وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

9- إسماعيل علي سعد: مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، دار النهضة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1989.

10- اندري برئيان، الجزائر بين الماضي والحاضر (ترجمة اسطنبولي رابح وآخرون)، نشر الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

11- ايفون توران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، ، دار القصبة، الجزائر 2005.

12- بشير مفلاح، كرونولوجيا الجزائر (1830-2000)، نشر دزاير انفو، الجزائر 2013.

13- بوفلجة غايات، التربية والتكوين في الجزائر، ط1، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

14- توم بو تومورو: الصفوة والمجتمع (ترجم الجوهري وآخرون)، دار المعرفة، مصر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1978.

15- جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، نشر المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

16- جودي أتومي، العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، صدرعن يوميات مجاهد، الجزائر، 2005.

17- جورج الراسي، الدين والدولة في الجزائر، دار القصبة، الجزائر، 2008.

18- جون مينو، الجماعات الضاغطة (ترجمة بهيج شعبان)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971.

19- جيلالي ساري، تلمسان والنخب التلمسانية، (ترجمة أحمد بن محمد يكلي)، دار القصبة، الجزائر.

20- حمدان بن عثمان خوجة: المرأة (ترجمة محمد العربي الزبيري)، منشورات ANEP، 2006.

21- حميد عبد القادر، دروب التاريخ، دار القصبة، الجزائر، 2007.

22- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، نشر دار المعرفة، الجزائر، 2007.

23- حوتية محمد وآخرون، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، نشر وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

24- خالد بو هند، بحوث وقراءات في تاريخ الجزائر ج 2، مكتبة الرشاد، الجزائر، 2009

25- خالد شايب بوتفليقة الرئيس حصيلة، ترجمة عبد الرحمان كابويا، دار الحكمة، الجزائر 2004، .

26- إسماعيل على سعد: مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، دار النهضة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى.

27- السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي (المفاهيم والقضايا)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994.

28- محمد السويدي: علم الاجتماع السياسي (ميادينه وقضاياه)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

29- رشيد بورويبة ,الجزائر في التاريخ، جزء 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

30- السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي المفاهيم والقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994.

31- شارل روير أجرون، الجزائريون المسلحون وفرنسا، الجزء الأول، نشر دار الرائد، الجزائر 2007.

32- طاهر محمد بوشلوش، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري(1967-1999)، نشر دار مرابط، الجزائر، 2008.

33- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة، ، موقع للنشر، الجزائر، 2010.

34- عبد الرحمن سلامة، التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.

35- عبد السلام بلعيد، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، منشورات ANEP الجزائر 2011.

36- عبد اللطيف عبادة، فقه التغير في فكر مالك بن نبي، نشر عالم الأفكار، الجزائر، 2006.

37- عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

38- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، نشر دار طليطلة، الجزائر 2009.

39- عبدلي لخضر، تاريخ مملكة تلمسان في عهد زيان، نشر دار الأوطان، الجزائر.

40- علي كافي، مذكرات، نشر دار القصبة، الجزائر، 2011.

41- علي مراد، الحركة الاصلاحية الاسلامية في الجزائر، (ترجمة محمد يحياتن)، نشر دار الحكمة، الجزائر، 2007.

42- غي برفيليي، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية، (ترجمة حاج مسعود وآخرون)، نشر دار القصبة، الجزائر، 2007.

43- فرحات عباس، الشاب الجزائري (1930)، نشر المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007.

44- كريمة بوبكر، دور النخبة الجزائرية، مذكرة ماجستير تحت اشراف الأستاذ محفوظ اسماتي، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005/ 2006.

45- كمال أبو شامة، الجزائر أرض عقيدة وثقافة، (ترجمة محمد المغراجي)، دار الهومة، الجزائر، 2007.

46- محتار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، الطبعة الأولى، الجزء 2، دار الحضارة، الجزائر 2007.

47- محفوظ سماتي، الامة الجزائرية نشاتها وتطورها، نشر دار دحلب، الجزائر، 2007.

48- محمد الصالح الصديق، أعلام من المغرب العربي، نشر موفم، الجزائر، 2000.

49- محمد الصغير فرج، تاريخ تيزي وزو، (ترجمة موسى زمولي) نشر دار زرياب، الجزائر، 2002.

50- محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية، ، نشر ANEPالجزائر، 2012.

51- محمد العربي ولد خليفة، الجزائر المفكرة والتاريخية، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1998.

52- محمّد بغداد، من الفتنة إلى المصالحة، دار الحكمة، الجزائر، 2005.

53- محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، الجزائر، 2007.

54- محمد جيجلي، مأساة سمية، نشر لافوميك، الجزائر، 1990.

55- محمد خليفة، احمد بن بلة، دار الترناتيف، الجزائر، 1985.

56- محمد خير الدين، مذكرات، ، الجزء الأول، مطبعة دحلب، الجزائر، 1985.

57- محمد طيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

58- محمد مناد، من أجل علم اجتماع سياسي، الجزء الأول، نشر الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ، 1985.

59- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، الطبعة الأولى، الجزء 2، دار الحضارة، الجزائر، 2007

60- مسعود بن الشيخ، اوراق من الذاكرة، نشر المجلس الاسلامي الأعلى، الجزائر، 2011.

61- مصطفى الأشرف: أعلام ومعالم (ترجمة أحمد بن محمد يكلي)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

62- ملاح أحمد، الأمير عبد القادر، المتصرف المصلح، نشر دار الأديب، وهران، الجزائر، 2007.

63- ناصر جابي، الجزائر: الدولة والنخبة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2006.

64- ناصر جابي، **الوزير. أصول ومسارات**، الجزائر، دار الشهاب، 2011.

65- ناصر جابي، موطنة دون استئذان، دار الشهاب، الجزائر، 2005.

66- نور الدين عبد القادر، تاريخ مدينة الجزائر، دار الحضارة، الجزائر، 2006

67- هواري بومدين، (خطاب) الجزء السابع، مطبعة الشعب الصحافة، الجزائر، 1977.

القوامس والمعاجم:

1- جان فرنسوا دورنيه، معجم العلوم الإنسانية، ترجمة د.جورج كتورة .المؤسسة الجامعية للنشر للدراسات والنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

2- عبد الله الجوهري، معجم علم الإجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1982.

3- معجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .1982.

المجلات:

1- أحمد طالب الإبراهيمي وأخرون. مجلة الثقافة .العدد 4.الجزائر: المؤسسة الجزائرية، السنة الأولى . سبتمبر 1971.

2- محفوظ سماتي وأخرون، مجلة اللغة العربية، نصف سنوية بدون عدد، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، شتاء 2005.

المراجع باللغة الفرنسية:

المراجع الخاصة بالمنهجية:

1- Angers (Maurice), initiation pratique a la métrologie des sciences humaines, edition casbah Alger, 1997.

2- Boudon Raymond : les méthodes en sociologie, Edt presses universitaires de France 10eme édition, paris 1995.

3- GRAWITZ MADELINE méthodes des sciences sociales Edt Dalloz 5eme paris 1981.

المجلّات:

- EL-MADANI AHMED TAWFIQ et autres. Le jeune musulman organe de l'a association des oulémas musulmans 1952-1954 Algérie, éditions : haut conseil islamique, 2eme éditions, 2005, volume 1.

القوامس والمعاجم:

- Ansart pierre et autres : LE Robert Seuil-Dictionnaire de sociologie ; Edition : Les presses de Mame, octobre France 1999

المراجع الخاصة بالموضوع:

1- Abdelkader Bosselham : Regards ses la diplomatie Algérienne, Ed Casbah Alger 2005

2- Abderrahmene Kiouane : Des débuts diplomatie de guerre (1956-1962), Ed dahleb Alger

3- Benjamin Stora : Histoire de L'Algérie depuis l'indépendance (1962-1988), Ed la découverte paris 2004

4- Boudiaf Said Nacer et autres, Résistances actives et passives en Algérie coloniale 1832- 1962, Elites Algériennes- Histoire et conscience de caste, Algerie, éditions : Apic, 2005, Livre 1.

5- Bousino (Giovanni): Elites et elitsme, casbah édition, Alger, 1998.

6- C Wright Mills: Thepowe elite (Oxford University Press London 1956 »

7- Combessie (jean, claude), La methode en sociologie éd, casbah, Alger, 1998.

8- Dominique Wallon : Combats étudiants pour l'indépendance de L'Algérie UNEF-UGEMA (1955-1962) , Ed casbah Alger 2014

9- Durand(j).p.we.lrobert.sociologie contempotaine.paris.france.ed.vigot. coll.1993.

10- Guy Rocher: Tulcott parsans et la sociologie Américaine, Ed PUF paris 1972

11- Hamden Khoja : Le miroir , Ed, Sinbad paris 1985.

12- Jean Claud Vatain : d'Algérie, politique estoire et societé, Ed El Maarifa 2010

13- M. harbi, une vie de bout, Mémoire poitique Ton I ed La découverte paris 2001.

14- Mahfoud Smati : Les premiers Jeuns Leaders Politiques Algériens « Edition Dahleb Alger 2010 »

15- pareto (vilfredo).traite de sociologie génerale.éd ;librairie diaz, paris, 1968.

16- Rocher (Guy). Introduction à la Sociologie générale le changement sociale, Ed : HMH, Paris, 1968.

17- Smati Mahfoud, les élites Algériennes sous la colonisation Algérie, éditions Dahlab, 2009.

الملاحق

01

V / Société et culture en Algérie (1962-1982)

Au moment de son indépendance en 1962, l'Algérie manque à la fois de moyens financiers et de cadres. Pour réussir le pari de l'autonomie économique, il faut disposer d'hommes et de femmes compétents. En vingt années seulement, le paysage culturel et social se modifie profondément.

Les défis de l'enseignement et de la formation

En 1961, les jeunes Français sont scolarisés à 100 %, les enfants algériens à moins de 15 %. Le nombre de musulmans inscrits dans les classes primaires atteint à peine 700 000. Dès 1970, ils sont déjà près de deux millions et, en 1980, plus de quatre millions et demi. La rentrée scolaire de 1982 accueille 250 000 jeunes dans les lycées et 80 000 étudiants dans les universités (2 800 en 1963).

En juillet 1962, 1 700 instituteurs algériens seulement sont présents dans l'enseignement primaire. Mille d'entre eux, dès l'indépendance, vont être appelés à encadrer les nouvelles administrations. Des milliers de « moniteurs » sont recrutés, aidés dans leurs tâches par des coopérants. 11 000 instituteurs français viendront, au fil des ans, apporter leur aide. En 1982, le nombre d'instituteurs, tous algériens, en activité dans l'enseignement a été multiplié par vingt-sept, passant de 700 à 19 000 en vingt ans.

démarrage. Les projets, fondés sur des perspectives de croissance très rapide, sont souvent surdimensionnés et les unités de production fonctionnent souvent à 30 % ou 40 % de leur capacité. Les économies d'échelle espérées se transforment en surcoûts. L'insuffisance des infrastructures de stockage et l'indigence du système de commercialisation accroissent les déséquilibres régionaux en faveur des pôles industriels. L'appel systématique aux firmes étrangères se traduit par un fort endettement : de 2,7 milliards en 1972, la dette extérieure de l'Algérie passe à 23,4 milliards en 1979 (soit, respectivement, un service de la dette égal à 12 %, puis à 25,6 % des exportations) [46, 117].

Enfin, l'agriculture connaît un vieillissement accéléré de sa population active et sa faible productivité se montre incapable de faire face aux besoins alimentaires.

La question agraire

La « révolution agraire » engagée par une ordonnance du 8 novembre 1971, appliquée de 1972 à 1975 sur 1 141 000 hectares (structures agraires non coloniales), est fondée sur le système des coopératives : 5 261 coopératives de différents types sont constituées, de 217 hectares en moyenne, intéressant 90 000 paysans contre 170 000 dans le « secteur autogéré » (fermes d'État). 10 % seulement des propriétés privées sont étatisées. La « révolution agraire » ne suscite pas un grand enthousiasme ; d'ailleurs, une proportion significative des attributaires se désistera. La population paysanne, estimée à 7 millions en 1973, ne se sent pas impliquée par cette transformation autoritaire de l'agriculture, qui reste subordonnée aux impératifs de l'État [31].

Après l'expérience de l'autogestion prise à l'initiative d'ouvriers, de paysans pauvres et de quelques militants [71], dans les années 1962-1967, le secteur agricole est censé fournir une partie de ses débouchés à l'industrie. Les objectifs assignés à l'agriculture sont divers : amélioration de l'équilibre revenus-productions pour assurer un revenu décent aux paysans les plus pauvres, diversification et intensification de la production agricole pour répondre aux besoins alimentaires du pays,

Houari Boumediene et la révolution agraire

« Nous n'avons d'autre voie que la création de ce que j'appellerais la société rurale révolutionnaire avec laquelle nous encerclerons les excroissances et la bureaucratie qui constituent un danger menaçant et grandissant pour la révolution. Les villes dans nos pays arabes et dans le Tiers-Monde, subissent une terrible influence de l'Europe occidentale, sous tous les aspects : les mœurs, les comportements, la consommation, le mépris pour le travail manuel, etc.

« Ceci est très important dans une société comme la nôtre dont une partie s'est développée dans les villes où le colonialisme a laissé un impact chez les citadins et qui s'est maintenu même après la défaite de ce dernier. Dans les campagnes par contre, la société algérienne a conservé son authenticité nationale. De ce fait, la campagne algérienne a offert un terrain propice au déclenchement de la Révolution armée qui a duré sept ans et demi. Pour cette raison, si l'on veut que la Révolution poursuive sa marche dans la voie socialiste, il n'y aura aucun autre choix devant nous que celui du retour à la source d'une manière scientifique. Au fond, l'avenir de la Révolution algérienne dépendra, au cours de cette nouvelle phase, du succès de la Révolution agraire. »

Interview accordée à un journaliste égyptien, *El Moudjahid*, 29 octobre 1974.

consolidation et amélioration de la position de l'Algérie sur le marché international pour l'exportation des produits agricoles [14].

Pourtant, malgré des références formelles reconnaissant l'importance du secteur agraire, celui-ci est sacrifié, l'industrialisation faisant l'objet des seules priorités.

Selon l'économiste Abdellatif Benachenhou, le rapport global entre l'investissement réalisé et celui normalement nécessaire au simple renouvellement de l'appareil de production dans le secteur autogéré, pendant la phase 1966-1974, est de 38 %. De façon générale, la contribution de l'agriculture à la PIB, très faible, ne cesse de régresser : 31 % en 1963, 18 % en 1965 et 13 % en 1970. Elle ne reçoit que 12 % des investissements pour la période 1970-1973, et 7,4 % dans la période 1974-1977, ce qui ne permet pas toujours le renouvellement matériel des moyens de production existants. La réforme agraire manque de cohérence. Pour le politologue Bruno Étienne, ce qui conduit le processus, c'est « une certaine soumission du monde paysan et rural à la logique de l'industrialisation de l'économie et plus

Existe-t-il une féodalité algérienne?

La tribu en Algérie est fondée sur les liens de parenté. Tous ses membres revendiquent le même ancêtre éponyme. Ce personnage "illustre", réel ou fictif, est le fondateur du groupe. Généralement, toute sa descendance vit sur un territoire qui lui appartient, et qui lui est reconnu socialement.

Mais il arrive que les lignages se séparent, certains quittent le lieu d'origine et vont s'établir ailleurs tout en gardant le nom de l'ancêtre ou de la tribu. Au fil du temps, les liens de parenté se relachent lorsque la mémoire collective perd son enracinement profond dans le passé, des événements erronés ou fantaisistes sont alors inventés pour affermir l'appartenance du groupe. (1)

Ce qui nous importe, ce n'est pas l'émiettement de la tribu mais son état unitaire et l'agencement des différents segments. Dans ce groupement social, il existe une compétition pour le leadership; n'obtiendra ce statut que le clan qui manifeste le plus de qualités. Ibn Khaldun le précise bien dans son étude de la société clanique: "Lorsqu'un clan donné a affermi sa domination sur son peuple, il cherchera, naturellement, à dominer les autres clans distincts du sien. S'il les vaut, les uns et les autres s'équilibrent. Dans ce cas, chaque clan est maître chez soi: c'est le cas des tribus et des nations sur toutes la terre. Cependant, si l'un de ces clans surpasse l'autre et le domine, les deux esprits de clans s'interpénètrent, et le vaincu accroît la force du vainqueur, lequel dresse encore plus haut son objectif de domination et de supériorité. Et ainsi de suite, jusqu'à ce que le pouvoir du clan triomphant égale de la dynastie régnante." (2)

(1) Berque (J): Qu'est-ce qu'une tribu nord-africaine in Maghreb, histoire et société. -éd. Duculot - SNED, Alger, 1974, p. 27.

(2) Ibn Khaldun: op. cité, T.1, p. 277.

La règle observée est qu'au sein de la tribu, les clans s'affrontent mais le vaincu se joint au vainqueur pour renforcer sa puissance. Il ne sera ni son esclave ni son serf, ni son vassal, ni son serviteur, mais plutôt son frère et son allié. Ensemble, ils attaqueront l'ennemi commun. Les frères ennemis se coalisent pour bâtir un empire. Ils ont en commun l'esprit tribal (assabya), la généalogie et le terroir hérité de l'ancêtre.

Cette société polysegmentaire se meut dans un cadre parental, c'est par cette dimension fondamentale qu'il faudrait l'aborder pour comprendre l'agencement des segments dans leur égalité pour prendre les armes et dans leur hiérarchie pour se soumettre à l'élément le plus apte.

La société féodale est bien distincte de la société tribale. Marc Bloch la caractérise ainsi: "Elle fut une société inégale plutôt que hiérarchisée; de chefs plutôt que de nobles; de serfs, non d'esclaves." (1) Il ajoute plus loin, "Dans la société féodale, le lien humain caractéristique fut l'attache du subordonné à un chef tout proche. D'échelon en échelon, les noeuds ainsi formés joignaient, comme par autant de chaînes indéfiniment ramifiées, les plus petits aux plus grands. La terre même ne semblait une richesse si précieuse que parcequ'elle permettait de se procurer des "hommes" en les rémunérant." (2)

C'est une société fondée sur les liens de dépendance. Par contre, la société tribale nord-africaine s'appuie sur l'esprit de clan et le lien du sang. Chercher à les confondre c'est vouloir imposer le modèle historique européen arbitrairement, méconnaître sa personnali-

(1) Bloch (M.): La société féodale. - éd. Albin Michel, Paris, 1968, pp. 606-607.

(2) bid p. 607.

Le témoignage d'un jeune responsable à la direction du Plan

« À la fin de mes études en 1965, je rentre en Algérie ; je me rends bien compte que la distance favorise l'analyse et protège des compromissions. Dès 1965, j'occupe un emploi à la direction générale du Plan, rattachée à la Présidence puis au ministère des Finances et du Plan. Je découvre très vite que les innombrables problèmes sociaux consécutifs à la guerre — déracinement des populations, dégradation des circuits économiques, faible qualité de l'enseignement — sont absents des préoccupations des nouveaux dirigeants. Il appartient aux cadres exclus de la gestion politique officielle, sans capacité de choix, de faire face, seuls, aux problèmes de société. On veillera uniquement en contrepartie à leur assurer des salaires et les ressources minimales pour garantir la paix sociale. La gestion stratégique — dont ces cadres sont écartés — se développe en vase clos, empruntant aux schémas tout faits, et vise en priorité le contrôle du champ politique. L'ascension de l'idéologie d'État devient irrésistible. L'histoire, la culture politique antérieure autant que les réalités sociales sont niées par le credo officiel. En l'espace de deux années, dès 1967, il n'y aura plus moyen de corriger le tir. L'unanimisme s'impose par la contrainte et toute action doit concourir à alimenter les rouages de l'autoritarisme. »

Ghazi Hidouci, *Algérie, la libération inachevée*, Paris, La Découverte, 1995, p. 31.

de 1967 à 1977) aggrave la situation du secteur des biens de production qui a recours au transfert des technologies occidentales et au crédit international. Les objectifs d'indépendance économique apparaissent vite hors d'atteinte.

Les investissements massifs consacrés à l'industrie (64,1 % du total des investissements de 1974 à 1977), le poids politique du contrôle de l'État empêchent la réalisation des articulations essentielles : entre secteurs public et privé, entre appareil productif et système de distribution, entre agriculture et industrie.

D'où les difficultés accumulées pour la réalisation des projets industriels.

La mise en place des unités de production industrielles se fait surtout par la procédure du « clés en main », censée accélérer le développement. Mais les difficultés à maîtriser et à gérer des technologies sophistiquées ont été largement sous-estimées. La montée en production des nouvelles usines est souvent très longue. Le volume de production reste aléatoire après le

Le choc des élites

TELQUEL

Le petit monde des décideurs et des puissants, jouissant du capital économique, de la francophonie et des réseaux, est bousculé. L'arrivée au gouvernement du PJD est la partie visible d'un iceberg qui leur glace le sang. Elle bouscule les codes établis et dessine l'empowerment d'une élite représentative, qui parle au peuple et lui ressemble. Tectonique des plaques...

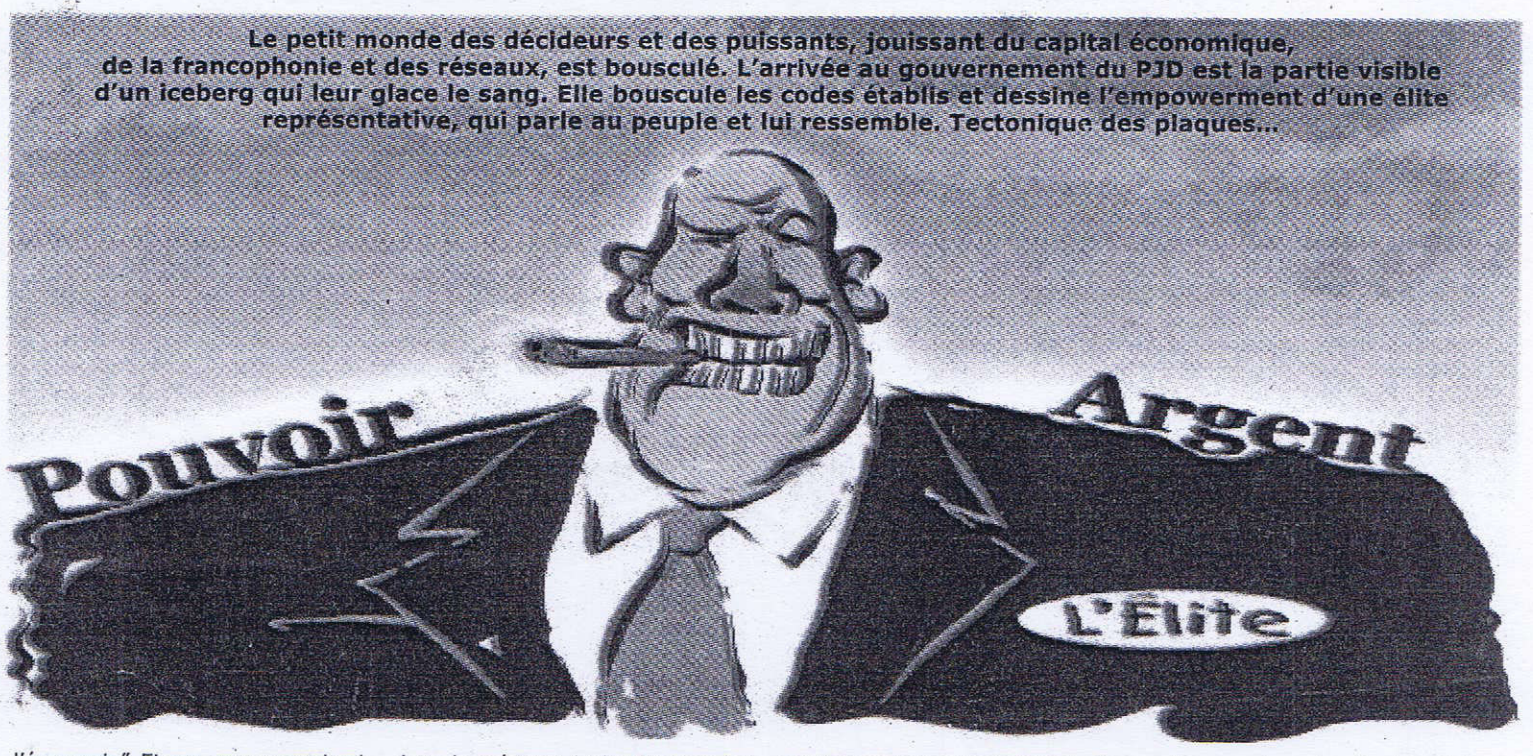

Il ne sait pas nouer sa cravate, raffole de poulet beldi, est friand de bissara... l'arrivée de Abdelilah Benkirane au poste de Chef de gouvernement a provoqué, dans la presse et les cercles bourgeois du pays, une avalanche de détails et de descriptions, dignes de l'exploration de la planète Mars rapportée aux terriens, ou plutôt celle de la planète chaâbi rapportée aux nantis. Ses habitudes continuent de fasciner, son bagout de dénoter, ses impairs de scandaliser ou de provoquer l'hilarité, preuves brandies par certains de son inexpérience du pouvoir ou du dessein conservateur qu'il ourdirait en sous-main pour le pays. En avril 2012, lorsqu'il prend la ministre de la Justice belge pour l'interprète du ministre des Affaires étrangères du plat pays, c'est l'efficacité de son parti tout entier que l'on se surprend à jauger. En juin 2012, lorsque les médias se saisissent d'une supposée facture au nom de Abdelkader Aâmara, la loupe est posée sur les deux bouteilles de champagne qui auraient figuré sur la note du ministre du Commerce, comme pour trouver une faille idéologique au PJD. C'est que depuis qu'il est arrivé aux affaires, le parti de Benkirane ne fait pas qu'alimenter les colonnes de la presse : en jouant des coudes, il ne cesse d'irriter les élites politiques et économiques déjà bien en place. Peu habituées à ce genre de frottements, elles provoquent et subissent des étincelles.

ENTREPRENEURS ET CONSERVATEURS

Début juin, lors de la visite au royaume d'une délégation d'entrepreneurs turcs, le syndicat patronal CGEM s'est offusqué de ne pas avoir été prévenu à l'avance pour se préparer à les accueillir. C'est Amal Entreprises, regroupement d'entrepreneurs bien moins influent et puissant que la CGEM, proche du PJD, qui a organisé la rencontre. En résumé, David s'est imposé tandis que *Goliath s'est contenté du dîner protocolaire*. La passe d'armes aura eu un intérêt : mettre sur le devant de la scène le paysage des PME pieuses.

Le 9 mars 2012, Amal Entreprises inaugurait son antenne casablancaise. Aziz Rabbah, ministre diplômé de l'INSEA, successeur d'un Ghellab sorti des Ponts et Chaussées de Paris, était l'invité d'honneur et 150 patrons avaient fait le déplacement. "Les chefs d'entreprises barbus n'étaient pas majoritaires mais très visibles", raconte l'un des invités, marqué par l'aspect inédit de la chose. Et de poursuivre : "Le moment clé de la rencontre a coïncidé avec la prière d'Al Asr. Plusieurs participants ont commencé à quitter la salle pour prier. Finalement, on a dû reporter le début des travaux."

Quels sont les credos de ces patrons pieux ? Le parcours d'Aboubakr Belkora, ancien maire PJD de Meknès, président de l'entreprise Valencia qui détient 20% des parts de marché du jus de fruits, est assez révélateur. Formé à l'agronomie au Maroc, libre de ton, il assume parfaitement son appartenance à une nouvelle élite économique, dont l'ascension se fait "naturellement". "Les choses évoluent dans le bon sens", argue-t-il, avant de préciser : "Les gens se positionnent dans l'économie et concurrencent, d'une certaine manière, les quelques familles qui forment une bourgeoisie resserrée et qui s'accaparaient les richesses." Il cite différents modèles de réussite, pas forcément partisans, parmi lesquels Koutoubia du célèbre Lhaj Taher : "Des gens qui ont réussi grâce à l'audace et au travail". A son sens, l'action du PJD et l'empowerment d'une bourgeoisie indépendante, éventuellement conservatrice, participent d'une même logique salutaire : "En finir avec les pratiques peu claires, les monopoles, la rente : faire que les chances soient les mêmes pour tout le monde". Taïeb Aisse, président de Amal Entreprises, plus discret, remarque lui aussi un "dynamisme social" et un "renouvellement dans le monde de l'économie". Et son groupement est là pour l'accompagner : il dit vouloir "promouvoir la valeur travail", aider à graisser la machine "ascenseur social". Il conclut : "La société gagne en transparence. Avec un système électoral transparent, ce sont les meilleurs qui gagnent. Avec un système économique transparent, c'est pareil : les meilleurs grimpent et le clientélisme, le copinage, tendent à disparaître."

MONOPOLE MAJORITAIRE

Certains membres de l'élite en place sont conscients de ce qu'ils représentent. Devant un parterre venu assister à sa conférence, Abdelmalek Alaoui, consultant et auteur d'un ouvrage sur l'intelligence économique, a débuté, le 22 mai, son exposé par ces mots lucides et honnêtes : "Nous sommes une minorité, une minorité d'une minorité. Nous sommes 80 000 depuis l'indépendance à avoir fréquenté les bancs des écoles étrangères. Nous sommes surreprésentés, nous gérons environ 70% de l'appareil économique, 60% des directeurs généraux des ministères, les 7 premières capitalisations boursières sont gérées par des gens issus de trois écoles." Cette minorité qu'il décrit représente le paysage du business au Maroc : dans le monde des affaires, on recherche encore et toujours des francophones, à l'allure "moderne", non seulement capables d'ouverture sur les pays riches, mais formés dans leurs rangs. Ce qui ne va pas sans aberrations : "Un jour, une entreprise a réuni des candidats, de jeunes juristes. Nous, diplômés en France, avions droit à une bouteille d'eau et un café pour patienter. Les titulaires de diplômes marocains, walou", se souvient un jeune diplômé.

Dans les hautes sphères, un rapide scan des profils suffit pour comprendre qu'on ne se mélange pas trop, qu'on se reproduit et se ressemble. A la CGEM, force est de constater que les dirigeants qui se succèdent, Bennani-Smires, Hajjouji, Chami, Elalamy, Bensaleh, à l'exception de Mohamed Horani, arborent des profils sensiblement proches. Les grandes institutions de la finance, elles aussi, sont entre les mains de personnes souvent formées en France, issues de grandes familles, de Mohamed Benchaâboun (Banque Populaire) à Tarik Sijilmassi (Crédit Agricole), en passant par Mohamed Kettani (Attijariwafa bank). Ajoutez à cela la présence de quelques Français dans les directoires de filiales et vous obtenez tout... sauf une représentation du pays dans sa diversité. Leurs compétences sont tout aussi indéniables que les similitudes de leurs profils. Dans les banques d'investissements et la haute administration, on pourrait dresser le même constat. Selon le chercheur français Pierre Vermeren, les cercles formés par ce dessus de panier sont très puissants, au point qu'il existe, au Maroc, une "domination des élites sur l'Etat". Et le fait n'est pas nouveau. Avec la création du "G14" dans les années 1990, groupe de quatorze grosses têtes, chargées d'orienter l'économie du pays, Hassan II avait déjà dit tout son amour des ingénieurs et technocrates, produits des écoles françaises et américaines. Mais les temps changent...

L'AUTRE ÉLITE

Il y a quelques semaines, le PJD a créé une association d'ingénieurs, qui s'ajoute aux regroupements de pharmaciens, d'avocats et d'enseignants récemment affiliés au parti. La naissance de ces associations, qui permettent de gagner les cœurs de secteurs porteurs, symboliques ou influents, montre que le PJD a compris l'enjeu. Pour Mohamed Tozy, le parti de la lampe a opéré une mue pour façonner sa propre élite. Un groupe de "technocrates formés localement ou d'entrepreneurs de la bourgeoisie pieuse" a "rejoint le parti. (...) Ce groupe composé d'ingénieurs, de médecins et de pharmaciens a bénéficié des faveurs du parti", précise-t-il, avant de poursuivre : "Ce recrutement a permis de rénover l'image du parti et de lui apporter l'argument d'efficacité managériale qui lui manquait." Selon Tozy, déjà pour les élections de 2007, "le groupe des fondateurs idéologues et désormais politiciens professionnels a préféré faire alliance avec les technocrates et a lâché, par conséquent, les deux forces vives du mouvement : la jeunesse tajdidi (les bases : ndlr) et les ouléma prédicateurs."

Mais au sein de la jeunesse aussi, visiblement, les choses bougent. Il s'agit de montrer l'aptitude du parti à prendre en main des questions techniques, sans se départir de son identité. Une jeune militante du PJD explique : "Nous n'envoyons pas les jeunes de l'organisation en Turquie, mais c'est un fait : beaucoup des nôtres étudient là-bas. Ils ont compris qu'étudier à l'étranger est un plus : c'est formateur et ça permet de découvrir des compétences différentes. En Turquie, les études ne sont pas très coûteuses, et des gens avec des moyens modestes peuvent résider dans un pays musulman tout en découvrant un leader économique et suivre les cours en anglais." Les prismes sont différents, mais les méthodes restent les mêmes. A l'ancien colon qui a formé les rangs des puissants d'aujourd'hui, on préfère le pays d'Erdogan que l'on brandit comme exemple du mariage réussi entre realpolitik et islamisme, et qui nourrira peut-être les élites de demain.

POPULISTES À LA RESCOUSSE

L'accession au gouvernement de ministres formés dans des universités publiques marocaines a engendré un mouvement général et profond de réaction au sein des partis politiques. L'intronisation de Hamid Chabat à la tête de l'Istiqlal, parti des élites depuis l'indépendance, en est l'exemple le plus frappant. On a mis en avant son entrée dans la vie active à l'adolescence comme ouvrier dans une usine de motocyclettes à Fès. Un homme qui, à la force du poignet, a gravi les échelons, sans oublier de défendre sa classe d'origine en tant que syndicaliste au parcours tout aussi brillant. Un tel profil ne pouvait que tailler des croupières au PJD qui, bien que fier d'arborer des dirigeants issus de l'enseignement universitaire local, s'est retrouvé concurrencé par un homme politique vendu comme plus proche du peuple car partageant leur destin de petites mains. Mais sous son bleu de travail, Hamid Chabat ne semble être que le fruit d'un passage de témoin opéré pour des raisons électoralistes par l'Istiqlal, parti défini par divers historiens comme fondé sur la structure familiale. Forcément, voir un Chabat devenir l'homme fort du parti nationaliste, accueilli par Mohammed VI, laisse penser que l'Istiqlal a été contraint contrer Benkirane et consorts, et leur proximité avec le peuple, il a bien fallu remiser au placard les caciques du parti, tel le financier de haut vol Adil Douiri, digne héritier de son père, M'hammed Douiri, figure du parti nationaliste. L'exemple de ce "ould flane" est encore plus parlant si l'on tient compte de ses études supérieures. Adil Douiri fait partie de ces têtes bien faites et bien pleines comme les définit la France, ainsi que le prouve son diplôme obtenu à l'Ecole nationale des ponts et chaussées. Face à ce tropisme français, l'Istiqlal met dans la balance son patron de la jeunesse, Abdelkader El Kihel, "chabatiste convaincu", militant de terrain et diplômé de droit islamique à Al Qaraouiyine.

Grâce ou à cause de l'effet PJD, l'USFP a lui aussi dû muer en mettant en avant de nouveaux leaders plus proches de leurs bases. Benkirane est désormais bordé à sa gauche par le nouveau patron du parti de la rose, Driss Lachgar, célèbre pour son franc-parler et étiqueté "populiste", au même titre que le Chef du gouvernement. Issu du quartier populaire de Takaddoum à Rabat, le nouveau "zaïm" met doublement en avant son aspect plébéien en soulignant ses origines populaires et en utilisant un langage tonitruant censé parler au peuple. Ancien militant de la base, Lachgar est tout le contraire de son prédécesseur, Abdelouahed Radi, l'un des fondateurs de l'USFP et cacique du parti dès sa création. Le premier est de surcroît issu d'un milieu modeste tandis que le second est grand propriétaire terrien dans le Gharb. Radi appartient à cette élite de gauche, fruit d'un processus de renouvellement des élites entamé à la fin du règne de Hassan II. Durant cette période de transition, le pouvoir, après avoir usé jusqu'à la corde la stratégie de nomination de technocrates, s'est ouvert à des profils différents. Parmi eux, des enseignants d'université, notamment spécialisés en droit, qui ont "souvent eu un parcours politique de militants marxistes" et "ont appris avec le temps à composer avec le Makhzen", selon Pierre Vermeren. Des ex-progressistes ont ainsi rejoint le top management du pays. Les écrits de Mohamed Tozy le confirment : dès 1999, on a vu, en prime des technocrates et des notables traditionnels, l'émergence de nouveaux profils dans l'élite, offerts par "la société civile et les écuries politiques de gauche."

VERS UNE BOURGEOISIE PIEUSE ?

Choc des élites ? Contre-élite islamiste ? La ligne de fracture entre forces concurrentes n'est pas seulement idéologique. Abdelmalek Alaoui sous-entend l'existence d'un autre clivage : le besoin de justice. "L'élite francophone était assurément surreprésentée dans les postes de décision, qu'ils soient nolis plus équitablement. Ce n'est pas S. qui le contredira. Ce tailleur quadragénaire, installé dans le centre-ville casablancais et sympathisant islamiste, assure que nombre de ses fournisseurs partagent ses opinions : "Ils ont de l'argent, de gros stocks et de grosses commandes. Certains se plaignent que les syndicats ne nous ressemblent pas. Il y aura toujours 'les autres' au-dessus de nous. Les autres, ce sont les grandes familles fassies qui parlent français et donnent l'impression de ne pas accorder de place à la religion et à la culture marocaine." Dans son secteur, le tailleur rencontre pas mal de patrons "très de chez nous", qui gardent des habitudes simples, pour qui la zakat, volontaire, compte plus que l'impôt obligatoire, se croisent à la mosquée ou pour des parties de cartes sans argent, dans des cafés sans alcool.

"J'ai voté PJD contre la corruption et pour la transparence", nous confie un autre petit patron, qui assure : "On est mangés par des 'gros', qui connaissent les arcanes du pouvoir et jouissent de leurs alliances." Un chercheur en économie, anonyme car actuellement en enquête sur le terrain, confirme qu'une petite bourgeoisie tend à rejoindre les vues de la formation de la lampe, charmée par son discours, tant sur le plan économique que sociétal. Pierre Vermeren abonde dans le même sens : "Le milieu des affaires (bâtiment, commerce...) est largement arabophone, exception faite du capitalisme financier et internationalisé." Ce qui pose un souci bien simple selon lui : "Il est difficile pour les cadres francophones de diriger un pays qui ne l'est pas". Il conclut : "Le PJD est un moyen de faire monter une nouvelle élite", composée d'"arabophones qui peinent à s'insérer dans le système", face à une "élite marocaine étroite et fermée".

PORTRAIT

KHERFALLAH ZAHIA. *Condamnée à mort, épouse de Kernane Abdelwahab, condamné à mort*

Face aux tortionnaires, elle ne voulait pas de la grâce

«Sans la justice, que sont les royaumes, sinon des bandes de brigands.» (Saint Augustin)

HAMID TAHRI
htahri@elwatan.com

«Cela fait cinquante ans qu'elle est dans le silence, il faut qu'elle en sorte un jour»

PHOTO : B. SOUHIL

Cela fait cinquante ans qu'elle est dans le silence, il faut qu'elle en sorte un jour.» L'historien, qui était devant moi, s'est amusé à pronostiquer une éventuelle sortie de cette grande dame taiseuse, discrète et modeste. Mais c'était plus un vœu qu'autre chose. Et puis, un jour, la parole s'est déclenchée pour raconter les horreurs d'une guerre sanglante dont elle a été l'une des actrices. On est dans la réalité et non dans le scénario d'un film.

Zahia Kherfallah, aujourd'hui 84 ans bien portés, est entrée dans la Révolution comme on entre dans une religion. Imprégnée dès son jeune âge par les idéaux de justice et influencée par les héros qu'ont été les enfants de son quartier La Redoute, Didouche Mourad, les frères Gacem, Cherif Debbih, Bouhara Salah. Elle souffle sur les braises de l'histoire pour le meilleur ou pour le pire. Elle s'est confiée à nous en toute courtoisie.

Militante engagée, poseuse de bombes, elle a subi les pires atrocités dans les geôles et les commissariats avant d'être condamnée à mort en 1958, à l'instar d'ailleurs de son mari Abelwahab Kernane, mort en 2010.

Zahia est née le 3 septembre 1931 à la Redoute, aujourd'hui El Mouradia, où elle a grandi aux chemins des Crêtes et à la rue des Mimosas. *«C'est dans le milieu de nationalistes qu'on a vécu sans nous en rendre compte. On était imprégnés par les idéaux de la Révolution». Dans les faits, Zahia s'est impliquée en 1955 déjà lorsqu'elle ramenait des médicaments dans des boîtes à chaussures aux responsables de la résistance. Elle sera dès 1956, alors qu'elle exerçait en qualité d'animatrice et de productrice d'émissions à Radio Alger, agent de liaison, en côtoyant Bennaceur Abdelmadjid, son recruteur à la radio et son cousin Mohand Arezki, qui donnait des directives de la résistance. «Un jour,* raconte-t-elle, *Smaïl Madani m'a présentée à Chergui Brahim qui m'a mise en contact avec Belaïd Abdesslam.»*

DE LA RADIO À LA GUÉRILLA

Brahim était chef politique de la Zone autonome, c'est lui qui supervisait les recrutements. Nous l'avons retrouvé 60 ans après les faits chez lui. A 93 ans, souffrant, il a accepté de nous livrer son témoignage. *«Durant cette période charnière, on avait pensé qu'il fallait saboter l'économie par des bombes, on devait recruter des filles d'apparence européenne et assez courageuses. Je suis arrivé à attirer une certaine Fadila, administrateur civil au gouvernement général, qui devait poser une bombe au bureau de Lacoste, à l'époque où il se vantait du dernier quart d'heure. J'en ai informé Yacef Saâdi, responsable du groupe armé de la Zone autonome d'Alger, depuis août 1956 après la mort du chahid Mokhtar Bouchafa. On imagine aisément l'impact que cela aurait eu sur le cours des événements, au moment même où nous avions exporté notre lutte en métropole. Mais la bombe n'a jamais été posée, et Fadila m'a dit qu'on en l'avait dissuadée. Quant à Zahia, qui est une brave fille, elle était très belle et s'est comportée comme une valeureuse combattante. Elle avait le teint européen et c'est ce que nous cherchions pour tromper l'ennemi. La bombe qu'elle a déposée à L'Otomatic a eu un effet psychologique indéniable. J'ai toujours souligné son courage et sa détermination, à l'instar des autres poseuses de bombes».* Ces qualités, on les décèle dans cette lettre poignante adressée à son avocat Jacques Verges dans laquelle elle évoque son combat révolutionnaire. *«Cher maître, je m'excuse si mon ton vous paraît un peu grave, mais la question pour moi a son importance : ma grâce. N'y réfléchissez plus, je ne veux pas la solliciter personnellement et n'aimerais pas que vous la demandiez pour moi. Je me sens en effet ni vaincue ni coupable, je suis une prisonnière de guerre et l'armée à laquelle j'appartiens est déjà victorieuse. C'est elle qui doit me libérer ou me venger si je meurs assassinée. En face, des tortionnaires de la villa Susini, des incendiaires de mechtas, je me sens à jamais innocente. Que Messieurs les responsables français décident. Il s'agit de leur honneur, après tout il n'y va que de ma vie. Je vous prie de m'excuser encore et de croire, cher maître, à mon amitié».*

La condamnation à mort de Zahia résulte de son acte qui a ébranlé la classe politique française et encore plus les colons. Zahia avait posé une bombe à L'Otomatic, dont la presse de l'époque avait largement rapporté les péripéties. *L'Echo d'Alger* du 27 janvier 1957 écrivait *«Kherfallah Zahia et Minne étaient ensemble, passant à 16h30 devant L'Otomatic, elles pénétrèrent dans l'établissement, montèrent sur la galerie où elles s'installèrent face à face devant une table pour y consommer des glaces. Au moment de s'en aller, toutes deux descendirent aux toilettes et c'est là que, profitant de ce que la plus jeune se lavait les mains en lui tournant le dos, sa compagne déposait derrière la chasse la bombe qui explosa à 17h30 en même temps que celle de la Cafétéria et du Coq Hardi. Il y a eu 4 morts et plus de 50 blessés».* Cette description du journaliste est conforme à la réalité, note Zahia. *«Il convient de rappeler que cette mission m'a été confiée par Madjid Bennaceur, mon collègue de la Radio et qui m'a mise en contact avec son cousin et responsable du groupe, Mohand Arezki, dit Toufik. Avant d'exécuter ma mission, j'ai fait les repérages nécessaires, une fois au Grill room et une fois au Cafétéria. Le jour J, je me suis rendue à la rue Randon en suivant de loin Madjid et traversant barbelés et barrages des paras. Une fois arrivée dans le magasin, Bennaceur Mohand Arezki m'a remis la bombe en l'attachant sur mon ventre, car mon sac était trop étroit. Je refis le même parcours pour sortir d'un barrage de barbelés pour joindre la rue Mogador où m'attendait Madjid accompagné d'une jeune fille (Danièle Minne) qui, m'a-t-il dit, devra m'accompagner pour la pose de la bombe à L'Otomatic, une destination de dernière minute. Suite à cette mission, j'ai continué à travailler à la Radio jusqu'à fin novembre 1957, date de mon arrestation en France dans l'Isère, alors que j'étais en mission pour accompagner pour des soins un militant ayant subi des tortures atroces. On m'a embarquée sur Alger. On m'a emmenée au PC du commissaire Redonnet où se trouvaient mes frères Boualem et Mohamed. Ils m'ont jetée dans une cellule où se mêlaient des flaques de sang et d'urine et où les odeurs pestilentielles étaient insoutenables. Lors de la reconstitution, les pieds-noirs, en grand nombre, voulaient me lyncher. Le véhicule où j'étais, assailli par une foule hystérique, a démarré en trombe jusqu'à l'Aletti. En m'emmenant à Barberousse, j'estimais que j'étais sauvée en m'arrachant des griffes de l'innommable capitaine Folk. En prison, j'ai trouvé mes sœurs de lutte et cela était déjà un réconfort. Le criminel de guerre Folk, qui m'a fait subir des séances de torture entrecoupées d'interrogatoire, me répétait : «Tes histoires de la bombe cela ne m'intéresse pas, ce qui m'intéresse c'est ce que tu as fait pendant 2 ans et avec qui tu travaillais. Il voulait me soutirer le nom de mes chefs. Deux ou trois jours plus tard, on me présente au juge pour une confrontation avec Danièle Minne, déjà incarcérée à la prison d'El Harrach. J'ai fait l'objet d'un mandat de dépôt à la prison de Barberousse.»* Zahia est condamnée à mort à l'issue d'un procès à sens unique. En 1959, Zahia bénéficie de la grâce du général de Gaulle. La peine capitale est commuée en détention à perpétuité. Elle est transférée avec d'autres militants dans les prisons de Maison Carrée, Nice, Calvados, Lisieux, Pau et Fresnes, enfin elle connut la libération le 21 avril 1962 après le cessez-le-feu. Zahia est et reste fière d'avoir contribué à l'indépendance de son pays tout en ayant une pensée forte pour tous ceux qui sont tombés au champ d'honneur sans pouvoir vivre ce grand jour de recouvrement de la souveraineté nationale. Enfin, Zahia espère que la jeunesse algérienne, quelles que soient les difficultés, saura construire son avenir et retenir les leçons de ses aînés.

H. T.

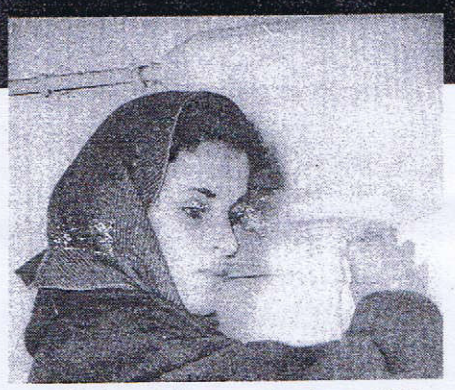

Zahia, lors de la reconstitution, en 1957

Parcours

Zahia est née le 3 septembre 1931 à La Redoute, aujourd'hui El Mouradia, du nom d'un de ses valeureux enfants, Didouche Mourad. Animatrice et productrice à Radio Alger, Zahia a été éveillée tôt à la conscience politique. Elle s'engage dans la lutte de libération en 1955 et est agent de liaison. C'est elle qui pose la bombe à L'Otomatic. Arrêtée en France, elle est ramenée à Alger où elle subit les pires tortures, notamment de la part du sinistre capitaine Folk, un tortionnaire d'une rare espèce. Elle séjourne dans de nombreuses prisons et est condamnée à mort en 1958. Elle bénéficie de la grâce et sa peine est commuée. Elle est l'épouse de Kernane Abdelwahab, qui avait rejoint les rangs de la Fédération de France du FLN à l'âge de 19 ans. Arrêté par la police française à Paris et condamné à mort en 1958, il est remis en liberté à la veille de l'indépendance. Il est décédé à l'âge de 73 ans en 2010. Zahia est mère de deux enfants.

** On aura constaté que notre moudjahida n'a pas évoqué son parcours post-indépendance, promis pour une prochaine livraison.*

ENTRETIEN

AÏSSA KADRI. *Sociologue et membre du cercle Nedjma*

«Une large partie des intelligentsias

SUITE DU DOSSIER «LES ÉLITES INTELLECTUELLES EN PANNE»

Propos recueillis par Nadjia Bouaricha

Au vu de la participation active des élites tunisienne et égyptienne (écrivains, artistes et intellectuels) à l'éveil des consciences de leurs sociétés, d'aucuns estiment que l'élite intellectuelle algérienne a déserté le terrain de la lutte pour les droits et a péché par son silence et sa démission. Qu'en pensez-vous ?

Pour parler de l'engagement des élites, des jeunes, des femmes et des différents catégories de la société dans les mouvements sociaux qui ont affecté dans de nouvelles formes de radicalité, de pratiques et de répertoires d'actions, ces dernières années, les pays de l'aire culturelle en question, il est nécessaire de poser au préalable les conditions du comparatisme.

Les mouvements sociaux qui affectent les pays au sud de la Méditerranée – principalement ceux des pays dits «arabes» – relèvent de situations différentes, s'inscrivent dans des profondeurs historiques différentes et renvoient à des conditions socio-anthropologiques, culturelles, politiques différentes. Même si on peut relever quelques invariants dans les formes de pérennisation de la domination par des pouvoirs illégitimes, autoritaires et dictatoriaux, la Libye n'est pas de ce point de vue le Yémen, l'Egypte est assez différente de la Tunisie, le Maroc de la Jordanie, la Syrie de l'Algérie.

Cependant, il y a quelque chose de transversal dans l'expression et l'affirmation de ces mouvements sociaux qui s'inscrivent dans un espace-temps générationnel de basculement vers de nouvelles demandes, de nouvelles façons d'être et de se représenter face au politique, face aux autres ; d'autres exigences de participation citoyenne qui sont en rupture avec les modes «traditionnels» de faire de la politique, d'exister, qui ont prévalu jusque-là ; il est néanmoins important de noter que cette évolution s'est développée de manière asynchrone et que ses rythmes comme ses formes ont différé d'un pays à l'autre, ce qui explique les modalités différentes d'entrée de ces catégories sociales dans les contestations et les mouvements sociaux.

Il me semble, dans le cas de notre pays, qu'il y a quatre causes principales à prendre en compte pour expliquer l'inertie des élites, plus loin celle de larges pans de la société et de manière générale le retard du mouvement social. Il y a en premier lieu le poids de l'histoire plus particulièrement coloniale, celle de la guerre d'indépendance et leurs effets, il y a en deuxième lieu la question de l'éducation et de l'enseignement et de ce qui s'y est défini durant les dernières décennies comme socialisations et intériorisation de modes de pensée, de travailler et d'agir, il y a également les caractéristiques du mouvement associatif et enfin intimement liée à ces dimensions la question des élites et de leur rôle.

S'agissant de l'histoire, la violence de la colonisation et celle en retour de la guerre de Libération nationale ont durablement configuré des relations sociales de type vertical, de type autoritaire qui n'ont pas permis la constitution d'un champ politique moderne, d'un espace de reconnaissance d'intérêts différents, de prise en compte de la différence, du conflit et de la nécessité de la construction du compromis. Les questions politiques se règlent toujours dans le rapport de forces, où celui qui détient le fusil a le premier et le dernier mot. En ce qui concerne le système d'enseignement et l'éducation, on peut observer qu'à l'opposé de pays comme le Maroc, la Tunisie et l'Egypte qui ont connu assez tôt le développement d'un haut enseignement supérieur privé ou semi-public ouvert sur l'international, offrant aux enfants des classes moyennes et des catégories supérieures des classes populaires, une alternative à la fois à l'enseignement public massifié et asphyxié et à la formation à l'étranger de plus en plus verrouillée, l'Algérie entrait tardivement, de manière timide et velléitaire, dans les contournements d'une université en voie de désinstitutionnalisation, alors que la Libye restait fermée à toute réforme et interrelation avec les universités du Nord méditerranéen.

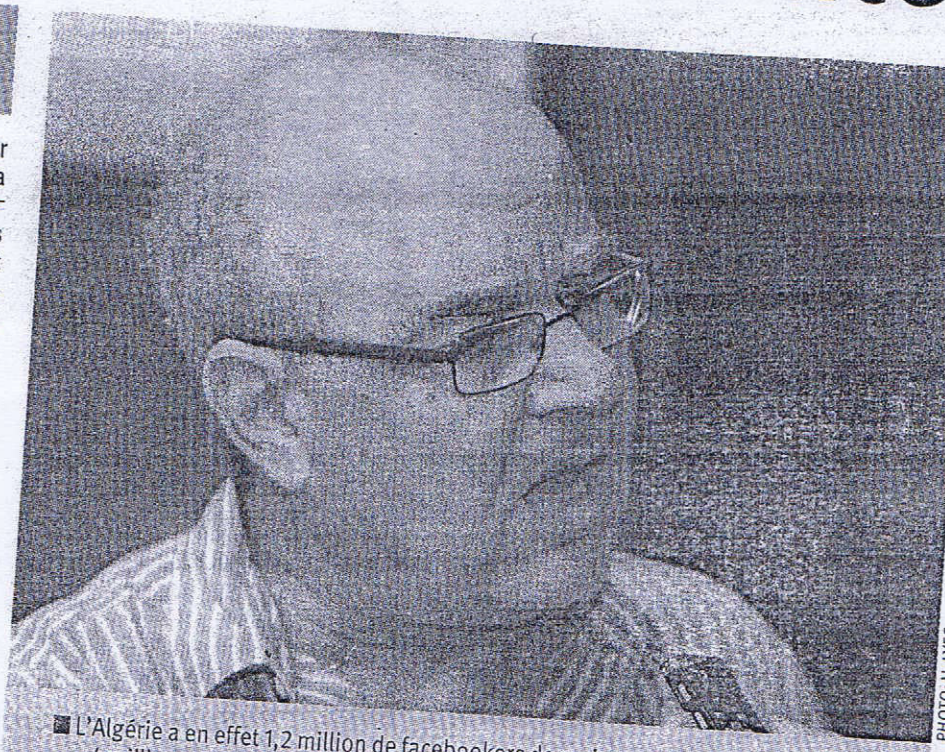

PHOTO: H. LYES

■ L'Algérie a en effet 1,2 million de facebookers de moins que le Maroc qui en score 4 millions. Avec le meilleur taux de pénétration en nombre de population et d'internautes, la Tunisie vient quasiment à égalité avec l'Algérie qui compte presque trois fois plus d'habitants. Le Maroc totalise 4 075 920 facebookers et occupe la 37e place (sur plus de 180 pays), selon les chiffres de la première semaine de janvier 2012 de «socialbakers». Le taux de pénétration du nombre d'utilisateurs de ce réseau social par rapport à la population marocaine est de 12,89%, contre 39,03% parmi la population connectée. Selon «socialbakers», le nombre d'utilisateurs de facebook au Maroc a augmenté de 450 820 comptes durant les six derniers mois.
Source : site www.socialbakers.

Outre le délitement d'une université, où par exemple les directions sont là pour une grande part depuis une double décennie, fonctionnant comme autant de fiefs ou de zaouïas avec en moins le charisme, la mise en place d'un système de grandes écoles ces deux dernières années en Algérie, outre son caractère tardif, tâtonnant, bureaucratique, fait d'allers-retours, reproduisant les mêmes logiques de clientélisme et de référenciations exclusivistes, n'a pas permis l'affirmation d'élites jeunes conscientes, enracinées et de leur temps, manifestant au-delà de l'efficience de leurs formations, de nouvelles façons, de participation sociale et politique.

Les jeunes Algériens sont censés être assez dynamiques. Pourquoi ne sont-ils pas majoritairement dans les luttes ?

Ce sont souvent les minorités agissantes qui montrent la voie. Et l'on peut sans doute admettre que dans les cas égyptien, marocain et tunisien, la jeunesse n'est sans doute pas aussi homogène comme en ont rendu compte nombre de médias. En effet une large partie de celle-ci – celle qui a constitué la base du mouvement social sur la place Tahrir en Egypte, ou celle qui s'est engagée dans les manifestations du Mouvement du 20 février au Maroc ou même celle des jeunes blogueurs tunisiens – est également issue du processus de massification de l'enseignement et, subséquemment, de l'inflation de diplômés qui viennent grossir les cohortes de chômeurs, les minorités actives, les avant-gardes de ces mouvements sont par contre, elles, le produit des dernières transformations aussi bien dans l'enseignement supérieur que dans le monde associatif plus en connexion sur les dernières années avec les «diasporas» et l'international.

> «Les questions politiques se règlent toujours dans le rapport de forces, où celui qui détient le fusil a le premier et le dernier mot.

S'inscrivant dans la rupture avec des modes de contestation et d'affirmation politiques «classiques», dont le mouvement Kifaya ou celui des blogueurs tunisiens et marocains ont été un anticipateur, ces jeunes mobilisant les moyens modernes de communication, en grande partie déliés des appartenances politiques, plus pragmatiques, développant de multiples modalités nouvelles de contestation plus proches des demandes sociales du bas, regardent vers le local, le quartier, la région, le pays et apparaissent plus décentrés, distanciés, des questions de géopolitique mondiale et d'orientations idéologiques qui ont animé les mobilisations de leurs aînés.

Dans le cas algérien, les caractéristiques du système d'enseignement, plus autocentré, fermé sur l'international et les langues pendant les décennies de violence (aucun enseignement ni centre de recherches sur les aires culturelles d'Afrique, Amérique latine, Asie, Europe, pas ou peu de centres de recherches sur l'éducation, la pédagogie, la ville, l'habitat, l'immigration etc.), éclaté du point de vue des pédagogies et des parcours, hybride du point de vue des curriculums, absurde du point de vue des équivalences, déconnecté du point de vue des rapports au système socioéconomique, lui-même atone ou en éternelle restructuration, contrôlé à travers des gestionnaires scooptés et des organisations syndicales estudiantines instrumentalisées, éclairent les blocages du processus d'affirmation politique des jeunes Algériens et le fait que ceux-ci sont les plus en retard, à l'échelle des pays qui sont entrés en contestation, du point de vue de l'accès aux moyens modernes d'échanges et de diffusion et d'ouverture sur les débats de l'heure.

Ce n'est donc pas un hasard si l'accès à l'internet piétine et que le taux de pénétration sur le réseau «facebook» de l'Algérie, même s'il est en nette progression sur les deux dernières années, est loin derrière ceux du Maroc et de la Tunisie. Le dynamisme du Mouvement du 20 février au Maroc s'explique en grande partie par le développement du réseau facebook, porté par ces jeunes issus de ces nouvelles institutions. Ce mouvement est arrivé à mobiliser sur plus d'une trentaine de villes au Maroc, le même jour, des milliers de manifestants à travers facebook. De la même façon en Egypte, ce sont les enfants des classes moyennes formés dans les universités privées et semi-publiques et à l'international qui sont en pointe dans le mouvement social.

En Egypte, sans en faire la variable déterminante (les modes d'appropriations et d'usages des moyens modernes de communication sont toujours indexés socialement), on peut observer que les moyens modernes de communication ont en effet joué un rôle important dans les mobilisations. Les blogueurs, comme Tamer Mabrouk, Wael Abbas «Affendi», les réseaux sociaux, comme «Nous sommes tous Khaled Saïd», ont sans doute anticipé, conscientisé, participé et nourri la contestation.

De plus, la jeunesse diplômée sans emploi, issue des classes moyennes inférieures et des classes populaires, apparaît plus mobilisée dans les pays comme le Maroc, la Tunisie ou l'Egypte, qu'en Algérie. Le mouvement des diplômés chômeurs est plus ancien, plus organisé, plus actif au Maroc. Il est fortement présent en Egypte et en Tunisie, où il avait commencé à s'affirmer, ces dernières années, surtout localement dans certains gouvernorats de l'intérieur. Si les jeunes diplômés algériens sont confrontés aux mêmes problèmes d'insertion sur le marché du travail, ils se sont organisés tardivement dans un mouvement de diplômés chômeurs actif plus localement et affrontent les obstacles de manière divisée et sans soutien des élites et des partis.

Inscrits dans des universités anomiques, soumis à des contrôles d'organisations syndicales estudiantines, clientélistes et inféodées aux partis du pouvoir, confrontés à des problèmes de vie universitaire, voire de vie tout court, difficiles, subissant des formations tronquées (à ce jour beaucoup d'universités n'ont pas démarré les enseignements !! Ne parlons pas des magisters et des masters ou par le fait de la translation de la sélection les «embouteillages» au recrutement se règlent de manière opaque) développées sur la base de pédagogies et de contenus obsolètes, retraditionnalisés, les jeunes étudiants algériens, «le nez sur le guidon» de leur vie au quotidien, ne sont pas entrés dans les luttes sur une base de contestation générale du cadre politique au fondement de leur marginalisation et exclusion des champs socioéconomiques et politique et qui phagocyte leur affirmation comme individus responsables.

Les luttes estudiantines des années 1960 et 1980 semblent être d'un autre temps...

On est là dans une rupture générationnelle. Par opposition aux étudiants dont les manifestations se sont développées sur une base politique organisée tout au long des décennies 1960/80, où les mots d'ordre visaient à changer la société, ceux qui occupent le devant de la scène oscillent entre l'inertie, le rêve d'un ailleurs sublimé, ou la réaction violente corporatiste, celle de vouloir tout de tout de suite. Si la tendance générale est bien celle d'une jeunesse en désarroi, voire désespérée, on observe autant l'espace public que les réseaux sociaux se conjuguent pour révéler de nouvelles formes d'expression qui sont en rupture avec la communication traditionnelle et témoignent de plus en plus de processus d'individuation en cours. On peut en trouver l'expression dans les exemples des non-jeûneurs, ou celui du baiser public, en réaction aux interdits et fatwas des traditionnalistes et fondamentalistes, ou l'émergence de nouveaux sujets relatifs à la sphère intime, de la sexualité (exemple page facebook de ZAK homosexuels algériens, ou gay-pride virtuelle au Maghreb, ou le phénomène de Harlem Shake en Egypte). Emerge aussi à travers ces actions la remise en cause du rapport à l'autorité dont a pâti le jeune blogueur de Tlemcen.

Les liens entre élite intellectuelle et société sont-ils, dans le cas algérien, étroits ou rompus ?

En Algérie, un syndicalisme d'Etat inféodé, des syndicats autonomes fragiles, divisés et corporatistes ne posant pas là aussi leurs revendications dans le cadre de questionnements sur les fins et les fonctions ultimes de leurs institutions, la faiblesse des structures associatives d'intermédiation, font que les fractures sont plus nettes entre base et intelligentsias commises et instrumentalisées et que la jonction entre les différentes contestations ne s'est pas faite et n'a pas permis l'émergence d'un leadership reconnu.

et des élites s'est alignée»

●●●

Les contestations apparaissent, de ce fait, éclatées, débridées et sans autre objectif que corporatistes ou d'intérêts matériels catégoriels immédiats. La question des modes d'articulation de ces contestations de base, jeunes et exclus avec les catégories qui peuvent en coalescence leur donner sens et les faire passer à un niveau qualitatif est en effet au cœur des conditions du changement face à un système autiste et sûr de lui.

La transmutation du local au national s'est faite en Tunisie et en Egypte par la jonction avec les intelligentsias et les laissés-pour-compte des Etats en crise en lien avec des luttes qui ne sont nouvelles que pour certains médias. Le comparatisme avec les pays voisins montre très vite que les émeutes et mouvements sociaux anticipateurs des ruptures de l'hiver 2011 ont été plus prégnants localement et relativement encadrés par des avant-gardes plus politisées comme ATTAC Maroc à Sidi Ifni et une direction ouvrière à Rdeyef. En Tunisie, la contestation s'est développée, sinon en lien, du moins sur la base d'un mouvement syndical bien enraciné localement et non complètement délégitimé. Au Maroc, l'émergence de coordinations syndicales sous l'effet de l'influence du mouvement associatif en lien avec l'immigration n'a pas complètement coupé les contestations de base de certaines intelligentsias ouvrières ou intellectuelles. En Egypte, des grèves ouvrières peu médiatisées ont également anticipé les ruptures.

> « Et, de fait, une fracture de plus en plus évidente a tendu à séparer élites associatives et catégories sociales jeunes et populaires qui, de plus en plus, s'inscrivent dans la contestation et l'émeute faute d'espaces et de réseaux d'expression.

C'est donc le mouvement associatif qui n'a pas su jouer un rôle de substitution ou pallier à l'absence de l'élite...

Là aussi, me semble-t-il, l'Algérie est en décalage. En effet, les contestations et les mouvements sociaux, en creux dans un mouvement associatif effervescent, se sont développés dans les «pays arabes», en partie articulés à un mouvement associatif déjà là et qui s'affirmait davantage.

C'est dans les pays où le mouvement associatif était sinon le plus dynamique, du moins le plus présent, que les contestations ont trouvé des appuis. Ces appuis ont permis le développement des réseaux sociaux et ont été d'autant plus efficaces qu'ils avaient des liens avec l'international qui, tout en leur permettant une plus grande professionnalisation, leur a permis une plus grande autonomisation.

De ce point de vue, l'Algérie apparaît très en retard sur le Maroc ou l'Egypte par exemple. La dimension du lien international avec des ONG diasporiques ou internationales, institutionnelles ou non, a participé d'une pédagogie de l'apprentissage démocratique, par ce qu'il offrait comme pluralités de points de vue et d'actions et comme intérêt aux demandes sociales les plus exigeantes. En cela, il a permis dans ces pays (Maroc, Egypte – le cas tunisien étant quelque peu spécifique, ce rôle a plus été rempli par la base syndicale et quelques associations de classes moyennes de plaidoyer) l'intériorisation d'un rapport de force pacifique dans les luttes sociales et politiques.

Dans le cas de l'Algérie, nombre d'associations se sont construites au bout de la double décennie, comme espaces de légitimité pour des notabilités qui cherchaient l'intégration à l'Etat. Et de fait, une fracture de plus en plus évidente a tendu à séparer élites associatives et catégories sociales jeunes et populaires, qui de plus en plus s'inscrivaient dans la contestation et l'émeute faute d'espaces et de réseaux d'expression. Ne sont restées présentes sur le terrain que les associations les plus proches des catégories les plus démunies, les associations «islamiques» déclarées ou non en tant que telles, mais aussi les associations «identitaires», et certaines associations de femmes, qui sont les plus présentes et actives.

La fermeture programmée, à travers la nouvelle loi dite de réforme des associations, procède là aussi d'un verrouillage qui ne laisse place, faute d'espaces d'expression autonomes, qu'à des revendications corporatistes, locales, réactives qui prennent de plus en plus des formes violentes. La nature ayant horreur du vide, l'absence d'intermédiations crédibles et actives ouvre ainsi la voie à toutes les aventures.

En Algérie, sommes-nous dans une situation de «trahison des clercs» ?

La faiblesse des engagements et de l'influence des élites sur les luttes procède, comme je l'ai dit par ailleurs, de causes et raisons socio-historiques, anthropologiques et politiques spécifiques. A des caractéristiques prégnantes : soumission des intellectuels au noyau plébéien dans le mouvement national, anti-intellectualisme incrusté et dévastateur dans ses effets, fractures linguistiques et de formation qui se doublent de fractures entre intellectuels en diasporas et intellectuels locaux, se surajoute l'effet de situation de rente. La rente a tendu en effet a inversé les hiérarchies et à élargir la corruption.

L'entrisme et le soutien critique, par une large partie des intellectuels de la génération qui a accompagné le national-développementalisme et son échec, d'un pouvoir sans vision stratégique du devenir du pays, prédateur et attaché à son seul intérêt de reproduction clanique, ont durablement disqualifié ces élites aux yeux des classes populaires.

Ainsi est mise en avant par ces thuriféraires du régime, à chaque fois que se posent dans le conflit des questions sociales nées des contradictions du système social et politique, dans la continuité de leurs vieux combats «anti-impérialistes» des années 1960, l'ancienne théorie du complot contre le pays. A travers des objectifs plus affirmés que réalisés, (qui n'arrivent pas souvent à dissimuler des intérêts rentiers) de consolidation de l'Etat-nation, est justifié un statu quo mortifère qui est a contrario la garantie de l'implosion inéluctable de celui-ci. Sans doute les Etats ont-ils des intérêts et les puissances le leur, sans doute que l'Algérie n'est pas en retrait d'enjeux régionaux et internationaux. Mais inférer de ces intérêts qui sont une donnée historique et socio-politique incontournable pour délégitimer la lutte de jeunes Algériens manifestant pour travailler et vivre décemment, c'est focaliser sur le doigt quand le sage montre la lune. Ne peut-on à l'inverse penser que c'est la fossilisation du pays, sa marginalisation durable des transformations qui sont en train de construire l'avenir du monde, qui répondent le mieux aux intérêts d'Etats qui visent à contrôler et à dominer leurs périphéries toujours soumises. L'Algérie, figée, voire rétropédalant dans beaucoup de secteurs, est en train de sortir de la dynamique de l'histoire des sociétés qui avancent.

Sans doute y a-t-il des exceptions et certains intellectuels sont-ils lucides sur les dérives du système politique, sur les pesanteurs de la société, lourdes d'implosion, mais leur voix est ténue et quasi inaudible par un pouvoir autiste et une société éreintée. Cependant, je répondrais oui à votre question et je dirais qu'une large partie des intelligentsias et des élites s'est alignée et qu'elle a lié ses intérêts spécifiques au système autoritaire et prébendier et pour certains au pouvoir du moment. Nous sommes loin de l'engagement d'une génération d'intellectuels dont le représentant le plus emblématique fut la vigie, Kateb Yacine. Il n'y a plus d'ailleurs d'équivalents en autorité de la signature parce qu'il n'y a presque plus de productions intellectuelles majeures. Pour signer, compter et être entendu, faut-il encore produire des œuvres et du sens. Les engagements face aux atteintes aux libertés, face à l'ethnicisation des rapports sociaux, au retour des communautarismes, face à une corruption qui gangrène le corps social, n'ont de ce point de vue pas le même écho et la même force, portés par les seuls militants isolés des causes des droits de l'homme.

Si les intellectuels et intelligentsias, et vous avez compris que je parlais ici des intellectuels de gauche, ont leur part de responsabilité dans l'impasse du pays, les intelligentsias, de la mouvance islamiste, produits d'une arabisation à la hussarde, qui leur ont succédé ou les concurrencent, ceux qui occupent le devant de la scène autant médiatique que politique fonctionnent sans doute dans des systèmes de référenciation opposés, mais avec les mêmes démarches, les mêmes schèmes de pensée, les mêmes stéréotypes. Ils portent les mêmes stigmates et ont les mêmes limites. Ils s'inscrivent, pour une large part d'entre eux, dans la continuité de l'idéologie populiste qu'ils déclinent sous des formes nouvelles.

Si certains ont choisi le confort de la compromission, on peut accorder, à une grande partie des intellectuels algériens, l'excuse d'avoir été poussés à l'exil extérieur, mais aussi intérieur en subissant la dure réalité de la marginalisation de l'intelligence. Quelle est votre lecture ?

C'est une large partie du peuple algérien qui vit en situation d'exil intérieur et certaines catégories de l'élite, sans doute de manière plus aiguë, marginalisées, isolées, confrontées aux passe-droits, à la bureaucratie et à l'incompétence de gestionnaires cooptés sur une base clientéliste (ainsi aucun recrutement, aucune nomination ne se fait par appels d'offres ou sélection transparente), elles n'en continuent pas moins de travailler et à chercher des échappatoires aux situations ubuesques notamment à travers des connexions avec l'international.

> « L'Algérie figée, voire rétropédalant dans beaucoup de secteurs, est en train de sortir de la dynamique de l'histoire des sociétés qui avancent.

De l'autre côté les intellectuels qui ont émigré, forcés pour une grande part ou pour trouver de nouvelles voies de réalisation d'eux-mêmes, restent également stigmatisés et ceci en dépit de ce qui est souvent affirmé par le pouvoir politique, en dépit des textes législatifs jamais appliqués et des réunions incantatoires qui affirment leur ouvrir les bras pour contribuer au développement du pays. De fait jusqu'à présent et le dernier discours de Sellal – électoraliste ? – ne changera pas grand-chose dans les conditions où il est relancé. Les tentatives d'établir des passerelles entre le pays et ses diasporas, vieux vœux pieux, se sont avérées velléitaires et clientélistes rencontrant dans leur mise en œuvre, les résistances d'intelligentsias et de bureaucrates établis, rentiers.

Il y a une ambivalence du discours politique à l'égard de l'immigration, souvent paternaliste et qui n'arrive pas à dissimuler une critique agacée: on reproche aux émigrés de ne pas contribuer à l'équilibre de la balance des paiements ; et dans le même temps on revendique cette immigration en dénonçant le sort qui lui serait fait par les sociétés d'accueil. On reproche aux intellectuels et aux scientifiques notamment francophones – ceux stigmatisés comme hizb França – leur éternel attachement à la France, ou leur lâchage et cependant on est fiers de leurs compétences et on revendique leur participation au développement du pays. On stigmatise les footballeurs professionnels en Europe pour leur absence de patriotisme quand ils se font battre, et on s'en remet à eux dans les phases difficiles ; il en est ainsi des artistes, des entrepreneurs, voire de toutes les catégories sociales expatriées

De manière générale, derrière les reproches adressés aux émigrés, il y a un discours qui étiquette au nom d'un «nationalisme» exclusiviste, soumis à des catégories qui opposent le «national» au «non-national», où l'émigré, notamment l'intellectuel francophone, apparaît d'une certaine manière comme le «colonisé de la dernière heure».

Cette ambivalence s'inscrit dans le refus du processus d'autonomisation de l'immigration, où la société locale, le pays, devient en porte-à-faux par rapport à une immigration qui en s'émancipant montre une autre voie de réalisation de soi, déliée des appartenances communautaires. Et c'est bien en effet, parce que l'immigration intellectuelle est la plus loin dans ce processus d'autonomisation, dans la mesure où la décision d'expatriation s'exprime de plus en plus comme une rupture politique, qu'elle apparaît comme le lieu nodal où se manifeste aujourd'hui avec le plus de virulence le conflit de la société et de la classe politique avec son intelligentsia en immigration. Le pouvoir souhaite reprendre la main sur une immigration déclarée «communauté nationale à l'étranger» alors que celle-ci s'est diversifiée et s'est inscrite depuis la rupture d'Octobre 1988 dans un processus d'autonomisation marqué par l'émergence des jeunes générations dans le combat pour une citoyenneté active sur les deux bords de la Méditerranée.

L'Algérie est le pays de l'aire culturelle où les fractures intellectuelles sont les plus marquées et les plus lourdes de conséquences. La première fracture, sinon la plus importante, est celle linguistique et culturelle. Elle est également générationnelle. Tout se passe comme si la problématique, le cadre intellectuel et politique, les référents qui manifestent les termes du débat de l'heure fonctionnent pour nombre d'intellectuels locaux dans la défense d'un pouvoir délégitimé au nom de la consolidation de l'Etat-nation, lors même que la question centrale est celle de l'affirmation d'une citoyenneté active.

Dans un contexte de transnationalisation des circulations, pratiques et actions, de déterritorialisation des engagements intellectuels, la conception de l'Etat-nation comme cadre fermé, l'adéquation entre Etat-nation et société éclatent. La question du retour des scientifiques – plutôt allers-retours – et de l'intéressement au développement, du *brain gain* plutôt que du *brain drain* (gain de compétences plutôt que fuite des cerveaux) dans un contexte d'affirmation de certains secteurs économiques des pays émergents, a mis l'accent sur le rôle joué par les diasporas, notamment chinoises, indiennes ou latino-américaines, en Europe ou aux Etats-Unis. Il est urgent que l'Algérie, outre qu'elle réforme, adapte son système d'enseignement dans ses différents ordres, qu'elle accompagne sinon l'établissement de passerelles entre diasporas et société locale, du moins qu'elle n'en bloque pas la dynamique qui est engagée par le bas. Nous sommes les plus en retard en matière d'ouverture de l'enseignement supérieur sur les échanges internationaux, de co-diplômations, de développement de nouveaux enseignements adaptés aux besoins locaux, régionaux et partagés en ligne, d'interrelations de chercheurs et de laboratoires de recherches.

D. B.

LE «VILLAGE DE TOUFIK»

À GUENZET

●●●

(*Le Soir d'Algérie* du 27 avril 2009)». *«Les connaisseurs de l'histoire glorieuse contemporaine de notre pays en général et de la Kabylie en particulier, ou ceux qui ont participé à façonner la Révolution de Novembre s'étonnent qu'un pauvre village des Ath Yala, entouré de quelques hameaux — anciennement Ikhlidjene — farouchement accrochés au flan des montagnes de pierres bleues dont la rudesse a fait le malheur de l'armée française, ait pu tant donner au combat libérateur de l'Algérie»*, écrit Moh Clichy.

«LES JEUNES SONT EN VOIE D'EXTINCTION»

Les jeunes de Guenzet, eux, regardent cette histoire d'un œil perplexe. S'ils gardent un sentiment de fierté vis-à-vis de cet héritage, ils ne comprennent pas que leur région ne soit pas «récompensée en retour». *«Guenzet a donné beaucoup de moudjahidine. Mais on n'a pas encore goûté aux fruits de nos sacrifices»*, lâche Hocine, 18 ans, lycéen. Il lance avec humour : *«Ici, les jeunes rahoum fi tawri el ingiradh»* (Les jeunes sont en voie d'extinction à Guenzet). *«Moi-même, si j'obtiens mon bac, je quitte le village. Qu'est-ce que je vais rester faire ici ?»* Et de renchérir en kabyle : *«Netswatsou yak* (On est complètement oubliés)». *«Il n'y a pas d'infrastructures pour les jeunes. Makane walou. Quand tu sors dehors, tu affrontes l'ennui. On ne fout rien. Il n'y a même pas de stade alors qu'on est une daïra. On a un seul cybercafé. Internet est lent, on n'a même pas la 3G. La Somalie est mieux lotie que nous. Il faut "pousser" pour avoir la connexion. On n'a pas de salle de cinéma. Nous sommes nous-mêmes un cinéma»*, ironise-t-il. L'activité économique dans la région est au point mort. Outre le commerce et les chantiers de construction, il existe une petite agriculture de montagne qui peine toutefois à se développer. Les cultures maraîchères sont moribondes. L'écotourisme ne prend pas. L'artisanat a périclité. Les rites agraires liés notamment à la cueillette des olives sont maintenus vaille que vaille. Mais l'accès aux vergers est un casse-tête pour les villageois. *«Nous avons des oliveraies qui appartiennent à ma famille mais nous avons du mal à les exploiter. Les oliviers se trouvent dans les piémonts des zones montagneuses, du côté de Tiachache, et les pistes menant vers ces vergers sont dans un piteux état»*, déplore un Algérois originaire de Chréa, un village situé à 5 km de Guenzet.

LA RAZZIA ESTIVALE DES ALGÉROIS

Comme nous le disions, Guenzet a deux visages : morose en hiver, festif en été. La population de la commune connaît une augmentation exponentielle durant la saison estivale, passant, sans transition, de 4000 à 20 000 habitants selon le maire. *«En été, ça grouille de monde. Vous ne voyez que des voitures 16 par ici»*, observe un habitant. Pour le P/APC, ce surplus de population induit des besoins spécifiques qu'il faut satisfaire. *«Il y a beaucoup de monde qui vient d'Alger passer ses vacances ici. Le citoyen algérois n'est pas censé savoir que Guenzet a un problème d'eau. Donc, il va falloir gérer l'approvisionnement en eau potable. Il va falloir également faire attention aux risques de MTH et aux intoxications alimentaires. Vous savez que c'est une période de fêtes, et qui dit mariages, dit risques d'intoxication. Il faut contrôler minutieusement les citernes d'eau, la viande, la pastèque... Sans oublier les problèmes de parking.»* M. Sadoun nous apprend qu'en 2013, Guenzet a enregistré 60 mariages avec des conjoints issus de 15 wilayas. À ce rythme, il n'y aura pas de trêve de klaxons durant tout l'été.

Kenza, jeune cadre dans une société d'importation de vêtements, est une Algéroise originaire de Guenzet, et qui ne rate jamais une occasion pour venir se ressourcer dans l'humus de ses ancêtres. *«Pour moi, c'est sacré. Chaque année il me faut ma petite virée au village»*, confie Kenza en précisant que ses parents sont tous deux originaires de Guenzet Nath Yala. Et cet été ne dérogera pas à la règle. Pour notre jeune Algéroise, c'est un pèlerinage. Un rituel. *«A la moindre occasion on y va, ne serait-ce que pour un week-end. Je ne peux plus me passer du plaisir de passer quelques jours de vacances à Guenzet pour humer l'odeur du terroir.»* Pour elle, c'est aussi le moyen d'entretenir le lien avec sa famille, ses grands-parents surtout. Au-delà de l'aspect affectif, ce lien revêt aussi une dimension mémorielle. Kenza compte dans sa famille de nombreux moudjahidine et chouhada. Et non des moindres. Son grand-père maternel n'est autre que l'illustre Medouni Mohand-Cherif, un valeureux chahid dont le nom orne le fronton d'un CEM jouxtant la mairie de Guenzet. Kenza est également de la lignée du célèbre Moh Clichy que nous évoquions tantôt. Kenza parle de ses villégiatures avec passion et tendresse. *«L'ambiance est conviviale. Les gens sortent, les mariages se succèdent. En été, c'est la razzia des Algérois. Les commerces sont pris d'assaut. Le lait manque. Les villageois nous en tiennent gentiment rigueur en nous disant : "Vous les Algérois, vous venez toujours en force et vous raflez tout !"»* témoigne-t-elle. *«Ce qui m'attire à Guenzet ? D'abord la beauté des sites. C'est un village montagneux, avec de très beaux paysages. Le climat est agréable. Il neige en hiver, et au printemps c'est magnifique. Du côté, par exemple, de Tizi Mejeber, c'est féerique. C'est là que se déroule annuellement le concours de Tikerbabine.»*

TOURISME DE MONTAGNE

Kenza insiste sur la vocation touristique de la région des Ath Yala et regrette le manque d'investissements dans ce créneau. *«Les gens connaissent Hamam Guergour, mais il y a aussi une autre station thermale que je visite régulièrement, c'est Hammam Ouadda, sur la route de Béni Ouartilane.»* Cette station est devenue une halte obligée pour les curistes. *«Les gens y viennent d'un peu partout, de Sétif, de Khenchela, de M'sila... Malheureusement, la route qui y mène n'est pas dans un très bon état et le lieu n'est pas sécurisé»*, se désole-t-elle. *«La région est très belle. Il y a des associations qui organisent des excursions au profit des enfants, à l'instar de l'association Azar nath yala qui essaie de mettre de l'animation et redonner vie au village»*, renchérit-elle. *«Guenzet aurait pu devenir un beau village touristique»*, argue la jeune commerciale avec une pointe de déception. Comme beaucoup de Yalaouis, elle est frappée par le décalage entre le passé de Guenzet et son présent. *«C'est ça le paradoxe. C'est une région qui a beaucoup donné, que ce soit en termes de chouhada ou en termes d'élites, elle mérite un meilleur sort. Le village avait un seul médecin, aujourd'hui celui-ci s'est installé ailleurs. Le dispensaire a peu de moyens. Les jeunes fuient la région. L'agriculture de montagne est en train de disparaître. Les vieilles maisons ancestrales tombent en ruine et on ne fait rien pour les restaurer. C'est la dèche totale !»* Kenza nous confie que lorsqu'elle était petite, elle n'éprouvait pas le même attachement vis-à-vis du village de ses aïeux. *«Je disais : "Je suis originaire de Béni Ouartilène", car il me semblait que personne n'entendait parler de Guenzet. Mais quand j'ai grandi et que j'ai appris son histoire glorieuse, grâce surtout à mon père, je me suis réapproprié cette partie de mon histoire, et maintenant, bien que je sois Algéroise, je me revendique fièrement de Guenzet !»*

M. B.

BACHIR SADOUN.
P/APC *de Guenzet*

«Cette région a toujours été un vivier d'élites»

PHOTO : ELWATAN

Bachir Sadoun, 67 ans, est le P/APC (FLN) de Guenzet. Homme d'expérience, il a fait une longue carrière dans l'éducation puis dans l'administration. D'abord enseignant à Guenzet et Béni Ouartilène, il devient inspecteur de l'enseignement primaire (Bougaâ et Aïn Arnet) puis chef de service à l'académie de Sétif. De 1993 à 2011, il est, tour à tour, chef de daïra de Tazmalt, Bordj Ghédir et de Béni-Douala. Bachir Sadoun revient forcément sur l'histoire de la région et l'engagement nationaliste des Ath Yala. *«La région des Beni Yala a donné plus de 1200 martyrs dont 500 uniquement entre Guenzet et Harbil»*, dit-il avant de lancer : *«Nous avons réalisé un Etat de droit dans la montagne* (les maquis de l'ALN, ndlr) *et nous n'arrivons pas à le faire dans l'urbain, dans l'aisance.»* Parlant géographie, Bachir Sadoun rappelle que son fief fait partie des 40 communes de montagne relevant de la wilaya de Sétif (sur 60). 22 villages sont rattachés à la «baladiya» de Guenzet. Sa population s'élève aujourd'hui à 4000 habitants. La commune a été saignée par des vagues d'exode successives, les premières ayant commencé dans les années 1920. *«En 1954, Guenzet avoisinait les 30 000 habitants. A l'époque, il y avait une école de filles à Guenzet, un grand marché hebdomadaire, un infirmier major. Les marchés et les routes étaient bondés, les gens ne se connaissaient pas tellement, ça grouillait de monde, alors qu'aujourd'hui on se connaît tous.»* Bachir Sadoun souligne que *«la région a toujours été un vivier d'élites : intellectuels, normaliens, cadres, instituteurs.»* Il précise dans la foulée que Guenzet *«n'a pas donné d'élite militaire, mais plutôt une élite civile. Vous savez, en Kabylie, les gens ont toujours eu un problème avec la casquette. Guenzet a surtout donné des gestionnaires, des ministres...»*. Une élite qui, dit-il, a su marier culture traditionnelle incarnée par les médersas ainsi que les zaouïas, dont celle de Jamaa Oukari, fondée par le Cheikh M'hand Oukari au XVII[e] siècle, et un savoir moderne. Interrogé sur l'apport des hauts fonctionnaires issus de la région, M. Sadoun rétorque : *«Cela ne nous a pas servis.»* Et de renchérir : *«Nos élites n'ont pas fait comme Bélaïd Abdesselam qui a favorisé Aïn El Kebira* (sa ville natale, ndlr) *ou bien Zougar qui a aidé El Eulma. Je trouve que c'est une qualité. Je suis contre l'idée de prendre les richesses d'Alger et les offrir à Guenzet.» «Notre élite a baigné dans un esprit de fraternité qui dépasse les carcans régionalistes. On disait : "L'Etoile Nord-africaine. C'est une élite qui a tété le Mouvement national".»*

Le volume démographique de la commune est allé décrescendo avec les années, entre émigration vers la France et départs massifs vers les grands centres urbains. *«Au début des années 1980, au moment où l'Etat a commencé à céder le foncier, beaucoup ont acheté des lots de terrain à la périphérie d'Alger»*, affirme M. Sadoun. L'exode s'est de nouveau accéléré durant les années 1990. *«C'est surtout la commune de Harbil qui a été le plus touchée par le terrorisme»*, précise le maire. *«Le terrorisme a fait que même ceux qui ne voulaient pas quitter la région sont partis. Il y a eu un exode depuis les petits villages vers le chef-lieu, et de Guenzet vers Alger surtout.»* Quid du retour des exilés ? *«Une fois qu'ils ont refait leur vie, c'est difficile. Maintenant, il s'agit de stopper l'hémorragie de l'exode et faire en sorte que nos jeunes ne partent pas»*, assure le P/APC. Les pensions des retraités qui ont travaillé en France demeurent l'une des principales sources de revenus pour de nombreuses familles. *«C'est la dernière vague de retraités»*, prévient le maire. *«Ils ont tous plus de 70 ans. Quand les vieilles* (épouses de retraités) *mourront, il n'y aura plus d'euros.»*

STOPPER L'HÉMORRAGIE DÉMOGRAPHIQUE

Le plan du maire pour stopper, justement, cette «hémorragie démographique» et sédentariser la population est de miser sur le développement. Passant en revue les projets en cours, on apprend que 2700 foyers sont en attente de gaz de ville. *«Les études ont été achevées. On attend l'appel d'offres»*, indique M. Sadoune. En matière de logement, l'aide à l'habitat rural est la formule la plus adaptée au relief de la région. *«130 quotas nous ont été attribués»*, dit notre interlocuteur.

Concernant le budget municipal, la commune ne peut compter sur les recettes fiscales. Elle a néanmoins bénéficié d'un budget de 40 milliards de centimes dont un peu plus de 15 milliards ont été dépensés (jusqu'à avril dernier). Beaucoup reste à réaliser. Au programme, notamment, un CFPA, un centre de santé à réaménager en polyclinique, avec un service maternité à la clé. Egalement un stade aux normes olympiques. Côté assainissement, *«il nous reste 1 à 2% de foyers à assainir»*, dit le maire. Pour ce qui est du raccordement au réseau d'eau potable, Bachir Sadoun explique : *«Nous n'avons pas de nappes phréatiques, du coup l'eau disparaît dans la nature. Par temps de sécheresse, en six mois, on est à sec. Il n'existe aucune solution localement.»* Guenzet sera alimentée par le barrage de Tichy Haf, situé dans la commune de Bouhamza (Béjaïa). Un projet pilote qui couvre 26 communes réparties sur trois wilayas. Evoquant l'état des pistes vicinales desservant les petits villages, le maire nous informe qu'il y a 60 km de pistes agricoles, cédées par les services des forêts, et dont l'entretien incombe à l'APC. *«Il y a des pistes montagneuses qui sont à l'état d'abandon, à l'instar de celle menant vers Tizi Mejeber. L'entrepreneur qui devait s'en charger est malheureusement décédé. Mais les travaux vont reprendre»*, rassure le P/APC. Fort de sa longue expérience en qualité de chef de daïra, M. Sadoun estime que *«la daïra n'existe pas juridiquement. C'est donc un pouvoir arbitraire.»* Il déplore, au passage, la diminution des prérogatives des maires face à ceux des walis et des chefs de daïra. *«Même un ministre ne peut pas commander devant un wali !»* martèle-t-il. *«On traite les maires comme des mineurs ou des délinquants alors que la majorité d'entre eux ont fait des études supérieures. Il faut que l'autorité supérieure écoute la petite autorité»*, plaide-t-il.

M. B.